تقرير أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٧

الأمم المتحدة

المحتويـات

٢ تمهيـد

٣ نظـرة عامـة

١٤ تسخير قوة البيانات من أجل التنمية المستدامة

١٦ الهدف ١: القضاء على الفقر

١٨ الهدف ٢: القضاء التام على الجوع

٢٠ الهدف ٣: الصحة الجيدة والرفاه

٢٤ الهدف ٤: التعليم الجيد

٢٦ الهدف ٥: المساواة بين الجنسين

٣٠ الهدف ٦: المياه النظيفة والنظافة الصحية

٣٢ الهدف ٧: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

٣٤ الهدف ٨: العمل اللائق ونمو الاقتصاد

٣٦ الهدف ٩: الصناعة والابتكار الهياكل الأساسية

٣٨ الهدف ١٠: الحدّ من أوجه عدم المساواة

٤٠ الهدف ١١: مدن ومجتمعات محلية مستدامة

٤٢ الهدف ١٢: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

٤٤ الهدف ١٣: العمل المناخي

٤٦ الهدف ١٤: الحياة تحت الماء

٤٨ الهدف ١٥: الحياة في البرّ

٥٠ الهدف ١٦: السلام والعدل والمؤسسات القوية

٥٤ الهدف ١٧: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

٥٨ ملاحظة للقارئ

٥٩ المجموعات الإقليمية

تقريـــر
أهــداف
التنميــة المستدامة
٢٠١٧

الأمــم المتحــدة
نيويورك، ٢٠١٧

تمهيـد

أعلن زعماء العالم، باعتمادهم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تصميمهم على تحرير البشرية من ربقة الفقر، وتأمين كوكب صحي للأجيال المقبلة، وبناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع كأساس لضمان حياة كريمة للجميع.

ويكمن في صميم هذه الرحلة الجماعية وعد بعدم ترك أحد خلف الركب. فخطة عام ٢٠٣٠ تقصد إلى أن تكون طموحة وتحويلية، وهي تضم مجموعة من ١٧ من أهداف التنمية المستدامة المتكاملة غير القابلة للتجزئة، فضلاً عن الغايات المرتبطة بتلك الأهداف، وجميعها يرمي إلى توجيه خطانا. والأهم من ذلك أن هذه الخطة تعتبر جدول أعمال عالمي ينطبق على جميع البلدان: فحتى أغنى البلدان لم يتوصل بعد إلى ضمان حقوق المرأة بشكل كامل، أو إلى التغلب على عدم المساواة، أو إلى حماية البيئة.

وقد بدأ التنفيذ فعلاً، ولكننا في سباق مع الزمن. ويبين هذا التقرير أن معدّل إحراز التقدّم في العديد من المجالات أبطأ بكثير مما هو مطلوب لتحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠٣٠.

وهناك حاجة إلى إجراءات مركزة لإخراج ٧٦٧ مليون شخص من دائرة الفقر، فهم لا يزالون يعيشون على أقل من ١,٩٠ دولار في اليوم، ولضمان الأمن الغذائي لـ ٧٩٣ مليوناً من الناس الذين يواجهون الجوع بشكل روتيني. ويتعين علينا أن نضاعف معدّل خفض الوفيات النفاسية. ونحن بحاجة إلى مزيد من التقدّم الحازم نحو الطاقة المستدامة، وزيادة الاستثمارات في البنية التحتية المستدامة. ونحن بحاجة إلى جعل التعليم الجيد في متناول الجميع؛ فإذا تمكن جميع الأطفال في البلدان المنخفضة الدخل من إكمال المرحلة الثانوية بحلول عام ٢٠٣٠، فإن دخل الفرد سيزداد بنسبة ٧٥ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠، مما سيمكننا من أن نختصر عقداً كاملاً من الزمن الذي سيتطلبه نضالنا من أجل القضاء على الفقر.

ولا يزال عدم المساواة بين الجنسين عميق الجذور، كما يتضح من بطء التقدّم في تمثيل المرأة في الحياة السياسية، وفي صنع القرار داخل الأسرة، وفي أعمال العنف التي تواجهها النساء والفتيات في جميع المجتمعات والتي كثيراً ما يفلت مرتكبوها من العقاب. ولا يزال الشباب يواجهون معدّلات عالية من البطالة مثيرة للقلق، ولا يزال يتعين إشراكهم على نحو كاف في المداولات التي تؤثر على حياتهم ومستقبلهم.

ويعيش أكثر من بليوني شخص في بلدان تعاني من إجهاد مائي مفرط. ويعيش تسعة من كل ١٠ من سكان المدن في مدن يُـعتبر تلوث الهواء فيها خطراً على الصحة. ولا يزال احترار كوكبنا مستمراً بلا هوادة، وقد سجل رقماً قياسياً جديداً يبلغ نحو ١,١ درجة مئوية فوق فترة ما قبل التصنيع وهو يسهم في زيادة وتيرة الظواهر الجوية المتطرفة.

وتعتمد التنمية المستدامة أيضاً وبشكل أساسي على دعم حقوق الإنسان وكفالة السلام والأمن. كما يعني عدم ترك أحد خلف الركب الحدّ من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، والوصول إلى الفئات الأكثر تعرّضاً للخطر، وتعزيز عزمنا على منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام.

ويقدّم هذا التقرير لمحة سريعة عن جهودنا حتى الآن. وهو يشدّد على أن القيادة السياسية الرفيعة المستوى والشراكات الجديدة ستكون أساسية لاستدامة الزخم. ويؤكد التقرير أيضاً الحاجة إلى بيانات موثوقة تتوفر في الوقت المناسب ويمكن الوصول إليها ومصنفة بصورة تفصيلية، للتمكن من قياس التقدّم المحرز، وإرشاد عملية صنع القرار، وكفالة تغطية الجميع.

وتهدف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى تحسين حياة الجميع وآفاقهم المستقبلية في كل مكان. وإلى جانب قرارات "استدامة السلام" التي اتخذها كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن، أصبح لدى العالم الآن، في يده، خرائط طريق للحدّ من الضعف وزيادة القدرة على الصمود وتجنب الصراعات المسلحة. وبالفعل، فإن التنمية المستدامة والشاملة للجميع هي في الوقت نفسه هدفٌ في حدّ ذاتها وأفضل أشكال الوقاية في العالم.

إن التحدّي الذي نواجهه الآن يتمثل في تعبئة العمل الذي من شأنه أن يمدّ هذه الخطط بالحياة بصورة جدية ملموسة. وإنني أدعو الحكومات وأصحاب المصلحة إلى الاعتراف بالثغرات التي تم تحديدها في هذا التقرير — سواء كانت هذه الثغرات في التنفيذ أو التمويل أو الإرادة السياسية — وأن تتكاتف الآن لتحقيق هذه الرؤية وللوفاء بذلك الوعد. وسأبذل من جهتي قصارى الجهد لجعل الأمم المتحدة نفسها أكثر فعالية وكفاءة حتى تتمكن من تقديم دعم متماسك على الأرض، لخطة مشتركة واحدة. ويمكننا معاً أن نجعل الطموح التحويلي الكامل الذي تتضمنه خطة عام ٢٠٣٠ حقيقة واقعة للجميع.

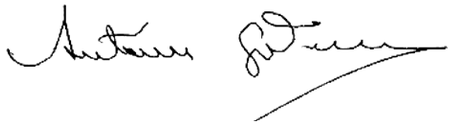

أنطونيو غوتيريس

الأمين العام للأمم المتحدة

نظـرة عامــة

يستعرض تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧ التقدّم المحرز نحو تحقيق الأهداف السبعة عشر في السنة الثانية من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويستند التقرير إلى أحدث البيانات المتاحة. وهو يسلط الضوء على المكاسب والتحدّيات في الوقت الذي يتحرك فيه المجتمع الدولي صوب تحقيق الطموحات والمبادئ التي تبناها في خطة عام ٢٠٣٠.

ومع أنه تم إحراز تقدّم كبير على مدى العقد الماضي في جميع مجالات التنمية، فإن وتيرة التقدّم التي لوحظت في السنوات السابقة لا تكفي للوفاء بأهداف التنمية المستدامة والغايات المتصلة بها وفاءً كاملاً بحلول عام ٢٠٣٠. ولذلك فإن لعنصر الوقت أهمية جوهرية. وعلاوة على ذلك، وكما تبين الصفحات التالية، فإن التقدّم لم يتحقق دائماً على أساس من الإنصاف. كما أن أوجه التقدّم كانت متفاوتة بين المناطق، وبين الجنسين، وبين الناس حسب الفئة العمرية، والثروة، والأماكن، بما في ذلك سكان الحضر والريف. ويلزم إحراز تقدّم أسرع وأكثر شمولية لتحقيق الرؤية الجريئة التي عرضتها بالتفصيل خطة عام ٢٠٣٠.

الهدف ١: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

يتمثل جوهر التنمية المستدامة في تزويد الناس في جميع أنحاء العالم بالدعم الذي يحتاجونه لتحرير أنفسهم من الفقر بجميع مظاهره. ويركز الهدف ١ على القضاء على الفقر من خلال استراتيجيات مترابطة، تشمل فيما تشمله تعزيز نُظم الحماية الاجتماعية وتوفير العمالة اللائقة وبناء قدرة الفقراء على الصمود.

- في عام ٢٠١٣، كان هناك ما يقدر بنحو ٧٦٧ مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر المدقع، وذلك بالمقارنة بعددهم الذي كان ١,٧ بليون شخص في عام ١٩٩٩. ويمثل ذلك انخفاضاً في معدّل الفقر المدقع في العالم من ٢٨ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ١١ في المائة في عام ٢٠١٣.
- وفي عام ٢٠١٦، كان ما يقرب من ١٠ في المائة من السكان العاملين في جميع أنحاء العالم يعيشون مع أسرهم على أقل من ١,٩٠ دولار أمريكي للشخص الواحد في اليوم الواحد. وكانت الهشاشة أكثر بكثير لدى العمال الشباب: ٩ في المائة من العاملين الكبار وأسرهم كانوا يعيشون في فقر مدقع مقارنة بـ ١٥ في المائة من العمال الشباب.
- وفي عام ٢٠١٦، لم يحصل سوى ٢٢ في المائة من العاطلين عن العمل في جميع أنحاء العالم على استحقاقات البطالة، ولم يحصل سوى ٢٨ في المائة من الأشخاص المصابين بإعاقات شديدة على معاش تقاعدي لذوي الإعاقة، ولم تشمل الحماية الاجتماعية إلاّ ٣٥ في المائة من الأطفال، ولم يحصل على استحقاقات الأمومة إلاّ ٤١ في المائة من النساء عند ولادة أطفالهن، كما أن نسبة الأشخاص فوق سن التقاعد الحاصلين على معاش تقاعدي كانت ٦٨ في المائة.
- تبلغ الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الأخطار الطبيعية الآن ما يتراوح بين ٢٥٠ بليون و٣٠٠ بليون دولار أمريكي في المتوسط سنوياً، ويقع التأثير بصورة غير متناسبة على البلدان الصغيرة والضعيفة.

عدد الناس الذين يعيشون في فقر مدقع
انخفض انخفاضاً كبيراً

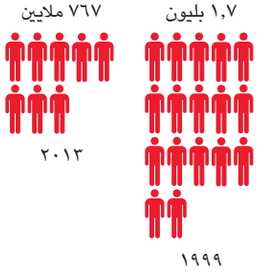

نسبة المجموعات السكانية الهشة التي تغطيها نُظم الحماية الاجتماعية
لا تزال منخفضة

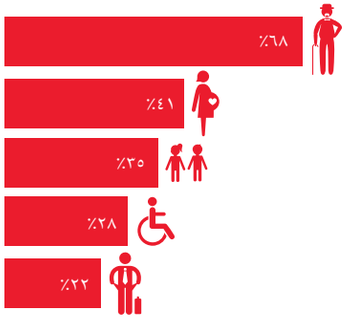

الهدف ٢: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

يتناول الهدف ٢ حاجة الإنسان الأساسية إلى الحصول على غذاء صحي تغذوي، والوسائل التي يمكن من خلالها تأمين هذه الحاجة على نحو مستدام للجميع. إن معالجة الجوع لا يمكن أن تتحقق من خلال زيادة الإنتاج الغذائي وحده. فالعوامل المتمثلة في الأسواق التي تعمل بشكل جيد، وزيادة دخل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والوصول المتساوي إلى التكنولوجيا والأراضي، والاستثمارات الإضافية، لها دورها في خلق قطاع زراعي نشط ومنتج يبني الأمن الغذائي.

- انخفضت نسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في جميع أنحاء العالم من ١٥ في المائة في الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٢ إلى حوالي ١١ في المائة في الفترة ٢٠١٤ – ٢٠١٦. وعلى الصعيد العالمي، كان نحو ٧٩٣ مليون شخص يعانون من نقص التغذية في الفترة ٢٠١٤ – ٢٠١٦، مقابل ٩٣٠ مليون شخص في الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٢.
- شكلت منطقتا جنوب آسيا وأفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى ٦٣ في المائة من الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في جميع أنحاء العالم في الفترة ٢٠١٤ – ٢٠١٦.
- في عام ٢٠١٦، كان ما يقدر بـ ١٥٥ مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من التقزم (القِصَر بالنسبة للعمر)، و٥٢ مليوناً يعانون من الهزال (انخفاض الوزن بالنسبة للطول)، و٤١ مليوناً يعانون من زيادة الوزن. وعلى الصعيد العالمي، انخفض معدّل التقزم من ٣٣ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٣ في المائة في عام ٢٠١٦.
- انخفضت حصة المعونة المخصصة للزراعة من المعونات المحددة بقطاعات معينة، والمقدّمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من حوالي ٢٠ في المائة في منتصف الثمانينات إلى ٧ في المائة في عام ٢٠١٥.

ما يقرب من ثلثي السكان الذين يعانون من الجوع يعيشون في منطقتي أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا

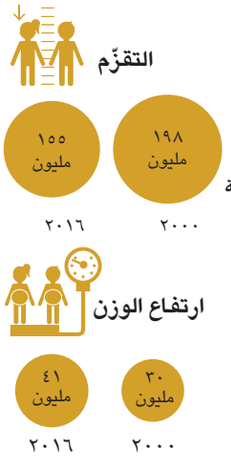

انخفض معدّل التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٦، في حين أن معدّل ارتفاع الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة شهد زيادة

الهدف ٣: ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

يتناول الهدف ٣ جميع الأولويات الرئيسية في مجال الصحة ويدعو إلى تحسين الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل؛ وإنهاء الأمراض المُعدية؛ والحدّ من الأمراض غير المُعدية وغيرها من المخاطر الصحية؛ وضمان حصول الجميع على أدوية ولقاحات آمنة وفعّالة وجيدة وبأسعار معقولة، فضلاً عن توفير التغطية الصحية لهم.

- بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥، انخفض معدّل الوفيات النفاسية في العالم بنسبة ٣٧ في المائة، وانخفض معدّل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة ٤٤ في المائة. ومع ذلك، توفي ٣٠٣ ٠٠٠ امرأة بسبب مضاعفات طرأت أثناء الحمل أو الولادة وتوفي ٥,٩ من ملايين الأطفال دون سن الخامسة في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠١٥. ونتج معظم هذه الوفيات عن أسباب يمكن الوقاية منها.
- شهدت الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥ انخفاضاً في معدّل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بنسبة ٤٦ في المائة؛ وبنسبة ١٧ في المائة في معدّل الإصابة بالسل؛ وبنسبة ٤١ في المائة في معدّل الإصابة بالملاريا؛ وبنسبة ٢١ في المائة في عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى العلاج والرعاية، على أساس جماعي أو فردي، فيما يتعلق بأمراض المناطق المدارية المهملة.
- انخفض خطر الوفاة بين ٣٠ و٧٠ عاماً من أحد الأمراض الأربعة غير المعدية — أمراض القلب والأوعية الدموية أو السرطان أو السكري أو أمراض الجهاز التنفسي المزمنة — من ٢٣ في المائة إلى ١٩ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥، على أن هذا يعني أن سرعة الانخفاض ليست كافية لتحقيق هدف ٢٠٣٠.
- حدث ما يقرب من ٨٠٠ ٠٠٠ حالة انتحار في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠١٥، وكان احتمال وفاة الرجال من الانتحار أعلى بمرتين من احتماله لدى النساء.
- في عام ٢٠١٣، توفي حوالي ١,٢٥ مليون شخص بسبب إصابات حوادث المرور، أيّ بزيادة قدرها ١٣ في المائة منذ عام ٢٠٠٠.
- على الصعيد العالمي في عام ٢٠١٢، أدّى تلوث الهواء المنزلي من الطهي بالوقود غير النظيف وبتكنولوجيات لا تتسم بالكفاءة إلى وقوع ما يقدر بـ ٤,٣ ملايين حالة وفاة؛ ويعزى ٣ ملايين من الوفيات الأخرى إلى تلوث الهواء المحيط من حركة المرور والمصادر الصناعية وحرق النفايات واحتراق وقود المناطق السكنية.

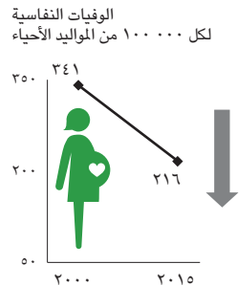

انخفض معدّل الوفيات النفاسية في العالم بنسبة ٣٧ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥

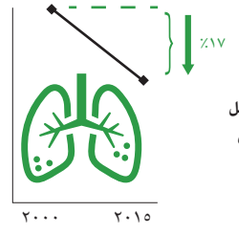

انخفض معدّل الإصابة بالسل بنسبة ١٧ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥

خطر الوفاة في سن ٣٠ سنة إلى ٧٠ سنة بسبب أحد هذه الأمراض الأربعة غير المُعدية انخفض بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥

الهدف ٤: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

يرمي الهدف ٤ إلى ضمان حصول جميع الناس على التعليم الجيد وإتاحة الفرص للتعلم مدى الحياة. ويتجاوز هذا الهدف مجرد الالتحاق بالمدارس، فينظر إلى مستويات الكفاءة، وتوافر المدرسين المدربين والمرافق المدرسية الكافية، والتفاوت في نتائج التعليم.

- في عام ٢٠١٤، شارك طفلان من بين كل ٣ أطفال في جميع أنحاء العالم في التعليم قبل الابتدائي أو الابتدائي في السنة السابقة لسن الالتحاق بالمدارس الابتدائية، مقابل ٤ أطفال فقط من كل ١٠ أطفال في أفقر البلدان.
- على الرغم من المكاسب الكبيرة في معدّل الالتحاق بالمدارس الابتدائية بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٤، فإن ٩ في المائة من الأطفال في سن الدراسة الابتدائية في جميع أنحاء العالم كانوا خارج المدرسة في عام ٢٠١٤، ولم يحرز تقدّم يذكر منذ عام ٢٠٠٨.
- وتبين الدراسات الاستقصائية التي أجريت في الفترة بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٥ في بلدان مختارة أن الأطفال والمراهقين في شريحة الـ ٢٠ في المائة من الأسر الأكثر ثراء حققوا قدراً أكبر من الكفاءة في القراءة بالمقارنة بشريحة الـ ٢٠ في المائة من الأسر الأشد فقراً، وسجل أطفال المناطق الحضرية درجات أعلى في القراءة مقارنة بأطفال المناطق الريفية.
- تشير بيانات عام ٢٠١١ إلى أن حوالي ربع المدارس فقط في أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى كان لديها كهرباء، وكان أقل من نصف المدارس يحصل على مياه الشرب، وأن ٦٩ في المائة منها فقط توفرت لديها مراحيض (ويفتقر الكثير من المدارس إلى مرافق صرف صحي منفصلة للبنات والبنين).

معدّل وجود الأطفال خارج المدرسة مع كونهم في سن المدرسة الابتدائية بقي راكداً بنسبة ٩ في المائة منذ عام ٢٠٠٨

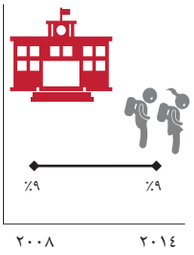

في عام ٢٠١١، لم تكن الكهرباء متوفرة إلاّ في رُبع المدارس تقريباً في أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى، كما أن مياه الشرب الأساسية لم تكن متاحة إلاّ في نصف المدارس

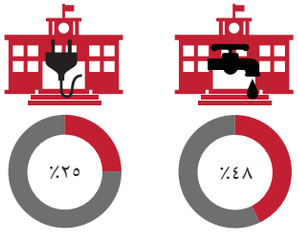

الهدف ٥: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

لا يزال عدم المساواة بين الجنسين قائماً في جميع أنحاء العالم، مما يحرم النساء والفتيات من حقوقهن الأساسية ومن فرصهن. وسيتطلب تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات جهوداً أكثر نشاطاً، بما في ذلك في مجال توفير الأطر القانونية اللازمة للتصدّي للتمييز القائم على نوع الجنس والمتأصل في كثير من الأحيان والذي ينجم غالباً عن المواقف الذكورية التسلطية والمعايير الاجتماعية المرتبطة بها.

- أفادت واحدة من بين كل خمس فتيات ونساء (تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ عاماً) ممن سبق لهن الزواج أو الارتباط بشريك بأنهن تعرّضن للعنف البدني و/أو الجنسي من قبل شريك حميم في الأشهر الـ ١٢ السابقة، وفقاً لدراسات استقصائية أجريت بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٦ في ٨٧ بلداً.
- حوالي عام ٢٠٠٠، أفاد ما يقارب ثلث النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و٢٤ عاماً بأنهن تزوجن قبل سن ١٨ عاماً؛ وقد انخفضت هذه النسبة إلى ربع النساء تقريباً حوالي عام ٢٠١٥.
- وفقاً لدراسات استقصائية أجريت عام ٢٠١٥ في ٣٠ بلداً تتركز فيها ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، فإن أكثر من ثلث الفتيات (٣٥ في المائة) اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و١٩ عاماً خضعن لذلك الإجراء.
- في المتوسط، تقضي النساء تقريباً ثلاثة أضعاف الوقت الذي يقضيه الرجال في العمل المنزلي وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، استناداً إلى بيانات الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٦.
- في عام ٢٠١٧، لم تبلغ مشاركة المرأة في البرلمانات الوطنية أو المجالس البرلمانية الأدنى في جميع أنحاء العالم سوى ٢٣,٤ في المائة. وفي غالبية البلدان الـ ٦٧ التي لديها بيانات من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٥، كانت النساء يشغلن أقل من ثلث المناصب الإدارية العليا والمتوسطة.

تعرضت واحدة من كل خمس نساء أو فتيات كان لديهن شريك للعنف البدني و/أو الجنسي على يد شريكها الحميم

في عام ٢٠١٥، كانت واحدة من كل أربع نساء في سن ٢٠ - ٢٤ سنة قد تزوجت قبل سن الـ ١٨

لا تشغل النساء إلاّ منصباً واحداً من أصل كل ثلاثة مناصب في الإدارة العليا أو المتوسطة في غالبية البلدان الـ ٦٧

الهدف ٦: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

يرمي الهدف ٦ إلى التصدّي للتحدّيات المتعلقة بتوفر مياه الشرب والصرف الصحي والنظافة الصحية للسكان، فضلاً عن النُظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه. وإذا لم تحقق الجودة والاستدامة في الموارد المائية والصرف الصحي، فإن إحراز التقدّم سيتعطل في العديد من المجالات الأخرى لأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الصحة والتعليم والحدّ من الفقر.

- في عام ٢٠١٥، استخدم ٥,٢ بلايين من الناس (٧١ في المائة من سكان العالم) خدمة لمياه الشرب "تدار بطريقة مأمونة" — أيّ من مصدر محسّن يقع في أماكن السكن والعمل ويتوفر عند الحاجة ويخلو من التلوث.
- في عام ٢٠١٥، استخدم ٢,٩ بلايين من الناس (٣٩ في المائة من سكان العالم) خدمة صرف صحي "تدار بطريقة مأمونة" — أيّ مرفق أساسي يحقق التخلص من النفايات البشرية بطريقة آمنة.
- لا يزال التغوط في العراء الذي يمارسه ٨٩٢ مليون شخص (١٢ في المائة من سكان العالم) في عام ٢٠١٥، يشكل مخاطر صحية خطيرة.
- إن أكثر من بليوني شخص في العالم يعيشون في بلدان تعاني من إجهاد مائي مفرط. وتشهد منطقة شمال أفريقيا وغرب آسيا، فضلاً عن منطقة آسيا الوسطى وجنوب آسيا، مستويات إجهاد مائي فوق ٦٠ في المائة، مما يدلّ على ترجيح قوي للتعرّض لندرة المياه في المستقبل.

في عام ٢٠١٥، كان ٥,٢ بلايين من الناس يستخدمون خدمة لمياه الشرب "تدار بطريقة مأمونة"

في عام ٢٠١٥، كان ٢,٩ بلايين من الناس يستخدمون خدمة صرف صحي "تدار بطريقة مأمونة"

في عام ٢٠١٥، كان ٨٩٢ مليوناً من الناس يمارسون التغوّط في العراء

يتأثر أكثر من بليوني شخص بالإجهاد المائي

الهدف ٧: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

يتطلب حصول الجميع على خدمات الطاقة بأسعار معقولة وموثوقة ومستدامة توسيع فرص الحصول على الكهرباء والوقود والتكنولوجيات النظيفة للطهي، فضلاً عن تحسين كفاءة استخدام الطاقة وزيادة استخدام الطاقة المتجددة. ولتحقيق هذا الهدف، هناك حاجة إلى تمويل وسياسات أكثر جرأة، إلى جانب استعداد البلدان لتبني تكنولوجيات جديدة على نطاق أكثر طموحاً بكثير.

- في عام ٢٠١٤، كان ٨٥,٣ في المائة من سكان العالم يحصلون على الكهرباء، مقابل ٧٧,٦ في المائة في عام ٢٠٠٠. غير أن ١,٠٦ بليون شخص لا يزالون يعيشون بدون هذه الخدمة الأساسية.
- في حين تمكّن ٩٦ في المائة من سكان الحضر من الحصول على الكهرباء في عام ٢٠١٤، فإن النسبة المقابلة كانت ٧٣ في المائة فقط في المناطق الريفية.
- ارتفعت إمكانية الوصول إلى الوقود والتكنولوجيات النظيفة للطهي إلى ٥٧ في المائة في عام ٢٠١٤، بعد أن كانت ٥٠ في المائة في عام ٢٠٠٠. ومع ذلك، لا يزال أكثر من ٣ بلايين من الناس، معظمهم في آسيا وأفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى، يفتقرون إلى الحصول على الوقود والتكنولوجيات النظيفة للطهي، وهم عرضة لمستويات عالية من تلوث الهواء المنزلي.
- نمت حصة الطاقة المتجددة في الاستهلاك النهائي للطاقة بشكل متواضع بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤، من ١٧,٥ إلى ١٨,٣ في المائة. شكلت الطاقة الكهرمائية والشمسية وطاقة الرياح معظم الزيادة.
- على الصعيد العالمي، تحسنت كثافة الطاقة الأوّلية بنسبة ٢,١ في المائة سنوياً بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤. ومع ذلك، فإن هذه الوتيرة لا تكفي لمضاعفة المعدّل العالمي لتحسينات كفاءة الطاقة على النحو المطلوب لتحقيق هذه الغاية.

الحصول على الكهرباء
في المناطق الريفية أقل من المناطق الحضرية

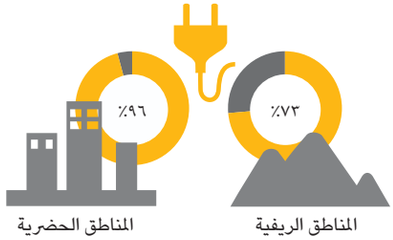

لا يزال أكثر من ٣ بلايين من الناس يطهون الطعام دون وقود ودون تكنولوجيات نظيفة للطهي

الهدف ٨: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

النمو الاقتصادي هو المحرّك الرئيسي للتنمية المستدامة. وعندما يكون هذا النمو مستداماً وشاملاً، يمكن لعدد أكبر من الناس أن يفلتوا من دائرة الفقر مع زيادة فرص العمالة الكاملة والمنتجة. ومن أجل تمكين الأجيال المقبلة من الاستفادة من النمو الاقتصادي الحالي، ينبغي أن يكون هذا النمو سليماً بيئياً وليس نتيجة للاستغلال غير المستدام للموارد.

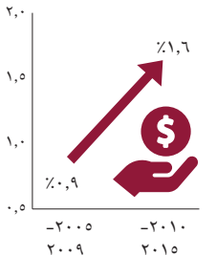

ارتفع نصيب الفرد من النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بين فترة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩ وفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٥

- ارتفع متوسط معدّل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد من ٠,٩ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩ إلى ١,٦ في المائة في الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٥. وبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أقل البلدان نمواً ٤,٩ في المائة في الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٥، أيّ أقل من الغاية المتمثلة في ٧ في المائة على الأقل سنوياً.
- تباطأ النمو في إنتاجية العمل — التي يقيسها الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل — بشكل حادّ بعد الأزمة المالية في الفترة ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩. وقد طرأ نمو في هذه الإنتاجية بمعدّل سنوي متوسط قدره ١,٩ في المائة بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٦، مقابل ٢,٩ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٨.
- انخفض معدّل البطالة في العالم من ٦,١ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٥,٧ في المائة في عام ٢٠١٦. وعلى الرغم من التقدّم المحرز عموماً، كان احتمال البطالة بين الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاماً) أعلى بثلاثة أضعاف تقريباً منه بين الكبار، حيث بلغ معدّل بطالة الشباب ١٢,٨ في المائة وأما معدّل بطالة الكبار فقد بلغ ٤,٤ في المائة.
- انخفض عدد الأطفال العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و١٧ سنة من ٢٤٦ مليوناً في عام ٢٠٠٠ إلى ١٦٨ مليوناً في عام ٢٠١٢. ومع ذلك، فإن حوالي ١ من كل ١٠ أطفال في جميع أنحاء العالم كانوا يعملون في عام ٢٠١٢؛ وكان أكثر من نصفهم (٨٥ مليون نسمة) معرّضين لأشكال خطرة من العمل.

في عام ٢٠١٢، كان هناك طفل واحد من أصل كل عشرة أطفال في العالم ككل يعمل في سوق عمالة الأطفال

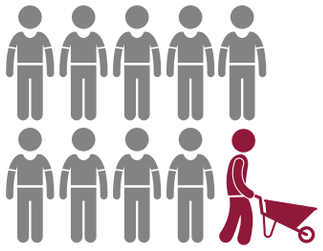

الهدف ٩: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

تشكّل البنية التحتية والتصنيع والابتكار ثلاثة محرّكات للنمو الاقتصادي. وعندما يتم إدراج شمول الجميع والقدرة على الصمود والاستدامة في تنفيذ تلك القوى الدافعة الثلاث، فإن النمو الاقتصادي يدعم التنمية المستدامة.

يمثل كل من مجموعات أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ما نسبته ١ إلى ٢,٧ من حجم السفر الجوي والنقل الجوي العالميين

- في عام ٢٠١٥، كان الأثر الاقتصادي للنقل الجوي ٢,٧ تريليون دولار أمريكي (٣,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي). ولم تشهد أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية إلاّ قدراً محدوداً من حجم السفر الجوي والشحن — إذ لم يمثل كلٌ من مجموعات البلدان هذه إلاّ جزءًا صغيراً (١ إلى ٢,٧ في المائة) من المجموع العالمي.
- بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٦، زادت القيمة المضافة للصناعة التحويلية بنسبة ٥٩ في المائة تقريباً في أقلّ البلدان نمواً، غير أنها بقيت بنسبة ٢ في المائة فقط من ذلك في أوروبا وأمريكا الشمالية.
- بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٤، لوحظت تخفيضات مطردة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن التصنيع لكل وحدة من وحدات التصنيع المضافة في معظم مناطق العالم وفي البلدان العشرة الصناعية الأكبر جميعها.
- ارتفع الاستثمار العالمي في مجال البحث والتطوير بمعدّل سنوي متوسط قدره ٤,٥ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٤. وبلغ ١,٨ تريليون دولار أمريكي (بمعادل القوة الشرائية) في عام ٢٠١٤ — أيّ ١,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.
- أصبحت التغطية بواسطة إشارة خلوية متنقلة تشمل العالم كله تقريباً. وفي عام ٢٠١٦، كان ٩٥ في المائة من سكان العالم في نطاق إشارة من الجيل الثاني (2G) على الأقل، وتلقّى ٨٤ في المائة منهم إشارة من الجيل الثالث (3G) على الأقل.

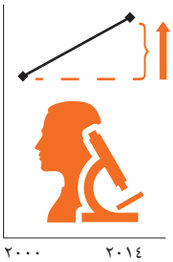

الاستثمار العالمي في البحث والتطوير ارتفع بمعدّل سنوي قدره ٤,٥ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٤

الهدف ١٠: الحدّ من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

يدعو الهدف ١٠ إلى الحدّ من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وضمان الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة، وتعزيز أصوات البلدان النامية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية الدولية.

- في ٤٩ بلداً من أصل ٨٣ بلداً لديها بيانات عن الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٥، ازداد نصيب الفرد من دخل شريحة الـ ٤٠ في المائة الأشد فقراً بين السكان بوتيرة أسرع من المتوسط الوطني، مما أدّى إلى انخفاض التفاوت في الدخل.
- أدّت الإصلاحات التي أجراها صندوق النقد الدولي إلى زيادة حصص التصويت المخصصة للبلدان النامية، غير أن حصص التصويت في العديد من المنظمات الدولية لا تزال أقلّ بكثير من المستويات الإجمالية لعضوية هذه البلدان.
- يواصل مجتمع التجارة الدولية منح أقل البلدان نمواً شروطاً مؤاتية: فقد زادت نسبة الخطوط الجمركية المقترنة بالإعفاء من الرسوم الجمركية المتاحة لصادرات أقل البلدان نمواً من ٤٩ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٦٥ في المائة في عام ٢٠١٥.
- في عام ٢٠١٧، بلغ متوسط تكلفة إرسال التحويلات إلى الوطن أكثر من ٧ في المائة من المبلغ المحول، أيّ أعلى بكثير من النسبة المستهدفة البالغة ٣ في المائة. وساعدت التكنولوجيات الجديدة والمحسّنة، مثل البطاقات المدفوعة مسبقاً والتحويل عبر شركات الهاتف النقال، على خفض هذه الرسوم إلى ما بين ٢ في المائة و٤ في المائة، ولكنها لا تتوفر أو تُستخدم بعد على نطاق واسع في العديد من ممرات التحويلات.

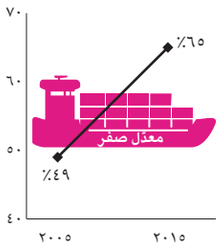

نسبة الخطوط الجمركية لصادرات أقل البلدان نمواً بمعدّل صفر من الرسوم الجمركية ارتفعت بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٥

زاد متوسط التكلفة العالمية لإرسال التحويلات عن ٧ في المائة

الهدف ١١: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

شهد العالم نمواً حضرياً بوتيرة لم يسبق لها مثيل. وفي عام ٢٠١٥، كان يعيش في المدن ما يقرب من ٤ بلايين من الناس، أيّ أكثر من نصف سكان العالم. ومع ذلك، وفي حين أن المدن هي حاضنة الابتكار وهي التي تساعد على تعزيز العمالة والنمو الاقتصادي، فإن التوسع الحضري السريع جلب معه تحدّيات هائلة، بما في ذلك السكن غير الملائم، وزيادة تلوث الهواء، وعدم التمكن من الحصول على الخدمات الأساسية والوصول إلى الهياكل الأساسية.

- انخفضت نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة في جميع أنحاء العالم من ٢٨ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٣ في المائة في عام ٢٠١٤. غير أن أكثر من نصف سكان المناطق الحضرية يعيشون في ظروف فقيرة في أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى (٥٦ في المائة).
- بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥، تجاوز التوسع في الأراضي الحضرية في جميع مناطق العالم نمو سكان الحضر، مما أدّى إلى الزحف الحضري العشوائي.
- وفقاً للبيانات الواردة من مدن في ١٠١ من البلدان بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٣، كان ٦٥ في المائة من السكان يحصلون على خدمات جمع النفايات البلدية.
- في عام ٢٠١٤، كان ٩ من كل ١٠ أشخاص يعيشون في المناطق الحضرية يستنشقون هواء لا يستوفي المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بجودة الهواء، والتي تحدّد قيمة الجسيمات التي يقلّ قطرها عن ٢,٥ ميكرومتر (PM2.5).
- حتى أيار/مايو ٢٠١٧، نفذ ١٤٩ بلداً سياسات مدنية على المستوى الوطني، كلياً أو جزئياً، معظمها يتماشى مع المجالات ذات الأولوية المحددة في أهداف التنمية المستدامة.

في عام ٢٠١٤، كان ٩ من كل عشرة أشخاص في المناطق الحضرية يستنشقون هواء لا يفي بالمبادئ التوجيهيةالصادرة عن منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بجودة الهواء

بلغت نسبة تغطية عمليات جمع النفايات البلدية ٦٥ في المائة من المدن في ١٠١ من البلدان

الهدف ١٢: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

تتيح أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة إمكانية استخدام الموارد بكفاءة ويمكن أن تقلل من أثر الأنشطة الاقتصادية على البيئة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يركز هذا الهدف على فصل النمو الاقتصادي عن استخدام الموارد، وضمان إدارة المواد الكيميائية والنفايات الخطرة بطريقة تقلل من أثرها على حياة البشر والبيئة.

زادت البصمة المادية في العالم ككل بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠

- ارتفع حجم البصمة المادية على الصعيد العالمي من ٤٨,٥ بليون طن متري في عام ٢٠٠٠ إلى ٦٩,٣ بليون طن متري في عام ٢٠١٠. وزاد نصيب الفرد من هذه البصمة المادية من ٨ أطنان مترية للفرد إلى ١٠ أطنان مترية للفرد خلال نفس الفترة.
- في عام ٢٠١٠، كان لأستراليا ونيوزيلندا أعلى نصيب للفرد من البصمة المادية (٣٥ طناً متريا لكل شخص)، تليها أوروبا وأمريكا الشمالية (٢٠ طناً متريا لكل شخص)؛ أما أدنى نصيب للفرد من هذه البصمة فقد كان في أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى (٢,٥ طن متري للشخص الواحد).
- استأثرت منطقة شرق وجنوب شرق آسيا بنسبة ٤٢ في المائة من الاستهلاك المادي المحلي في العالم، مما يشير إلى سرعة التصنيع في هذه المنطقة.
- جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقريباً طرف في اتفاق بيئي عالمي واحد على الأقل بشأن المواد الكيميائية والنفايات الخطرة. غير أنه خلال الفترة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤ لم يستوفِ إلاّ ٥١ في المائة من الأطراف في اتفاقية استكهولم و٥٧ في المائة من الأطراف في اتفاقية بازل و٧١ في المائة من الأطراف في اتفاقية روتردام التزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير بموجب هذه الاتفاقات.

في عام ٢٠١٠، كانت منطقة شرق وجنوب شرق آسيا تمثل ٤٢ في المائة من الاستهلاك المادي المحلي في العالم ككل

الهدف ١٣: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدّي لتغيّر المناخ وآثاره

استمر احترار كوكب الأرض في عام ٢٠١٦، وسجل رقماً قياسياً بنحو ١,١ درجة مئوية فوق مستوى الفترة قبل الصناعية. وتقلص نطاق الجليد البحري العالمي إلى ٤,١٤ مليون كيلومتر مربع في عام ٢٠١٦، وهو ثاني أدنى مستوى تمّ تسجيله. وسيتطلب التخفيف من تغيّر المناخ ومن آثاره البناء على الزخم الذي حققه اتفاق باريس بشأن تغيّر المناخ. وهناك حاجة أيضاً إلى بذل جهود أقوى لبناء القدرة على الصمود والحدّ من الأخطار المتصلة بالمناخ والكوارث الطبيعية.

تقلص نطاق الجليد البحري العالمي في عام ٢٠١٦ إلى ثاني أدنى امتداد تمّ تسجيله لها

- دخل اتفاق باريس حيز النفاذ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، مما يمثل تحولاً في التركيز نحو التنفيذ على الإجراءات المتعلقة بالمناخ والتنمية المستدامة.
- حتى ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧، صدق ١٤٨ طرفاً على اتفاق باريس؛ من بين هؤلاء ١٤٢ طرفاً (١٤١ بلداً والمفوضية الأوروبية) أبلغوا أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ عن أول مساهماتهم المحدّدة وطنياً.
- لا يزال عدد الوفيات المنسوبة إلى الكوارث الطبيعية في ازدياد، على الرغم من التقدّم المحرز في تنفيذ استراتيجيات الحدّ من مخاطر الكوارث. وفي الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥، توفي أكثر من ١,٦ مليون شخص في كوارث طبيعية مبلغ عنها دولياً.
- بدأ العديد من البلدان في تنفيذ استراتيجيات وطنية ومحلية للحدّ من مخاطر الكوارث. وفي الفترة ٢٠١٤ – ٢٠١٥، أشارت معظم البلدان التي قدّمت تقارير إلى أن تقييمات الأثر البيئي، والتشريعات المتعلقة بالمناطق المحمية، ومشاريع وبرامج التكيف مع تغيّر المناخ، والتخطيط المتكامل، كان لها دور رئيسي في الحدّ من عوامل الخطر الكامنة.

ضرب الاحترار العالمي في عام ٢٠١٦ رقماً قياسياً بلغ ١,١ درجة مئوية فوق مستوى الفترة قبل الصناعية

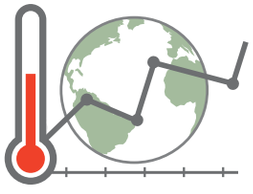

الهدف ١٤: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

تغطي المحيطات ما يقرب من ثلاثة أرباع الكوكب، وهي تضم أكبر نظام بيئي على الأرض. إن الآثار السلبية المتزايدة المترتبة عن تغيّر المناخ (بما في ذلك تحمّض المحيطات) وعن الصيد المفرط والتلوث البحري تعرّض للخطر المكاسب التي تحققت في الآونة الأخيرة في حماية أجزاء من محيطات العالم.

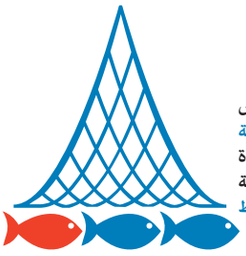

في عام ٢٠١٣، تعرض ما نسبته ٣١ في المائة من الأرصدة السمكية البحرية للصيد المفرط

- في عام ٢٠١٧، تغطي المناطق المحمية ١٣,٢ في المائة من البيئة البحرية الخاضعة للولاية الوطنية، و٠,٢٥ في المائة من البيئة البحرية خارج نطاق الولاية الوطنية، و٥,٣ في المائة من مجموع مساحة المحيطات العالمية. وقد ارتفع متوسط تغطية مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية البحرية بالمناطق المحمية من ٣٢ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٥ في المائة في عام ٢٠١٧.
- ارتفعت في جميع أنحاء العالم نسبة الأرصدة السمكية البحرية التي تعرّضت للصيد المفرط — أيّ الصيد بمستويات غير مستدامة بيولوجياً — من ١٠ في المائة في عام ١٩٧٤ إلى ٣١ في المائة في عام ٢٠١٣.
- تستوعب المحيطات نسبة تصل إلى ٣٠ في المائة من الانبعاثات السنوية من ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن النشاط البشري. ومع ذلك، فإن ثاني أكسيد الكربون الذي تمتصه المحيطات يؤدي أيضاً إلى زيادة في حموضة مياهها، مما يضعف الأصداف والهياكل العظمية لكثير من الأنواع البحرية، مثل الشُعب المرجانية. ومع ارتفاع مستويات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، تشير التقديرات إلى أن حموضة المحيطات يمكن أن ترتفع تقريباً بنسبة ١٥٠ في المائة بحلول عام ٢١٠٠.

مع تزايد مستويات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، تشير التقديرات إلى أن نسبة حموضة المحيطات يمكن أن تزيد لتصل تقريباً إلى ١٥٠ في المائة بحلول عام ٢١٠٠

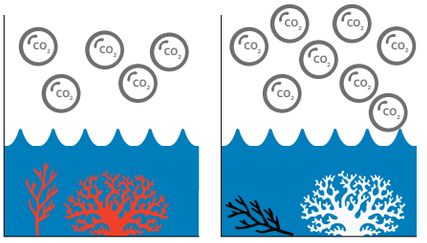

- من بين ٦٣ من النُظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة التي جرى تقييمها في إطار برنامج تقييم المياه العابرة للحدود، يوجد ١٦ في المائة ضمن فئات التعرّض "العالي" أو "الأعلى" للإغناء (الإتخام) بالمغذيات. وبحلول عام ٢٠٥٠، تشير التقديرات إلى أن نسبة الإغناء (الإتخام) بالمغذيات ستزداد في ٢١ في المائة من هذه النُظم الإيكولوجية الكبيرة.

الهدف ١٥ : حماية النُظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحّر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

يمكن أن تساعد النُظم الإيكولوجية المحمية والمرممة والتنوع البيولوجي الذي تدعمه في التخفيف من آثار تغيّر المناخ وتوفير قدرة أكبر على الصمود في مواجهة الضغوط البشرية والكوارث الطبيعية المتزايدة. كما تنتج النُظم الإيكولوجية الصحية فوائد متعددة للمجتمعات التي تعتمد عليها. ويركز الهدف ١٥ على الحفاظ على الأنواع والنُظم الإيكولوجية على اليابسة واستخدامها على نحو مستدام.

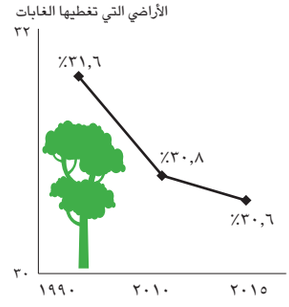

صافي الخسارة السنوية من مساحة الغابات في العالم بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥ أقل من نصف الخسارة المقابلة في التسعينات

- من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥، كانت الخسارة الصافية السنوية في مساحة الغابات على الصعيد العالمي أقل من نصف مساحة الخسارة المقابلة خلال فترة التسعينات. وانخفضت نسبة مساحة الأراضي التي تغطيها الغابات من ٣١,٦ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٣٠,٨ في المائة في عام ٢٠١٠ وإلى ٣٠,٦ في المائة في عام ٢٠١٥.
- في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٧، ازداد متوسط التغطية العالمية لمناطق التنوع البيولوجي الأساسية من الأرض والمياه العذبة والجبال بالمناطق المحمية من ٣٥ في المائة إلى ٤٧ في المائة، ومن ٣٢ في المائة إلى ٤٣ في المائة، ومن ٣٩ في المائة إلى ٤٩ في المائة على التوالي.

ارتفع متوسط التغطية العالمية لمناطق التنوع البيولوجي الأساسية من الأرض والمياه العذبة والجبال

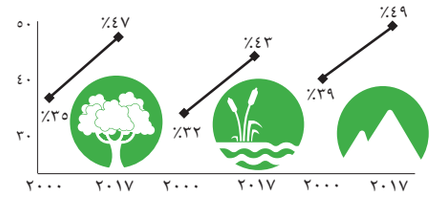

- غير أن فقدان التنوع البيولوجي يستمر بمعدّل ينذر بالخطر. وتشهد الشُعب المرجانية والبرمائيات والسيكاديات تراجعاً شديداً بسبب التهديدات المتميزة والمتفاقمة. وقد أثّر التبييض، مدفوعاً بتغيّر المناخ والآثار المحلية، على صحة الشُعب المرجانية في جميع أنحاء العالم، وأصبح من الممكن لهذه الشُعب أن تختفي تماماً بحلول عام ٢٠٥٠. وتواجه البرمائيات أيضاً خطر الانقراض الشديد، حيث بات ٤١ في المائة منها مهدّداً بالفعل.
- لا يزال الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالحياة البرية يعيق جهود الحفظ، وقد أُبلغ عن وجود ما يقرب ٧ ٠٠٠ نوع من الحيوانات والنباتات في تجارة غير مشروعة تشمل ١٢٠ بلداً. وفي عام ٢٠١٣، كان عاج الفيل، وخشب الورد، وقرن وحيد القرن، والزواحف تشكل ٧٠ في المائة من مجموع مصادرات الحياة البرية.

الهدف ١٦: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعّالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

تعتبر قضايا السلام والعدالة والمؤسسات الفعّالة والخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع صميمية بالنسبة للتنمية المستدامة. ولا يزال التقدّم المحرز في تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع متفاوتاً فيما بين البلدان وداخلها. وقد ازدادت الصراعات العنيفة في السنوات الأخيرة، وتسبب عدد من الصراعات المسلحة الشديدة الحدة في وقوع أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين وإلى إخراج الملايين من الناس من ديارهم.

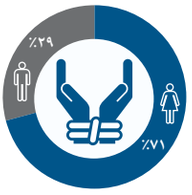

في عام ٢٠١٤، كان **أكثر من ٧٠ في المائة** من ضحايا الاتجار بالبشر من النساء والفتيات

- في عام ٢٠١٥، كان معدّل القتل العمد في البلدان التي يرتفع فيها مستوى عدم المساواة في الدخل (مؤشر جيني >٠,٤٥) تسعة أضعاف المعدّل المقابل في البلدان التي ينخفض فيها مستوى عدم المساواة في الدخل (مؤشر جيني <٠,٣٥).
- في ٧٦ بلداً تتوفر فيها بيانات عن الفترة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٦، تعرّض حوالي ٨ من كل ١٠ أطفال تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة و١٤ سنة لشكل من أشكال العدوان النفسي و/أو العقاب البدني على أساس منتظم.
- حدد موظفو إنفاذ القانون أكثر من ٥٧٠ نوعاً مختلفاً من أنواع الاتجار بالبشر، في جميع أنحاء العالم، بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤. وكانت الغالبية العظمى من ضحايا الاتجار الذين تمّ تحديدهم في عام ٢٠١٤ من النساء والفتيات (٧١ في المائة)، وكان أكثر من الربع من الأطفال.

الثلث تقريباً من المحتجزين خلال الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥ كانوا محتجزين بدون محاكمة أو بدون إصدار أحكام بحقهم على جريمة ما

- على الصعيد العالمي، بلغت نسبة الأشخاص المحتجزين دون محاكمة أو دون الحكم عليهم بارتكاب جريمة ٣١ في المائة في الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥.
- وفقاً لبيانات الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٦، أفاد أكثر من ١٨ في المائة من الشركات في جميع أنحاء العالم بتلقي طلب واحد على الأقل لدفع الرشوة. وبلغت حصة الشركات في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط ٢٥ في المائة، مقابل ٤ في المائة في البلدان المرتفعة الدخل.

أبلغ أكثر من ١٨ في المائة من الشركات عن تلقّيها طلب واحد على الأقل لدفع الرشوة

- تشير البيانات المبلغ عنها لـ ١٤٧ بلداً في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٦ إلى أن معدّل تسجيل مواليد الأطفال دون سن الخامسة بلغ ٧١ في المائة في جميع أنحاء العالم؛ غير أن معدّل تسجيل المواليد في أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى لم يبلغ إلاّ ٤٦ في المائة.

الهدف ١٧: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

هناك حاجة إلى التزام أقوى بالشراكة والتعاون لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيتطلب تحقيق الأهداف وضع سياسات متماسكة، وإقامة بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة على جميع المستويات ولدى جميع الأطراف الفاعلة، وإعادة تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. ويعتبر تحقيق الغايات المتعلقة بوسائل التنفيذ أمراً أساسياً لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠، وكذلك التنفيذ الكامل لخطة عمل أديس أبابا. وقد أحرز تقدّم تدريجي في هذه المجالات، ولكن هناك حاجة إلى المزيد.

ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية **بنسبة ٨,٩ في المائة** بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، لتصل بذلك إلى ذروة جديدة

- بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ٨,٩ في المائة بالقيمة الحقيقية إلى ١٤٢,٦ بليون دولار أمريكي، لتصل إلى ذروة جديدة. وعلى الرغم من هذا التقدّم، انخفضت المعونة الثنائية المقدّمة إلى أقل البلدان نمواً بنسبة ٣,٩ في المائة بالقيمة الحقيقية.
- عبء خدمة الدين آخذ في التصاعد. وفي الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١١، انخفضت خدمة الديون في البلدان المنخفضة الدخل من ١٢,٩ في المائة إلى ٣,٦ في المائة، قبل أن تعود إلى الارتفاع ببطء لتصل إلى ٦,١ في المائة في عام ٢٠١٥.
- في عام ٢٠١٦، بلغ مجموع التحويلات الدولية ٥٧٥ بليون دولار، وقد تدفق ٧٥ في المائة منها (أيّ ٤٢٩ بليون دولار) إلى البلدان النامية. غير أن التحويلات إلى البلدان النامية انخفضت في عام ٢٠١٦ للسنة الثانية على التوالي، حيث تراجعت بنسبة ٢,٤ في المائة عن عام ٢٠١٥.

نسبة السكان الذين يتمتعون بإمكانية الوصول إلى الإنترنت كانت الأقل في أقل البلدان نمواً في عام ٢٠١٦

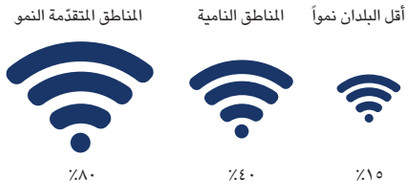

- في عام ٢٠١٦، توفرت لدى ٨٠ في المائة من سكان المناطق المتقدّمة النمو إمكانية الوصول إلى الإنترنت، مقابل ٤٠ في المائة في المناطق النامية و١٥ في المائة في أقل البلدان نمواً.
- في عام ٢٠١٤، لم يمثل الدعم المالي الموجه للقدرات الإحصائية في البلدان النامية (٣٣٨ مليون دولار أمريكي) سوى ٠,١٨ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٦، أجرى ٨٩ في المائة من البلدان أو المناطق في جميع أنحاء العالم تعداداً واحداً للسكان والمساكن على الأقل؛ ولم يتمكن ٢٥ بلداً أو منطقة من إجراء أيّ تعداد خلال هذه الفترة.

القضاء على الفقر وتعزيز الرخاء في عالم متغيّر

القضاء على جميع أشكال الفقر هو لب التنمية المستدامة. ويشمل الفقر الحرمان في العديد من المجالات، بما في ذلك الدخل والجوع وسوء الصحة والإقصاء الاجتماعي والتمييز وانعدام فرص الحصول على الخدمات الأساسية. وفي الوقت نفسه، يمكن للحرمان في أيّ من هذه المجالات أن يؤدّي بدوره إلى تفاقم عمق أو مدة الحرمان في واحد أو أكثر من المجالات الأخرى. ويتطلب استئصال الفقر وتعزيز الرخاء في عالم متغير الأخذ بنهج شامل يراعي الأبعاد المتعددة الجوانب للتنمية المستدامة. ويعرض هذا القسم بعض النقاط المترابطة البارزة في الموضوع والأهداف قيد الاستعراض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في تموز/يوليه ٢٠١٧.

يعيش الفقراء المعدمون بشكل متزايد في بيئات هشة

في حين أن ما يقرب من بليون شخص خرجوا من دائرة الفقر المدقع منذ عام ١٩٩٩، لا يزال هناك نحو ٧٦٧ مليون من الناس المعدمين في عام ٢٠١٣، يعيشون على ١,٩٠ دولار أمريكي أو أقل في اليوم. ويعيش نصف فقراء العالم في أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى حيث كان ٤٢ في المائة من السكان في عام ٢٠١٣ يعيشون في فقر مدقع. ويعيش ثلث آخر في جنوب آسيا. وبصورة متزايدة، يوجد الذين يعيشون في فقر مدقع في أوضاع هشة مثل مناطق النزاع والمناطق النائية التي يصعب الوصول إليها. ولا يزال العديد من الذين خرجوا من دائرة الفقر المدقع يعيشون حياة محفوفة بالمخاطر، فوق خط الفقر مباشرة، وهم معرضون بشدة للانتكاس. فالتقلبات الاقتصادية والكوارث الطبيعية والصدمات الأخرى كلها عوامل تعرّضهم للخطر. ويعيش نحو ٨٠ في المائة من فقراء العالم في المناطق الريفية ويعمل ٦٤ في المائة منهم في قطاع الزراعة. ومن المرجح أن الأطفال يعانون من الفقر أكثر من الكبار: فحوالي ٣٨٥ مليون شخص تقل أعمارهم عن ١٨ سنة كانوا في عام ٢٠١٣ يعيشون في أسر فقيرة معدمة. وإضافة إلى هشاشة وضعهم، فإن نُظم الحماية الاجتماعية الكافية غير موجودة، وهي نُظم يمكنها إن توفرت بتصميم جيد أن تساعد على الوقاية من الفقر وعدم المساواة والحدّ منهما في كل مرحلة من مراحل الحياة. وفي عام ٢٠١٦، كان ٤٥ في المائة فقط من سكان العالم مشمولين باستحقاق نقدي واحد على الأقل من استحقاقات الحماية الاجتماعية.

تؤدّي النزاعات والحروب إلى تفاقم الفقر

أصبحت النزاعات أكبر الحواجز التي لا يمكن التغلب عليه أمام القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وقد أدت الحروب والعنف والاضطهاد في جميع أنحاء العالم إلى تشريد ٦٥,٦ مليون شخص من منازلهم بحلول نهاية عام ٢٠١٦. وهذا يمثل زيادة عن عام ٢٠١٥ قدرها حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ شخص، وهو أعلى مستوى تم تسجيله منذ عقود. ومن بين هؤلاء، كان هناك ٢٢,٥ مليون لاجئ، و٤٠,٣ مليون من المشردين داخلياً، و٢,٨ مليون من طالبي اللجوء.

ويشكل الأطفال نحو نصف اللاجئين البالغ عددهم ١٧,٢ مليون لاجئ تحت مسؤولية مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وهم يتأثرون بصورة غير متناسبة بالنزاع. وفي سياق الفرار من العنف والاضطهاد، غالباً ما يحرم الأطفال من أكثر ما يحتاجون إليه، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والمياه المأمونة والمأوى. وفي عام ٢٠١٥، كان ٥٠ في المائة من الأطفال اللاجئين في سن الدراسة الابتدائية خارج المدرسة. ويتنقل العديد من الأطفال المشردين بمفردهم أو يفصلون عن ذويهم. ومن بين الأطفال الذين يجتازون الممر الخطر من شمال أفريقيا إلى أوروبا، كانت الغالبية العظمى — ٩٢ في المائة — من الذين وصلوا إلى إيطاليا في عام ٢٠١٦ والشهرين الأوّلين من عام ٢٠١٧ غير مصحوبين بذويهم.

ولا تزال المرأة تواجه معوقات هيكلية كبيرة تعترض سبيل خروجها من دائرة الفقر

لا يزال عدم المساواة المتجذر بين الجنسين يعوق المرأة عن تحقيق كامل إمكاناتها. ففي عام ٢٠١٥، على سبيل المثال، كان ٢٧ في المائة تقريباً من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و٢٤ سنة قد تزوجن قبل سن الـ ١٨ عاماً — وهي ممارسة شائعة في جنوب آسيا وأفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى. ويعيش في هاتين المنطقتين أيضاً ٨٠ في المائة من فقراء العالم. ويرتبط زواج الأطفال ارتباطاً وثيقاً بالإنجاب المبكر وسوء الحصول على الرعاية الصحية والإنجابية. وعادة ما ينهي الزواج أو يحدّ بشدة من تعليم الفتيات واستقلالهن وإمكاناتهن الاقتصادية.

كما أن الافتراضات والتوقعات المجتمعية لأدوار المرأة بوصفها مقدّمة للرعاية وأم تحدّ أيضاً من دخلها. وتقضي النساء تقريباً ثلاثة أضعاف ما يقضيه الرجل من ساعات العمل غير المدفوع الأجر في المنزل. ولا يتخذ سوى نصف النساء في ٤٥ بلداً لديه بيانات قراراتهن بأنفسهن بشأن الصحة الإنجابية. كما أن افتقار النساء والفتيات إلى الاستقلال فيما يتعلق بصحتهن الجنسية والإنجابية — وهو وضع يزداد حدّة بسبب حالات الحمل غير المقصود — يميل إلى تفاقم فقر الأسرة. وفي أجزاء كثيرة من العالم، لا تزال إمكانية حصول المرأة على الأراضي والممتلكات والأصول المالية مقيدة، مما يحدّ من فرصها الاقتصادية وقدرتها على انتشال أسرتها من براثن الفقر.

إن المسكن، في جميع أنحاء العالم، يعتبر أحد الأصول الرئيسية لتراكم الثروة. ويتبين من التحليل الأوّلي للبيانات المستمدة من بلدان مختارة أن نصيب المرأة من الثروة الكامنة في المسكن أقل من نصيب الرجل. ففي أوغندا ومنغوليا، على سبيل المثال، يقل عدد النساء اللواتي يمتلكن مسكناً عن عدد الرجال المالكين، حيث لا تمثل النساء إلاّ ٣٥ في المائة و٣٧ في المائة من أصحاب المساكن في البلدين على التوالي. وفي مقاطعة كوازولو – ناتال في جنوب أفريقيا، فإن ما يقرب من نصف النساء يملكن منازلهن، لكن هذه المساكن أقل قيمة نقدية من المساكن التي يملكها الرجال، إذ لا تمتلك النساء سوى ثلث القيمة الإجمالية للثروة السكنية.

وحتى في معظم البلدان الأوروبية، تعتبر معدّلات الفقر بين كبار السن أعلى بالنسبة للنساء منها بالنسبة المقابلة لدى الرجال. وفي أكثر من نصف البلدان التي تتوفر لديها بيانات، فإن الفجوة بين الجنسين أعلى في الأسر المكونة من شخص واحد مقارنة بجميع الأسر. ويعكس ذلك ضعف المرأة الشديد عندما تعيش لوحدها.

وفي جميع أنحاء العالم، لا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً إلى حدّ كبير في البرلمانات وفي المناصب الإدارية العليا، حيث تصل نسبة تمثيل المرأة إلى أقل من الثلث في أيّ من هذين المجالين في معظم مناطق العالم.

يهدّد تدهور المحيطات التقدّم المحرز في القضاء على الفقر

تغطي المحيطات ما يقرب من ثلاثة أرباع الكوكب. ويعيش ما يقرب من ٤٠ في المائة من سكان العالم في مجتمعات ساحلية، وينتج نحو ٦١ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في العالم في حدود ١٠٠ كيلومتر من المحيطات. ويمكن للاستخدام المستدام للمحيطات أن يوفر للبلدان فرصاً غذائية واقتصادية في مصائد الأسماك والسياحة والترفيه، إلى جانب النقل والتجارة، وغيرها. ومن شأن الإدارة الملائمة لهذا المورد الذي لا يقدر بثمن أن تساعد على الحدّ من الفقر من خلال تعزيز الأمن الغذائي وتحسين سبل معيشة الملايين من الناس. ومع ذلك، فإن العوامل المتمثلة في تغيّر المناخ والاتجاهات الحديثة التي تـُظهر تحمّض المحيطات، والإغناء (الإتخام) بالمغذيات، والتدهور البيئي للأراضي الساحلية، وانخفاض التنوع البيولوجي البحري، تمارس معاً ضغوطاً متزايدة على هذا المورد. وفي عام ٢٠١٣، تعرّض ما يقرب من ثلث الأرصدة السمكية البحرية (٣١ في المائة) للصيد المفرط؛ كما أن زيادة مستويات تحمّض المحيطات تهدّد النُظم الإيكولوجية البحرية في جميع أنحاء العالم؛ وبحلول عام ٢٠٥٠، ستزداد نسبة الإغناء (الإتخام) بالمغذيات في المناطق الساحلية في ٢١ في المائة من النُظم الإيكولوجية البحرية الرئيسية. كما يشير انخفاض نطاق الجليد البحري على الصعيد العالمي، وارتفاع مستوى احترار الكوكب، إلى أن تغيّر المناخ مستمر، مما يزيد من الآثار الضارة على المحيطات وعلى العديد من النُظم الإيكولوجية الأخرى.

يمكن للاستثمار في البنية التحتية والتكنولوجيا أن يساعد المزارعين الريفيين الفقراء

تعتبر الزراعة المستدامة، إلى جانب الاستثمارات الرامية إلى تحسين الإنتاجية الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي، عنصراً رئيسياً في القضاء على الجوع وإخراج الملايين من الناس، بمن فيهم صغار المزارعين، من دائرة الفقر المدقع. إن تحسين الإنتاجية الزراعية، وزيادة القيمة المضافة في الزراعة، ودمج الأسواق، كلها تعتبر استراتيجيات هامة. ولا يمكن المبالغة في دور البنى التحتية والتكنولوجيا في هذا الصدد. فالبنية التحتية للنقل، على سبيل المثال، يمكن أن تربط المزارعين بالأسواق القائمة وأن تخلق أسواقاً جديدة. وفي المناطق التي لا تزال معدّلات الفقر فيها مرتفعة جداً كما هو الحال في أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى، فإن النقل الجوي والشحن محدودان للغاية. بيد أن التوسع السريع في خدمة الهواتف الخلوية المتنقلة يساعد على التغلب على بعض الحواجز. وبحلول عام ٢٠١٦، كانت شبكات الجيل الثاني (2G) الخلوية المتنقلة شبه عالمية، حيث غطت ٩٥ في المائة من سكان العالم. ويمكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن تساعد المزارعين على الاتصال بالمشترين وتحويل الأموال والحصول على معلومات قيمة، بما في ذلك عن الأحوال الجوية وأسعار السوق.

لا يمكن القضاء على الفقر وتعزيز الرخاء دون الوصول إلى أشدّ الفئات ضعفاً

إن تمكين الفئات الضعيفة أمر بالغ الأهمية لإنهاء الفقر وتعزيز الرخاء للجميع في كل مكان. ونظراً للسن والحالة الاجتماعية والاقتصادية والجنس والعرق والجغرافيا، فإن من الأرجح أن تتعرّض الفئات الضعيفة للإقصاء من مجالات التعليم الجيد والرعاية الصحية والكهرباء والمياه المأمونة والخدمات الهامة الأخرى. ففي عام ٢٠١٦، على سبيل المثال، كان ١٥ في المائة من العمال الشباب وأسرهم يعيشون في فقر مدقع، مقابل ٩ في المائة من العمال الكبار. وعلاوة على ذلك، فإن احتمال أن يكون الشباب عاطلين عن العمل أعلى بثلاث مرات تقريباً من الكبار. وفي عام ٢٠١٥، استخدم ٨٥ في المائة من سكان الحضر خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة، مقابل ٥٥ في المائة فقط من سكان الريف. ويمتد الإقصاء إلى الأشخاص ذوي الإعاقة أيضاً. وفي عام ٢٠١٦، حصل ٢٨ في المائة فقط من الأشخاص ذوي الإعاقات الشديدة على معاش تقاعدي خاص بذوي الإعاقة.

ويؤدي الافتقار إلى بيانات سليمة مصنفة تفصيلياً عن العديد من هذه الفئات الضعيفة، بما في ذلك الأطفال والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية وكبار السن والشعوب الأصلية والمهاجرون واللاجئون والمشردون داخلياً، إلى تفاقم أوجه الضعف بإخفاء مدى الحرمان والتفاوت. وعلاوة على ذلك، فإن الافتقار إلى أدلة دقيقة وبيانات شاملة يضر منذ زمن طويل بقدرة الحكومات والمجتمع الدولي على التوثيق الدقيق للتمييز الذي تواجهه مختلف الفئات. ونتيجة لذلك، يتضرر التخطيط والميزنة للخدمات الضرورية، فضلاً عن وضع السياسات بصورة فعّالة. فالأطفال الذين يعيشون خارج نطاق رعاية الأسرة والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، على سبيل المثال، قد أخرجوا إلى حدّ بعيد من "الخريطة" الإحصائية. وفي الوقت الذي بدأت فيه النهُج الابتكارية الرامية إلى إعادة التركيز على هذه المجموعات السكانية الخفية، يلزم توفير المزيد من الموارد والجهود في مجال بناء القدرات لضمان إعطاء الفئات الضعيفة حقها الذي طال انتظاره في سياق خطة التنمية.

وو هونغبو

وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

تسخير قوة البيانات من أجل التنمية المستدامة

لتنفيذ التقدّم المحرز في أهداف التنمية المستدامة تنفيذاً تاماً ورصده على نحو كامل، يحتاج صانعو القرار إلى بيانات وإحصاءات دقيقة وفي الوقت المناسب ومصنفة تفصيلياً بما فيه الكفاية وذات صلة ويمكن الحصول عليها بيسر ويسهل استخدامها. وقد تحسن توافر البيانات وجودتها باطراد على مرّ السنين. بيد أن القدرة الإحصائية لا تزال بحاجة إلى تعزيز ويجب تعزيز الإلمام بالبيانات في جميع مستويات صنع القرار. وسيتطلب ذلك بذل جهود منسقة من جانب منتجي البيانات ومستخدميها بغض النظر عن نُظمها المتعددة. كما سيتطلب ذلك الأخذ بطرائق مبتكرة لإنتاج البيانات والإحصاءات وتطبيقها في التصدّي للتحدّيات المتعددة الجوانب التي تواجه التنمية المستدامة.

نهُج جديدة لتنمية القدرات من أجل تحسين البيانات

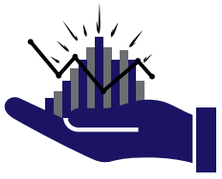

يشهد نطاق بناء القدرات الإحصائية التقليدية توسعاً يرمي إلى تعزيز التعاون والتآزر بين نُظم البيانات المتزايدة التعقيد. ويتمثل الهدف الآن في تعميم ابتكارات البيانات في عمليات الإنتاج الإحصائي الرسمية والتركيز بشكل أكبر على احتياجات المستخدمين. وتبذل أيضاً جهود لضمان أن تكون مبادرات بناء القدرات الإحصائية محلية الصنع وطويلة الأجل، وأن يجري توليدها وتسييرها بصورة جماعية على يد من يستفيد منها.

وتحرز بلدان كثيرة تقدّماً كبيراً في هذا الاتجاه. فعلى سبيل المثال، اعتمدت غينيا الاستوائية، في أعقاب إطلاق استراتيجيتها الوطنية الثانية لتطوير الإحصاءات في حزيران/يونيه ٢٠١٦، أداة متقدّمة لتخطيط البيانات (ADAPT). والغرض منها هو تيسير عمليات ميزنة ورصد الأنشطة الإنمائية، وهي عمليات يكلف بها رؤساء الإدارات الرئيسية، الأمر الذي يتيح ملكية مباشرة للتقدّم المحرز والإبلاغ عنه. وبالمثل، شارك رؤساء المكاتب الإحصائية الوطنية في ٢٤ بلداً أفريقياً في عام ٢٠١٦ في تدريبٍ على القيادة يشدّد على أهمية القيادة الفعّالة وإدارة التغيير.

الابتكارات وأوجه التآزر بين النُظم الإيكولوجية للبيانات

تتيح الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وعلى نحو متزايد، استخدام البيانات الكبيرة ومصادر البيانات غير التقليدية الأخرى في صنع السياسات عن طريق تعميم استخدامها في الإحصاءات الرسمية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال ترتيبات مؤسسية مختلفة، بما في ذلك إنتاج البيانات داخل مؤسسات تقديم البيانات، والنقل المباشر للبيانات الخاصة إلى المستخدمين النهائيين، ونقل البيانات الخاصة إلى طرف ثالث موثوق به، والاستعانة بمصادر خارجية لبعض المهام. ويكتسي أهمية حاسمة أن تواصل المكاتب الإحصائية الوطنية، بدعم من المنظمات الدولية، تحقيق تقدّم في تصميم وتنفيذ الحوافز ونماذج الأعمال التي تشجع على إقامة شراكات فعّالة لتحسين توافر البيانات ونوعيتها من أجل التنمية المستدامة.

وهناك مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة العامة والخاصة في أنحاء كثيرة من العالم، بما في ذلك أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، تعمل على تنفيذ مشاريع ابتكار البيانات. والنتائج واعدة. فعلى سبيل المثال، يجري استخدام عمليات التعهيد الجماعي (crowdsourcing) لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بإدارة مخاطر الكوارث وبتغيّر المناخ. على أن استخدام التكنولوجيات المبتكرة ومصادر البيانات الجديدة من أجل الصالح العام لا يخلو من المخاطر. ويعرض التقرير أيضاً تحدّيات مؤسسية: فدمج مصادر البيانات الجديدة مع المصادر التقليدية يتطلب تحديث عمليات تسيير البيانات والأطر النوعية لضمان الملكية الوطنية وإنشاء آليات شفافة. وتسمح هذه الآليات للشركاء من القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني بالمساهمة ببياناتهم وخبراتهم وتكنولوجياتهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

استخدام تكنولوجيات مبتكرة قاعدتها الإنترنت للإبلاغ عن البيانات الصحية

يقوم عدد متزايد من البلدان بتنفيذ نُظم معلومات صحية روتينية مثل برمجيات نظام المعلومات الصحية للمناطق ٢ (DHIS 2)، وهو برنامج وضعته منظمة الصحة العالمية للإبلاغ عن المرافق قاعدته الإنترنت . وقد كان هذا عامل تغيير في ميدان البيانات الصحية، لأنه يحسن توافر الوقت الحقيقي واستخدام وتحليل الإحصاءات القائمة على المرافق. والنظام الآن قيد الاستخدام في أكثر من ٥٠ بلداً، وهو ينتشر على نحو متزايد ليصبح المنصة المختارة للبيانات الصحية المركزية. وخلال العام الماضي، قام الشركاء في تعاونية بيانات الصحة بدعم إدماج البيانات الخاصة بالأمراض (في برامج فيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا، وغيرها) في برمجيات نظام المعلومات الصحية للمناطق ٢ كبديل عن نُظم الإبلاغ الموازية التي لا تتسم بالكفاءة.

عدم ترك أحد خلف الركب

غالباً ما تخفي المتوسطات الوطنية، حتى المتوسطات الخاصة بالمدن، تفاوتات واسعة بين فئات السكان. ولذلك فإن تحديد الأشخاص الذين يعانون من الحرمان يتطلب بيانات تفصيلية بما فيه الكفاية عبر أبعاد متعددة، بما في ذلك العمر والجنس والجغرافيا وحالة الإعاقة، وغير ذلك. ويجب أن يضمن أيّ نظام إحصائي عالمي أو وطني أن تغطية ومستوى تصنيف البيانات المتعلقة بمتابعة خطة عام ٢٠٣٠ واستعراضها لا يتركان أحداً خلف الركب.

وتحقيقاً لهذه الغاية، تحتاج النُظم الإحصائية الوطنية إلى الاستثمار في التكنولوجيا والمهارات اللازمة لجمع ودمج البيانات المأخوذة من مصادر متعددة، بما في ذلك دمج المعلومات الجغرافية المكانية مع بيانات الإحصاءات وغيرها من البيانات. وهذا يعني تحسين استخدام الاستقصاءات الإحصائية والتعدادات والسجلات الإدارية التقليدية. ويعني هذا أيضاً تسخير قوة التكنولوجيا للاستفادة من مصادر جديدة للبيانات، من قبيل تلك المستقاة من سجلات الهواتف الخليوية، ورصد الأرض، وغير ذلك من سبل الاستشعار، وكذلك من وسائل التواصل الاجتماعي. ويجري أيضاً استخدام المزيد من البيانات التي يولدها المواطنون لرصد احتياجات الفئات الضعيفة وتقدّمها. بيد أنه يلزم وضع منهجيات جديدة لضمان جودة وموثوقية هذه البيانات.

تحسين البيانات المتعلقة بالصعوبات التي يواجهها الأطفال ذوو الإعاقة

لا تزال أدوات جمع بيانات متينة وقابلة للمقارنة بشأن الحواجز التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة — والإجراءات اللازمة لمساعدتهم على تحقيق مشاركة أكثر إنصافاً في المجتمع — قليلة. واستجابة لهذا الوضع، أصدرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وشركاؤها في عام ٢٠١٦، وحدة نموذجية جديدة عن أداء الأطفال لاستخدامها في التعدادات والدراسات الاستقصائية، بهدف إنتاج بيانات قابلة للمقارنة دولياً. وتغطي هذه الوحدة الأطفال ما بين السنتين و١٧ سنة من العمر، وهي تقيّم الصعوبات الوظيفية في مجالات التواصل والسمع والبصر والتعلم والتنقل ومهارات الحركة والسلوك والعواطف.

فهم العالم من خلال البيانات

عندما تصمم المعلومات المرئية بشكل سليم، يسهل استكشاف البيانات ومعالجتها من أجل اتخاذ القرارات والدعوة استناداً إلى الأدلة. ويمكن لرؤية البيانات بصورة بصرية ورواية القصص الخاصة بها أن تربطا المستخدمين ببيانات عن التنمية المستدامة، مما يمكنهم من اكتشاف الأنماط والعلاقات المتبادلة في ثروة البيانات والإحصاءات المتاحة الآن، فضلاً عن فهمها وتناقلها.

وهناك اليوم توسّع هائل في الأطر والأدوات التجارية والمفتوحة المصدر لرؤية البيانات بصورة بصرية. وللاستفادة من هذه الأطر والأدوات، يتعين على النُظم الإحصائية الوطنية أن تتعامل مع أوساط متنوعة تشمل علماء ومحللي البيانات المستعدين لوضع خبراتهم في خدمة التنمية المستدامة.

ويحتاج مستخدمو البيانات أيضاً إلى المساعدة على استيعاب الحجم الهائل من البيانات والمعلومات التي يتم تقديمها مع كل يوم جديد. ويمكن تحقيق ذلك من خلال زيادة التعاون بين القطاعات وتعزيز مهارات المستخدمين. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على واضعي السياسات والجمهور بوجه عام تحسين الإلمام بالبيانات. فعلى سبيل المثال، يتشارك المعهد الوطني للإحصاء في رواندا والشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (PARIS21)، لتوفير التدريب للصحفيين العاملين محلياً في الإذاعة والتلفزيون ووسائط الإعلام المطبوعة وعلى الإنترنت، بالتعاون مع الأمين التنفيذي للمجلس الأعلى لوسائط الإعلام في رواندا.

مبادئ البيانات والحوكمة الخاصة بها

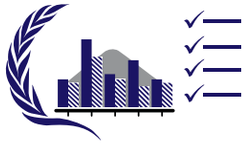

يتعين أن تتطور معايير البيانات وأفضل الممارسات بالتوازي مع التكنولوجيا المتاحة واحتياجات المستخدمين. ولذلك يجب على مطوري البيانات ومستخدميها العمل معاً بصورة مستمرة، مع الاعتراف بسياق السياسات الخاصة بالنظام الإيكولوجي لبيانات أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، هناك حاجة إلى أطر جديدة لإدارة البيانات المفتوحة بغية تعزيز الابتكار، مع توفير الاستمرارية وتيسير إمكانية التشغيل المتبادل بين مقدّمي البيانات والمديرين والمستخدمين.

وفي السنوات الأخيرة، استعرض عدد من المبادرات سبل توسيع نطاق المبادئ والمعايير القائمة للبيانات بحيث تشمل مصادر البيانات غير التقليدية، مثل البيانات الكبيرة. وانصب التركيز على معايير جديدة للبيانات تستند إلى المعايير القائمة لتسهيل اعتمادها وتوسيع نطاقها بسرعة بين أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص على السواء.

الطريق إلى الأمام، بدءًا من كيب تاون

أدّى منتدى الأمم المتحدة العالمي الأول للبيانات، الذي عقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ في كيب تاون بجنوب أفريقيا، إلى إطلاق عدد من المبادرات ذات الصلة. كما وفر منبراً لعرض واستعراض خطة عمل كيب تاون العالمية من أجل بيانات التنمية المستدامة، وهي خطة وضعها أعضاء في النظام الإحصائي الرسمي والأوساط الأخرى المعنية بالبيانات، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية؛ وقد اعتمدت اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة فيما بعد هذه الخطة في دورتها الثامنة والأربعين. وتوفر الخطة توجيهات استراتيجية لتصميم وتنفيذ بناء القدرات الإحصائية التي تقودها البلدان واللازمة لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠، كما تحدّد مجالات العمل الاستراتيجية الستة الواردة أدناه.

خطة عمل كيب تاون العالمية من أجل بيانات التنمية المستدامة

ستة مجالات استراتيجية:

- التنسيق والقيادة الاستراتيجية فيما يتعلق بتسخير البيانات لأغراض التنمية المستدامة؛
- ابتكار النُظم الإحصائية الوطنية وتحديثها؛
- تعزيز الأنشطة والبرامج الإحصائية الأساسية؛
- نشر البيانات واستخدامها؛
- الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين؛
- تعبئة الموارد والتنسيق.

يمكن الاطلاع على النص الكامل لخطة عمل كيب تاون العالمية من أجل بيانات التنمية المستدامة على الموقع التالي:

https://unstats.un.org/sdgs/hlg/Cape-Town-Global-Action-Plan

الهدف ١: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

يتمثل جوهر التنمية المستدامة في تزويد الناس في جميع أنحاء العالم بالدعم الذي يحتاجونه لتحرير أنفسهم من الفقر بجميع مظاهره. ويركز الهدف ١ على القضاء على الفقر من خلال استراتيجيات مترابطة، بما في ذلك تعزيز نُظم الحماية الاجتماعية وتوفير العمالة اللائقة وبناء قدرة الفقراء على الصمود. ومع أن المعدّل العالمي للفقر المدقع قد انخفض بأكثر من النصف منذ عام ٢٠٠٠، فإن هناك حاجة إلى تكثيف الجهود من أجل زيادة الدخل، وتخفيف المعاناة، وبناء القدرة على الصمود لدى أولئك الذين ما زالوا فقراء، ولا سيما في أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى. ويلزم توسيع نطاق نُظم الحماية الاجتماعية والتخفيف من المخاطر بالنسبة للبلدان المعرضة للكوارث، وهي بلدان تميل إلى أن تكون من أفقر بلدان العالم.

النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من ١,٩٠ دولار أمريكي في اليوم، ١٩٩٩ و٢٠١٣

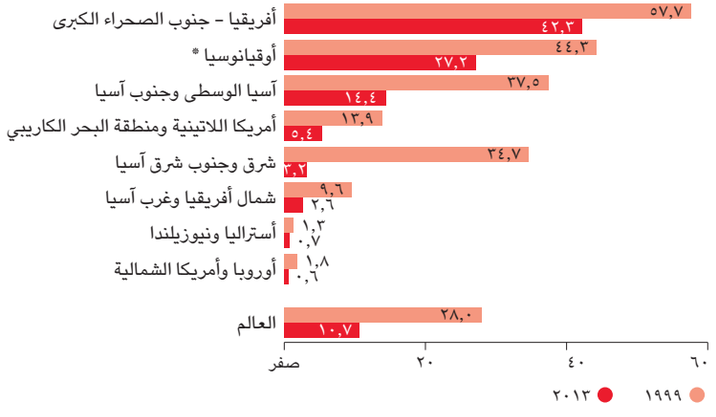

ملاحظة: أوقيانوسيا * تشير إلى أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا في المنشور بكامله.

منذ عام ١٩٩٩، نجا ما يقرب من بليون شخص من الفقر المدقع؛ غير أنه لا يزال يمسك بخناق ثلاثة أرباع بليون من الناس

يعرّف خط الفقر الدولي حالياً بأنه ١,٩٠ دولار أمريكي للشخص الواحد يومياً باستخدام معادل القوة الشرائية لعام ٢٠١١. وفي عام ٢٠١٣، كان هناك ما يقدر بنحو ٧٦٧ مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر، بالمقارنة بعددهم الذي كان ١,٧ بليون شخص في عام ١٩٩٩. ويمثل ذلك انخفاضاً في معدّل الفقر المدقع في العالم من ٢٨ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ١١ في المائة في عام ٢٠١٣. وقد لوحظ أسرع تقدّم في شرق آسيا وجنوب شرقها حيث كان يعيش ٣ في المائة من السكان في فقر مدقع في عام ٢٠١٣، بعد أن كانت هذه النسبة ٣٥ في المائة في عام ١٩٩٩. وعلى الرغم من انخفاض معدّل الفقر في أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى، بقي ٤٢ في المائة من السكان يعيشون في ظروف الفقر المدقع في عام ٢٠١٣. والواقع، أن أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى موطن لنحو نصف فقراء العالم. وجنباً إلى جنب مع جنوب آسيا، ضمت المنطقتان أكثر من ٨٠ في المائة من أفقر سكان العالم في ذلك العام.

النسبة المئوية للسكان العاملين، من الشباب والكبار، الذين يعيشون على أقل من ١,٩٠ دولار أمريكي في اليوم، ٢٠٠٠ و٢٠١٦

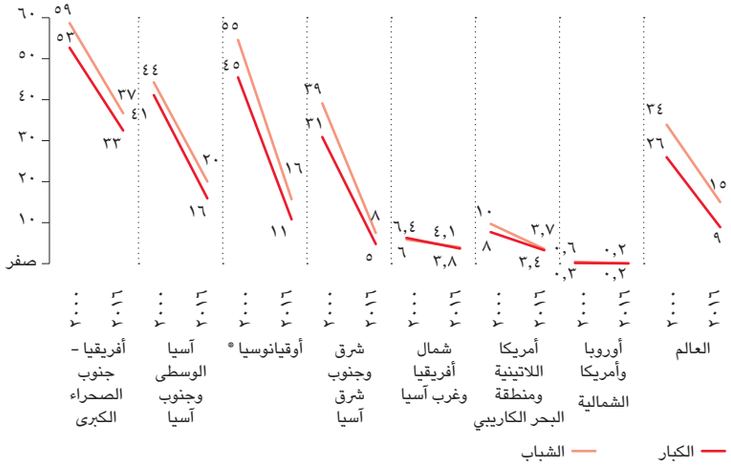

ملاحظة: المقصود بالكبار الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ٢٥ عاماً فما فوق، والمقصود بالشباب الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاماً.

انخفض معدّل الفقر بين العمال، ولكنه لا يزال منتشراً في كثير من المناطق ويؤثر بشكل غير متناسب على الشباب

يعيش العديد من عمال العالم في فقر مدقع بسبب الافتقار إلى فرص العمل اللائق. وفي عام ٢٠١٦، كان ما يقرب من ١٠ في المائة من السكان العاملين على الصعيد العالمي يعيشون مع أسرهم على أقل من ١,٩٠ دولار أمريكي للشخص الواحد في اليوم. في حين أن نسبة "الفقراء العاملين" قد انخفضت بأكثر من النصف منذ عام ٢٠٠٠ — عندما كانت ٢٨ في المائة — فإن الفقر بين العمال ما زال منتشراً في بعض المناطق. وفي أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى، لا يزال ٣٤ في المائة من العمال وأسرهم يعيشون في فقر مدقع في عام ٢٠١٦. ويؤثر الفقر في صفوف الشباب بمعدّل أعلى بكثير من الكبار: ففي عام ٢٠١٦، كان ١٥ في المائة من العمال الشباب في جميع أنحاء العالم يعيشون تحت خط الفقر الدولي مقابل ٩ في المائة من العمال الكبار. ويتكرر هذا النمط في جميع المناطق تقريباً.

لا يحصل إلاّ أقل من نصف سكان العالم على تغطية الحماية الاجتماعية بخطة واحدة على الأقل

تؤدي نُظم الحماية الاجتماعية دوراً هاماً في حماية أشدّ الفئات ضعفاً. وهي أساسية لمنع الفقر وعدم المساواة والحدّ منهما في كل مرحلة من مراحل حياة الناس. وتساعد الفوائد المقدّمة للأطفال والأمهات اللواتي ولدن حديثاً والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والفقراء غير العاملين، على ضمان عدم تخلف أحد عن الركب. وتشير البيانات الأوّلية إلى أن ٤٥ في المائة فقط من سكان العالم، في عام ٢٠١٦، مشمولون باستحقاق نقدي واحد من استحقاقات الحماية الاجتماعية على الأقل، مع أن هذه النسبة تتباين تبايناً واسعاً بين البلدان والمناطق. أما أقل البلدان نمواً في أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى، فهي تحصل على أقل تغطية، حيث إن حوالي ١٣ في المائة من سكانها فقط مشمولون باستحقاق واحد من استحقاقات الحماية الاجتماعية على الأقل، في مقابل ٨٦ في المائة من السكان في أوروبا وأمريكا الشمالية.

النسبة المئوية للسكان المشمولين باستحقاق واحد من استحقاقات الحماية الاجتماعية على الأقل، ٢٠١٦

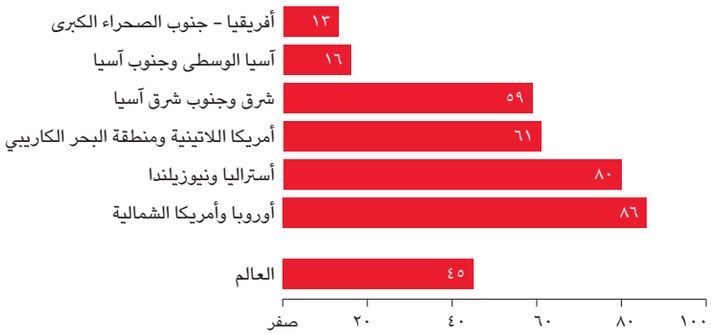

ملاحظة: تشمل التغطية مجموع الأشخاص الذين تحميهم المخططات على أساس اشتراكهم فيها، ويعبر عن المستفيدين من الاستحقاقات القائمة على الاشتراك وغير القائمة على الاشتراك كنسبة مئوية من مجموع السكان. لا يتضمن الرسم أيّة بيانات عن شمال أفريقيا وغرب آسيا وأوقيانوسيا * نظراً لانخفاض تغطية العنصر السكاني في البيانات المتاحة عن تلك المناطق.

تتباين تغطية الحماية الاجتماعية تبايناً واسعاً حسب نوع الاستحقاق، مع تخلف كثير من الفئات الضعيفة عن الركب

في عام ٢٠١٦، حصل ٦٨ في المائة من السكان فوق سن التقاعد على معاش تقاعدي. ومع ذلك، فإن هذا المتوسط العالمي يخفي تبايناً كبيراً بين المناطق المختلفة. ففي أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى، لم يحصل سوى ٢٢ في المائة من الأشخاص فوق سن التقاعد على معاش تقاعدي في عام ٢٠١٦، بينما في أوروبا وأمريكا الشمالية، أصبحت تغطية المعاشات التقاعدية شاملة للجميع تقريباً. وتفتقر الفئات الضعيفة الأخرى أيضاً إلى الحماية الاجتماعية. وفي عام ٢٠١٦، لم يحصل سوى ٢٢ في المائة من العاطلين عن العمل في جميع أنحاء العالم على استحقاقات البطالة، و٢٨ في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقات الشديدة على معاش ذوي الإعاقة، و٣٥ في المائة من الأطفال على بدلات الأطفال، و٤١ في المائة من النساء اللواتي يلدن على استحقاقات الأمومة.

النسبة المئوية لسكان العالم المشمولين بحدود دنيا من أنظمة الحماية الاجتماعية المختلفة، ٢٠١٦

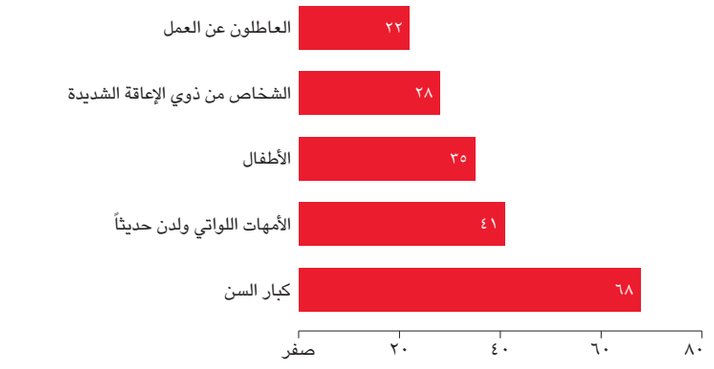

تبين نماذج الخطر الاحتمالية أن من المتوقع أن تتعرّض الدول الجزرية الصغيرة النامية لخسائر اقتصادية كبيرة غير متناسبة تعزى إلى الكوارث

يعد بناء قدرة الفقراء على الصمود وتعزيز الحدّ من مخاطر الكوارث من الاستراتيجيات الرئيسية لإنهاء الفقر المدقع في أكثر البلدان تضرراً. وتصل الخسائر الاقتصادية الناجمة عن المخاطر الطبيعية حالياً إلى ما يتراوح بين ٢٥٠ بليون و٣٠٠ بليون دولار أمريكي في المتوسط سنوياً. واستناداً إلى تقديرات الخسائر في المستقبل — بناءً على قياس متوسط الخسارة السنوية — وفي حين أن أكبر الخسائر سوف تتركز في الاقتصادات الأكبر حجماً، فإن البلدان الأقل حجماً والأكثر ضعفاً، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، سوف تتأثر بشكل غير متناسب مع حجم اقتصاداتها. وينبغي بذل مزيد من الجهود لتعزيز الحدّ من مخاطر الكوارث، لا سيما في هذه البلدان الأكثر ضعفاً.

متوسط الخسارة السنوية بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٣

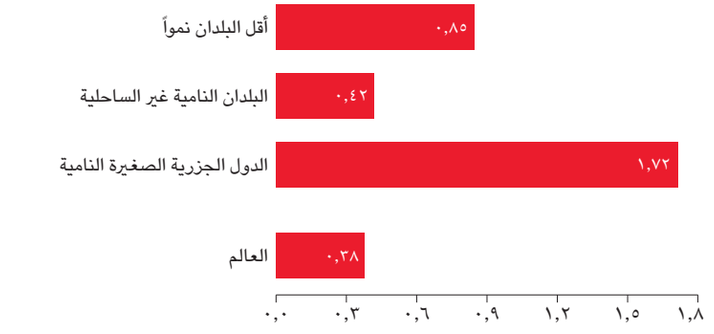

ملاحظة: متوسط الخسارة السنوية هو قيمة الخسارة الاقتصادية المتوقعة (أي المستقبلية) التي يتم تطبيعها بشكل سنوي بالنظر إلى جميع الأحداث المحتملة، (من حيث شدة وتواتر الأخطار الطبيعية) الزلازل والتسونامي ورياح الأعاصير وعرام العواصف على مدى فترة زمنية طويلة باستخدام نماذج الخطر الاحتمالية.

الهدف ٢: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّـنة وتعزيز الزراعة المستدامة

يتناول الهدف ٢ حاجة الإنسان الأساسية إلى الحصول على غذاء صحي تغذوي، والوسائل التي يمكن من خلالها تأمين هذه الحاجة على نحو مستدام للجميع. ولا يمكن التصدّي لمعالجة الجوع بزيادة إنتاج الأغذية وحدها. فالأسواق التي تعمل بشكل جيد، وزيادة دخول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والوصول المتكافئ إلى التكنولوجيا والأراضي، والاستثمارات الإضافية، كلها عوامل لها دور في خلق قطاع زراعي نشط ومنتج يبني الأمن الغذائي.

يؤثر سوء التغذية على عدد كبير من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات، وهو عدد مثير للقلق

وهناك عدد كبير جداً من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من التقزم أو الهزال أو زيادة الوزن — وكلها مظاهر من سوء التغذية. وتزيد هذه الظروف من خطر تعرّض الأطفال للوفاة من الإصابات الشائعة، وتهدد نموهم المعرفي وتزيد من ضعفهم أمام الأمراض غير المعدية في وقت لاحق من الحياة.

وفي عام ٢٠١٦، كان ما يقدر بـ ١٥٥ مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من التقزم (أيّ القصر بالنسبة للعمر)، مما يمثل انخفاضاً عن عددهم الذي كان ١٩٨ مليون في عام ٢٠٠٠. وعلى الصعيد العالمي، انخفض معدّل التقزم من ٣٢,٧ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٦. وفي عام ٢٠١٦، في منطقتي جنوب آسيا وأفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى، كان يعيش ثلاثة أرباع الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من توقف النمو.

وفي عام ٢٠١٦، يقدر عدد الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الهزال (انخفاض الوزن بالنسبة للطول) بـ ٥٢ مليون طفل. وقد بلغ معدّل الهزال العالمي ٧,٧ في المائة في عام ٢٠١٦، وكان أعلى معدّل (١٤,٩ في المائة) في آسيا الوسطى وجنوب آسيا. ويعيش في جنوب آسيا أكثر من نصف جميع الأطفال (٢٧,٦ مليون) الذين يعانون من الهزال. وفي الطرف الآخر من طيف سوء التغذية هناك زيادة الوزن، وهي ظاهرة آخذة في التزايد في العديد من المناطق. وقد زاد عدد الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من زيادة الوزن في جميع أنحاء العالم من ٣٠ مليوناً (٥ في المائة) في عام ٢٠٠٠ إلى ٤١ مليوناً (٦ في المائة) في عام ٢٠١٦. وظهرت أعلى معدّلات زيادة الوزن لدى الأطفال دون سن الخامسة في عام ٢٠١٦ في أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا (٩,٦ في المائة)، وشمال أفريقيا وغرب آسيا (٩ في المائة)، وأمريكا الشمالية (٧,٨ في المائة).

النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من زيادة الوزن أو التقزم، ٢٠٠٠ و ٢٠١٦

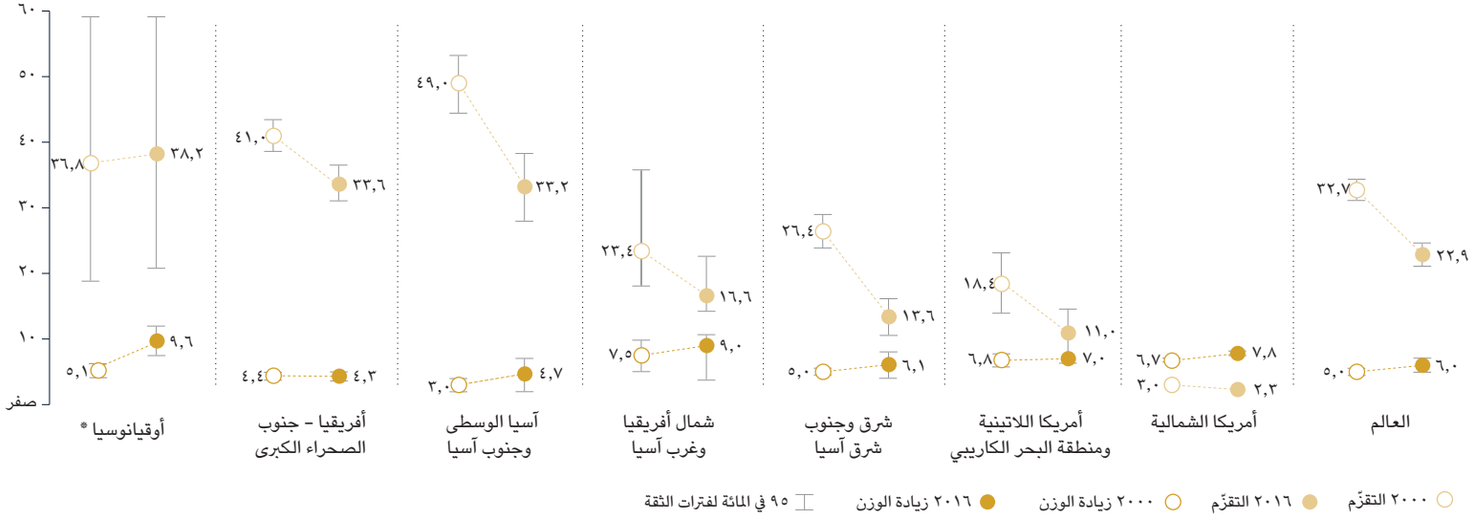

ملاحظة: بيانات زيادة الوزن لعام ٢٠١٦ في آسيا الوسطى وجنوب آسيا تقدم تغطية سكانية منخفضة. ويستند المتوسط الإقليمي لأمريكا الشمالية للتقزم إلى بيانات الولايات المتحدة فقط؛ وبالتالي لا تتوفر فترات ثقة.

إذا لم يتحقق تقدّم متسارع، فإن الجوع سيستمر إلى ما بعد عام ٢٠٣٠

في ظل المعدّل الحالي للتقدّم، لن يحقق العالم هدف القضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٣٠، على الرغم من أوجه التقدّم الكبرى التي تحققت منذ عام ٢٠٠٠. وانخفضت نسبة ناقصي التغذية في جميع أنحاء العالم من ١٥ في المائة في الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٢ إلى حوالي ١١ في المائة في الفترة ٢٠١٤ – ٢٠١٦. وأحرزت أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية أكبر قدر من التقدّم. ومع ذلك، لا يزال حوالي واحد من كل أربعة أشخاص يعانون من الجوع في تلك البلدان.

وعلى الصعيد العالمي، كان نحو ٧٩٣ مليون شخص يعانون من نقص التغذية في الفترة ٢٠١٤ – ٢٠١٦، مقابل ٩٣٠ مليون شخص في الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٢. وتواجه منطقة جنوب آسيا أكبر تحدّ حيث يوجد فيها نحو ٢٨١ مليون شخص يعانون من نقص التغذية. وفي أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى، انخفض معدّل الجوع بمقدار ٧ نقاط مئوية منذ عام ٢٠٠٠. ومع ذلك، ازداد عدد الذين يعانون من نقص التغذية في تلك المنطقة بمقدار ١٦ مليوناً، ليصل إلى ٢١٨ مليون شخص، مما يعكس معدّل النمو السكاني المرتفع في المنطقة. ويعيش في المنطقتين الأكثر تأثراً ٦٣ في المائة من السكان الذين يعانون من نقص التغذية على الصعيد العالمي في الفترة ٢٠١٤ – ٢٠١٦.

النسبة المئوية للأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية، ٢٠٠٠ – ٢٠٠٢ و٢٠١٤ – ٢٠١٦

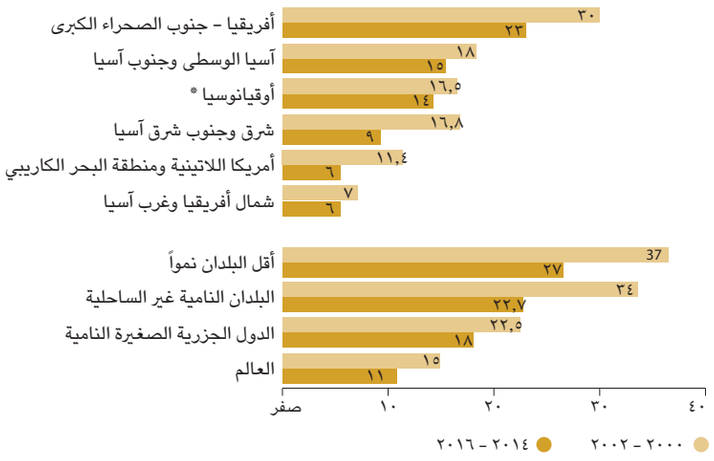

ملاحظة: في أستراليا ونيوزيلندا وأوروبا وأمريكا الشمالية، تقل نسبة انتشار الجوع عن ٥ في المائة.

يتعين بذل جهود متزايدة لتحقيق هدف عام ٢٠٢٠ المتعلق بالحفاظ على التنوع الجيني

تعتبر الموارد الوراثية النباتية والحيوانية أساسية لتحسين السلالات والمحاصيل وقدرتها على التكيف مع البيئات المتغيرة والاحتياجات البشرية. وعلاوة على ذلك، يمكن بالحفاظ على المواد الوراثية المستقاة من النباتات والحيوانات القائمة وبصونها التصدّي لانقراض الأنواع.

وبحلول نهاية عام ٢٠١٦، تم حفظ ٤,٧ ملايين عينة من البذور والمواد الوراثية النباتية الأخرى في ٦٠٢ من مصارف الجينات في ٨٢ بلداً و١٤ مركزاً إقليمياً ودولياً. وعلى مدى السنوات الـ ١١ الماضية، تباطأ معدّل الزيادة في حيازات مصارف الجينات. وقد تم الحفاظ على المواد الوراثية من الحيوانات لـ ١٥ في المائة من السلالات الوطنية، وفقاً للمعلومات الواردة من ١٢٨ بلداً. غير أن المواد المخزونة تكفي لإعادة تشكيل ٧ في المائة فقط من هذه السلالات. ولذلك، يتعين إحراز تقدّم سريع للحفاظ على الموارد الوراثية من النباتات والحيوانات من أجل تحقيق هذه الغاية لهذا الهدف من أهداف التنمية المستدامة.

عدد مدخلات الموارد الوراثية النباتية المؤمنة في مرافق الحفظ في ظل شروط متوسطة الأجل أو طويلة الأجل، ٢٠٠٦ – ٢٠١٦ (بالملايين)

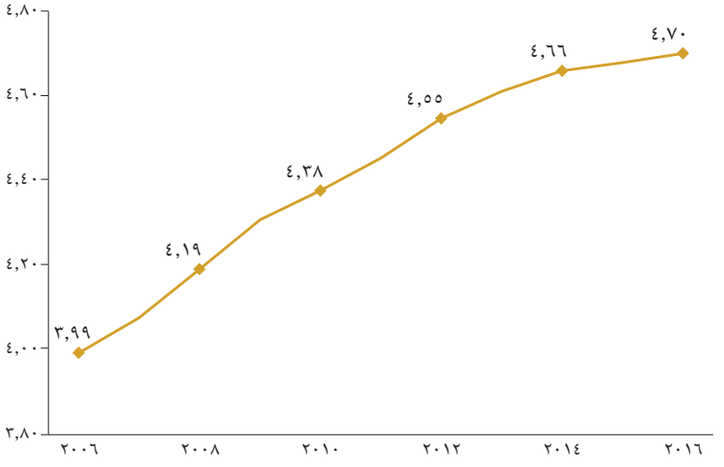

لا تزال الاستثمارات الرسمية الأجنبية والمحلية في الزراعة متخلفة عن الغاية المتوخاة

من المسلّم به على نطاق واسع أن الاستثمار في الزراعة هو أحد أكثر الطرق فعالية لتخفيف وطأة الفقر وتحسين الأمن الغذائي والحدّ من الجوع وسوء التغذية. بيد أن الاستثمار الرسمي الأجنبي والمحلي في الزراعة آخذ في الانخفاض. فقد انخفضت حصة المعونة المخصصة للزراعة من المساعدات المقدّمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من حوالي ٢٠ في المائة في منتصف الثمانينات إلى ٧ في المائة فقط في عام ٢٠١٥. وهي مستمرة على هذا المستوى منذ أواخر التسعينات، مما يعكس تحولاً يبتعد عن تمويل البنية التحتية والإنتاج بحيث ينصب هذا التمويل على زيادة التركيز على القطاعات الاجتماعية. ولم يكن الإنفاق الحكومي على الزراعة متناسباً مع نصيب القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي. وقد انخفض مؤشر التوجه الزراعي العالمي — وهو نصيب الزراعة من النفقات الحكومية مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي للقطاع — من ٠,٣٨ في عام ٢٠٠١ إلى ٠,٢٤ في عام ٢٠١٣ و٠,٢١ في عام ٢٠١٥.

حصة المعونة الموجهة للزراعة، من حيث إجمالي المساعدات المخصصة للقطاع من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في منتصف الثمانينات وعام ٢٠١٥ (كنسبة مئوية)

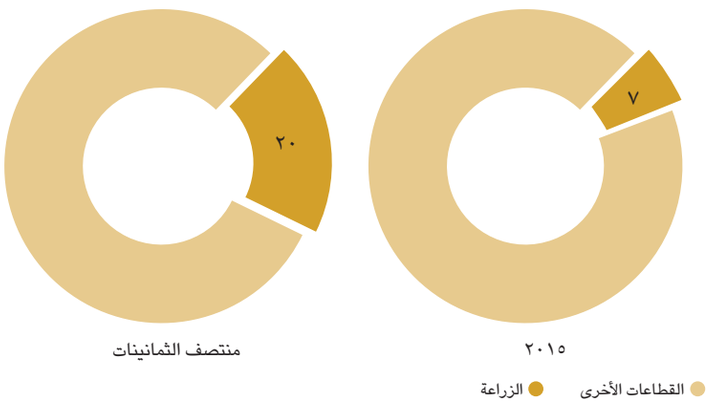

الهدف ٣: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية، شهدت الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل تحسناً كبيراً. وانخفضت معدّلات الإصابة بالأمراض المعدية، وكذلك شأن الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية. وجرى النهوض بالخدمات الصحية من خلال تحسين رعاية الأمومة والرعاية الإنجابية، والبرامج الموجهة للقضاء على الأمراض ومكافحتها، بما في ذلك توفير تغطية أوسع نطاقاً للعلاج والتحصين، وزيادة التمويل لدعم البحوث الطبية والصحة الأساسية في البلدان النامية. غير أنه من أجل تحقيق أهداف عام ٢٠٣٠، يلزم توسيع نطاق هذه التدخلات، لا سيما في المناطق التي يرتفع فيها عبء الأمراض.

انخفضت وفيات الأطفال انخفاضاً سريعاً منذ عام ٢٠٠٠، ولكن هناك حاجة إلى التعجيل بتخفيض وفيات الأطفال الحديثي الولادة

أحرز تقدّم كبير في الحدّ من وفيات الأطفال. وفي عام ٢٠١٥، بلغ معدّل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في جميع أنحاء العالم ٤٣ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حيّ، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة ٤٤ في المائة منذ عام ٢٠٠٠. ويترجم ذلك إلى ٥,٩ ملايين حالة وفاة دون سن الخامسة في عام ٢٠١٥، بعد أن كان عدد هذه الوفيات ٩,٨ مليون في عام ٢٠٠٠. غير أنه على الرغم من التقدّم المحرز لا تزال هناك فوارق واسعة في كل منطقة. ولا تزال أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى تحتل المرتبة الأولى في معدّل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، بمعدّل ٨٤ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حيّ في عام ٢٠١٥، أيّ ضعف المعدّل العالمي.

ويعتبر الأطفال أكثر عرضة للخطر في الأيام الـ ٢٨ الأولى من الحياة (فترة الولادة الحديثة). ولمواصلة الحدّ من وفيات الأطفال، يجب تركيز اهتمام أكبر على هذه الفترة الحاسمة، حيثما لم يكن التقدّم سريعاً. وفي عام ٢٠١٥، بلغ معدّل وفيات حديثي الولادة في العالم ١٩ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حيّ، مما يمثل انخفاضاً بنسبة ٣٧ في المائة منذ عام ٢٠٠٠. وهذا يعني أنه في عام ٢٠١٥، توفي نحو ٢,٧ مليون طفل في الشهر الأول من العمر. ولا تزال معدّلات وفيات حديثي الولادة هي الأعلى في وسط وجنوب آسيا وفي أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى: ٢٩ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حيّ في عام ٢٠١٥ في كلا المنطقتين.

وارتفعت نسبة وفيات حديثي الولادة بين جميع وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ٤٠ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٥ في المائة في عام ٢٠١٥، وذلك بسبب بطء وتيرة التقدّم بين المواليد الجدد. ويقدر أن ٤٠ في المائة من وفيات حديثي الولادة يمكن الوقاية منها عن طريق توفير رعاية عالية الجودة لكل من الأم والطفل خلال الفترة الزمنية المحيطة بالولادة.

معدّل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، ٢٠٠٠ و٢٠١٥ (عدد الوفيات لكل ١ ٠٠٠ مولود حي)

عدد الوفيات في العالم في الأيام الـ ٢٨ الأولى من الحياة (وفيات حديثي الولادة) وبين الشهر الأول والسنة الخامسة من العمر (وفيات ما بعد الولادة دون سن الخامسة)، ٢٠٠٠ - ٢٠١٥ (بالملايين)

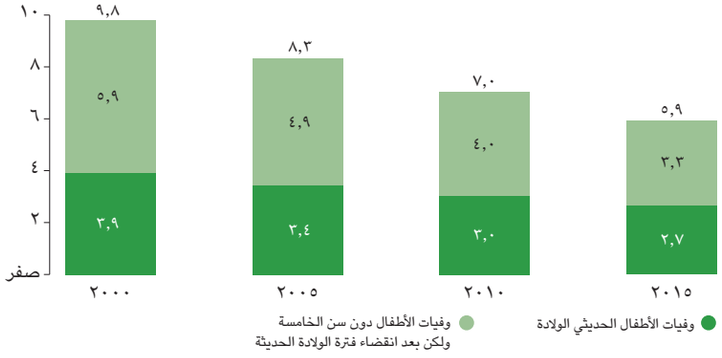

ملاحظة: بسبب التقريب، يمكن ألاّ تتفق الأرقام في الرسم البياني مع المجموع.

للتمكن من بلوغ هدف عام ٢٠٣٠، لا بدّ من مضاعفة وتيرة التقدّم في خفض الوفيات النفاسية

في عام ٢٠١٥، توفي ما يقدر بنحو ٣٠٣ ٠٠٠ امرأة في جميع أنحاء العالم بسبب مضاعفات طرأت أثناء الحمل والولادة. وهذا يعني أن معدّل الوفيات النفاسية في العالم يبلغ ٢١٦ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حيّ في عام ٢٠١٥، مما يمثل انخفاضاً بنسبة ٣٧ في المائة منذ عام ٢٠٠٠. ويتطلب تحقيق الهدف العالمي المتمثل في انخفاض الوفيات النفاسية ليكون أقل من ٧٠ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حيّ بحلول عام ٢٠٣٠، تحقيق معدّل انخفاض عالمي بنسبة ٧,٥ في المائة سنوياً على الأقل، أيّ أكثر من ضعف المعدّل الذي تحقق بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥.

ويمكن الوقاية من معظم الوفيات النفاسية عن طريق توفير الرعاية السابقة للولادة أثناء الحمل والرعاية الماهرة أثناء الولادة، فضلاً عن الرعاية والدعم في الأسابيع التالية للولادة. وفي أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى، لم يستفد سوى نصف المواليد الأحياء من الرعاية الماهرة أثناء الولادة في عام ٢٠١٦.

معدّل الوفيات النفاسية في جميع أنحاء العالم، ٢٠٠٠ – ٢٠١٥ (الوفيات النفاسية لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي)

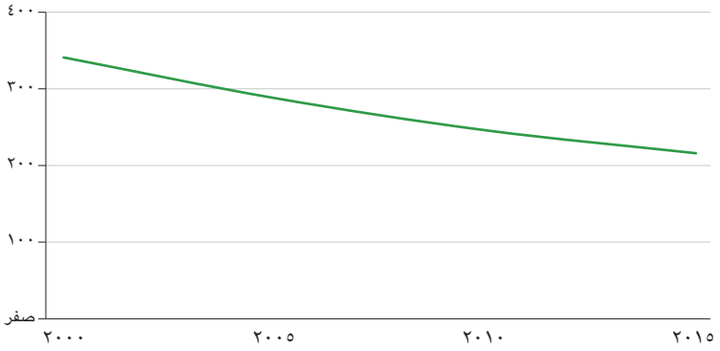

على الرغم من التقدّم المحرز، لا تلبى احتياجات تنظيم الأسرة بأساليب حديثة إلاّ بالنسبة لنصف النساء المتزوجات في أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى وأوقيانوسيا *

يمثل منع الحمل غير المقصود من خلال الوصول الشامل إلى تنظيم الأسرة أمراً بالغ الأهمية لزيادة تحسين صحة ورفاه النساء والأطفال. وفي عام ٢٠١٧، استناداً إلى التقديرات، فإن ٧٨ في المائة من الفتيات والنساء في سن الإنجاب (١٥ إلى ٤٩ سنة) في جميع أنحاء العالم، المتزوجات أو اللواتي يعشن مع شريك، بحاجة إلى تلبية احتياجاتهن المتعلقة بتنظيم الأسرة باستخدام الوسائل الحديثة لمنع الحمل. ويخفي هذا المتوسط العالمي تفاوتات إقليمية واسعة: ففي عام ٢٠١٧، لا يستخدم وسائل منع الحمل الحديثة ما يقرب من نصف النساء المتزوجات أو اللواتي يعشن مع شريك في أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى وفي أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا واللواتي يحتجن إلى تنظيم الأسرة. وفي أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى، على الأقل، لا يزال هذا يمثل تقدّماً كبيراً: فمنذ عام ٢٠٠٠، ارتفعت نسبة الحاصلات على تنظيم الأسرة بالوسائل الحديثة بين النساء المتزوجات أو اللواتي يعشن مع شريك واللواتي بحاجة إلى ذلك.

النسبة المئوية للنساء بعمر بين ١٥ و٤٩ عاماً، المتزوجات أو اللواتي يعشن مع شريك، واللواتي تمت تلبية احتياجاتهن من تنظيم الأسرة بوسائل منع الحمل الحديثة، ٢٠٠٠ و ٢٠١٧ (تقديرات)

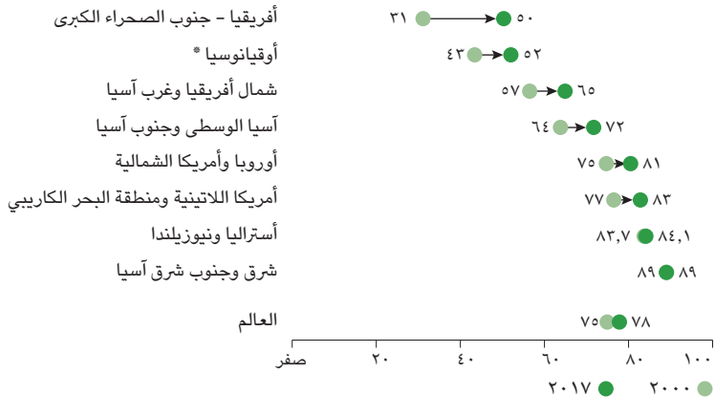

بفضل البرامج الموجهة للقضاء على الأمراض ومكافحتها يجري الحدّ من الإصابات الجديدة بالأمراض المعدية

في عام ٢٠١٥، كان ما يقدر بنحو ٢,١ مليون شخص في جميع أنحاء العالم مصابين حديثاً بفيروس نقص المناعة البشرية. وهذا يعني أن هناك ٠,٣ إصابة جديدة لكل ١ ٠٠٠ شخص غير مصاب، أيّ بانخفاض نسبته ٤٦ في المائة منذ عام ٢٠٠٠. وانخفض معدّل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين الأطفال دون سن الخامسة عشرة بنسبة ٧٢ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥ وذلك بسبب التوسّع السريع في الحصول على العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة لمنع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل. وفي أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى، انخفض معدّل الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بنسبة ٦٢ في المائة منذ عام ٢٠٠٠. غير أن هذه المنطقة لا تزال تعاني من أعلى معدّلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، إذ بلغ هذا المعدّل فيها ١,٥ إصابة جديدة لكل ١ ٠٠٠ شخص غير مصاب في عام ٢٠١٥.

كما ساعدت البرامج الموجهة للقضاء على الأمراض ومكافحتها على الحدّ من انتشار الأمراض السارية الأخرى. وفي عام ٢٠١٥، بلغ عدد حالات السل الجديدة ١٤٢ حالة لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص، أيّ بانخفاض نسبته ١٧ في المائة منذ عام ٢٠٠٠. وبلغ معدّل الإصابة بالملاريا على الصعيد العالمي ٩٤ إصابة في كل ١ ٠٠٠ من الأشخاص المعرّضين في عام ٢٠١٥، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة ٤١ في المائة منذ عام ٢٠٠٠. وفي عام ٢٠١٥، احتاج ١,٦ بليون شخص إلى العلاج الجماعي أو الفردي وإلى الرعاية المتعلقة بالأمراض المدارية المهملة، أيّ بانخفاض نسبته ٢١ في المائة عن عام ٢٠١٠.

معدّلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، ٢٠٠٠ و٢٠١٥ (حالات جديدة لكل ١ ٠٠٠ من السكان غير المصابين)

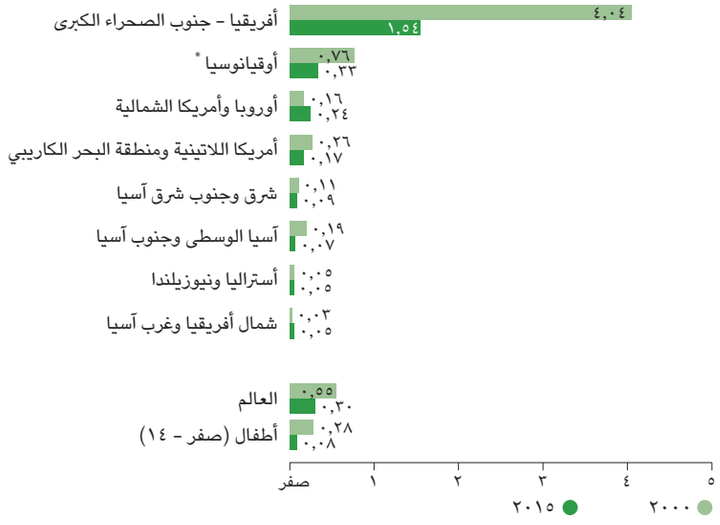

عدد ونسبة الوفيات التي تُعزى إلى التهاب الكبد الفيروسي، ٢٠١٥ (بالملايين وكنسبة مئوية)

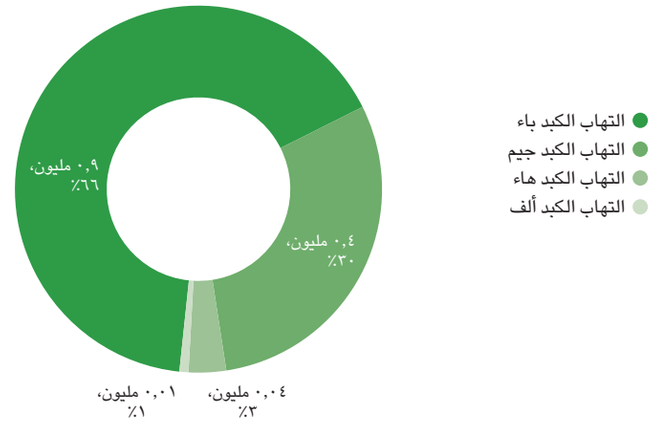

هناك ارتفاع في وفيات التهاب الكبد الوبائي، ولكن تلقيح الرضع ضد التهاب الكبد باء يظهر تأثيراً كبيراً على معدّل الإصابة

التهاب الكبد الفيروسي المزمن غير المعالج يمكن أن يؤدي إلى مضاعفات تهدد الحياة. ومنذ عام ٢٠٠٠، ارتفع العدد الإجمالي للوفيات الناجمة عن التهاب الكبد بنسبة ٢٢ في المائة، مما ساهم في حدوث ما يقدر بـ ١,٣٤ مليون حالة وفاة في عام ٢٠١٥. ويعزى نحو ٩٠٠ ٠٠٠ حالة وفاة إلى التهاب الكبد الفيروسي باء. وتعتبر زيادة فرص الحصول على اختبار وعلاج التهاب الكبد أمراً ضرورياً لعكس اتجاه زيادة معدّل الوفيات. وفي عام ٢٠١٥، لم يتم تشخيص سوى ٩ في المائة من الأشخاص المصابين بفيروس التهاب الكبد باء الذين يقدر عددهم بـ ٢٥٧ مليون شخص، كما أن ٨ في المائة ممن تم تشخيصهم كانوا يخضعون للعلاج.

وتم تحقيق فوز مبكر في الاستجابة العالمية لالتهاب الكبد الفيروسي من خلال توسيع التغطية بالتطعيم. وفي عام ٢٠١٥، تلقى ٨٤ في المائة من الأطفال الذين يبلغ عمرهم سنة واحدة التطعيمات ضد التهاب الكبد باء، مقابل ٢٩ في المائة في عام ٢٠٠٠. ونتيجة لذلك، كان معدّل الانتشار العالمي للعدوى بفيروس التهاب الكبد باء بين الأطفال دون سن الخامسة ١,٣ في المائة في عام ٢٠١٥، أيّ أقل بكثير من نسبة ٤,٧ في المائة خلال الفترة التي سبقت فترة التطعيم، والتي تمتد من الثمانينات إلى أوائل العقد الأول من هذا القرن.

النسبة المئوية لاحتمال الوفاة بين سن ٣٠ و٧٠ عاماً من أمراض القلب والأوعية الدموية أو السرطان أو أمراض الجهاز التنفسي المزمنة أو السكري، ٢٠٠٠ و٢٠١٥

إن الوفيات المبكرة الناجمة عن السرطان وأمراض القلب والسكري وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة آخذة في الانخفاض ولكن ليس بالسرعة الكافية لتحقيق غاية عام ٢٠٣٠

في عام ٢٠١٥، توفي ما يقدر بنحو ٣٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم قبل الأوان (قبل سن ٧٠ عاماً). ويعزى أكثر من نصف هذه الوفيات (٥٦ في المائة) إلى الأمراض غير المعدية؛ ومن أصل ذلك، نجم أكثر من ثلاثة أرباع الوفيات (١٣ مليون) عن أمراض القلب والأوعية الدموية أو السرطان أو السكري أو أمراض الجهاز التنفسي المزمنة. وفي الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٥، انخفض خطر التعرّض للوفاة بين ٣٠ و٧٠ عاماً من أحد هذه الأمراض الأربعة من ٢٣ في المائة إلى ١٩ في المائة. وفي حين أن هذا يمثل تقدّماً كبيراً، فإنه لم يصل إلى المعدّل المطلوب لتحقيق غاية عام ٢٠٣٠ وهي خفض ثلث الوفيات المبكرة الناجمة عن هذه الأمراض الأربعة الرئيسية غير المعدية.

ويعتبر سكان أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا الأكثر تعرّضاً للخطر: فاحتمال الوفاة قبل الأوان من أحد هذه الأمراض الأربعة بلغت نسبته ٣٤ في المائة عام ٢٠١٥. ويمكن الوقاية من العديد من هذه الوفيات عن طريق خفض استهلاك التبغ والاستهلاك الضار للكحول، وتعزيز النُظم الغذائية الصحية والنشاط البدني، وتوفير التغطية الصحية للجميع.

معدّل وفيات الانتحار حسب الجنس، ٢٠١٥ (الوفيات لكل ١٠٠ ٠٠٠ من السكان)

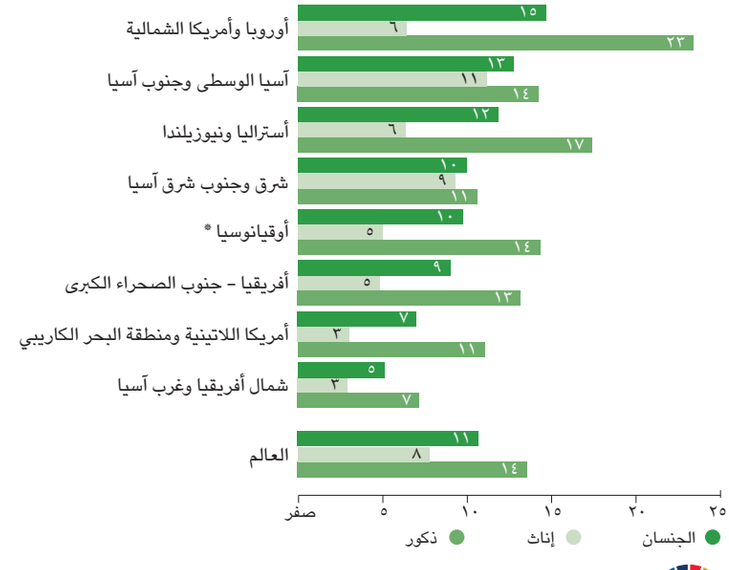

الرجال أكثر عرضة من النساء للموت انتحاراً

يمكن أن تؤدي الاضطرابات النفسية، بما في ذلك الاكتئاب، إلى الانتحار. وحدث ما يقرب من ٨٠٠ ٠٠٠ حالة انتحار في عام ٢٠١٥، وهو ما يمثل معدّلاً سنوياً عالمياً قدره ١١ لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص. الرجال أكثر عرضة من النساء للوفاة انتحاراً بمعدّل مرتين تقريباً: فقد بلغ معدّل الوفيات الانتحارية للرجال ١٤ لكل ١٠٠ ٠٠٠ في عام ٢٠١٥ مقابل ٨ لكل ١٠٠ ٠٠٠ من النساء.

ويوجد التباين بين الجنسين في الانتحار في جميع المناطق، على أن الفارق النسبي الأكبر بين الجنسين لوحظ في أوروبا وأمريكا الشمالية وكذلك في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي هذه المناطق، يرجح أن يموت الرجال انتحاراً بمعدّل حوالي أربعة أضعاف معدّل الانتحار بين النساء. وفي مقابل ذلك، فإن الفجوة بين الجنسين في وسط وجنوب آسيا وكذلك في شرق وجنوب شرق آسيا أقل بكثير، وذلك بسبب ارتفاع معدّلات الانتحار بين النساء في هاتين المنطقتين. وفي جميع أنحاء العالم، يعتبر الانتحار أحد الأسباب الرئيسية للوفيات بين الرجال والنساء الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٩ سنة.

يعدّ تلوث الهواء المنزلي والهواء المحيط خطراً بيئياً رئيسياً على الصحة

يزيد تلوث الهواء، سواء في الأماكن المغلقة (الهواء المنزلي) أو في الهواء الطلق (الهواء المحيط)، من خطر الإصابة بأمراض القلب والأوعية الدموية والسكتة الدماغية ومرض الانسداد الرئوي المزمن وسرطان الرئة والتهابات الجهاز التنفسي الحادة. وفي عام ٢٠١٢، أدّى تلوث الهواء المنزلي بسبب الطهي بأنواع وقود وتكنولوجيات لا تتسم بالكفاءة إلى حدوث ما يقدر بـ ٤,٣ ملايين حالة وفاة في جميع أنحاء العالم. وتوجد أعلى معدّلات الوفيات بسبب التلوث المنزلي في معظم مناطق آسيا وأفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى، حيث تتراوح بين ٦٨ و٨٧ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص، مقابل ٦٠ حالة على الصعيد العالمي. ويرتفع التعرّض للتلوث المنزلي بشكل خاص لدى النساء وصغار الأطفال، الذين يميلون إلى قضاء المزيد من الوقت في الداخل وبالقرب من الموقد. وفي عام ٢٠١٢، أدّى تلوث الهواء المحيط الناجم عن حركة المرور، والصناعة، وتوليد الطاقة، وحرق النفايات، واحتراق الوقود المنزلي إلى وقوع ما يقدر بـ ٣ ملايين حالة وفاة.

معدّل الوفيات التي تُعزى إلى تلوث الهواء المنزلي والهواء المحيط، ٢٠١٢ (الوفيات لكل ١٠٠ ٠٠٠ من السكان)

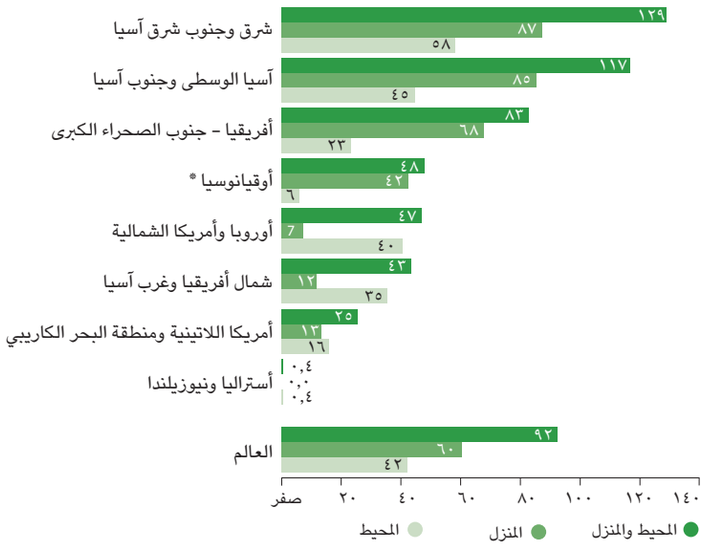

ازدادت الوفيات الناجمة عن حوادث المرور منذ عام ٢٠٠٠، وإن كانت وتيرة هذه الزيادة أبطأ من الزيادة في عدد المركبات

يعد خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق بحلول عام ٢٠٢٠ هدفاً طموحاً نظراً للزيادة الهائلة (٩٠ في المائة) في عدد المركبات المسجلة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٣ في جميع أنحاء العالم. وفي عام ٢٠١٣، توفي ١,٢٥ مليون شخص نتيجة لإصابات حوادث المرور، بزيادة قدرها ١٣ في المائة منذ عام ٢٠٠٠. ويشير هذا الارتفاع، الذي يعتبر صغيراً بالنسبة إلى الزيادة في عدد المركبات على الطرق، إلى فعالية التدخلات الرامية إلى تحسين السلامة على الطرق في العالم.

وفي الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٣، انخفض معدّل وفيات حوادث المرور في أستراليا ونيوزيلندا وأوروبا وأمريكا الشمالية فضلاً عن أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى، وارتفع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد سجلت أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى أعلى معدّل، إذ بلغ ٢٧ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠١٣، مقارنة بـ ١٧ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص في العالم. أما معدّل وفيات حوادث المرور الأدنى فهو في أستراليا ونيوزيلندا (٥ وفيات لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص)، وتلي ذلك أوروبا وأمريكا الشمالية، بمعدّل ٩ وفيات لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص.

معدّل الوفيات بسبب إصابات حوادث المرور، ٢٠٠٠ و٢٠١٣ (الوفيات لكل ١٠٠ ٠٠٠ من السكان)

يمثل تفادي وجود نقص يبلغ ١٨ مليون عامل في مجال الصحة بحلول عام ٢٠٣٠ أمراً بالغ الأهمية لتحقيق التغطية الصحية الشاملة والحفاظ عليها

إن تحقيق الهدف ٣ يفرض طلباً عالياً على القوى العاملة في مجال الصحة في العالم كله ويتطلب استثمارات موضوعية واستراتيجية. وتبين البيانات المتاحة للفترة ٢٠٠٥ – ٢٠١٥ أن أكثر من ٤٠ في المائة من جميع البلدان لديها أقل من طبيب واحد لكل ١ ٠٠٠ شخص، وأن عدد الممرضات أو القابلات لكل ١ ٠٠٠ شخص يقل عن ٣ في نصف البلدان تقريباً.

وسيلزم ما يقدر بـ ١٨ مليون عامل صحي إضافي بحلول عام ٢٠٣٠، للتمكن من تحقيق تغطية عالية وفعّالة لمجموعة واسعة من الخدمات الصحية اللازمة لضمان حياة صحية للجميع. ويشكل النقص الكبير في هؤلاء المهنيين المدربين شاغلاً خطيراً في جميع البلدان تقريباً في أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى وفي أكثر من ٩٠ في المائة من أقل البلدان نمواً، حيث يعمل أقل من طبيب واحد وثلاثة ممرضات أو قابلات في خدمة كل ١ ٠٠٠ شخص في المتوسط. وبدون تدخلات هادفة، يمكن أن تتفاقم الحالة في بعض هذه البلدان بسبب زيادة هجرة اليد العاملة المدربة في مجال الصحة إلى البلدان المرتفعة الدخل التي لديها طلب أكبر، مما يقوض النُظم الصحية الضعيفة أصلاً.

النسبة المئوية للبلدان التي لا يتوفر فيها عدد كاف من العاملين في مجال الرعاية الصحية، ٢٠٠٥ – ٢٠١٥ (أحدث البيانات المتاحة)

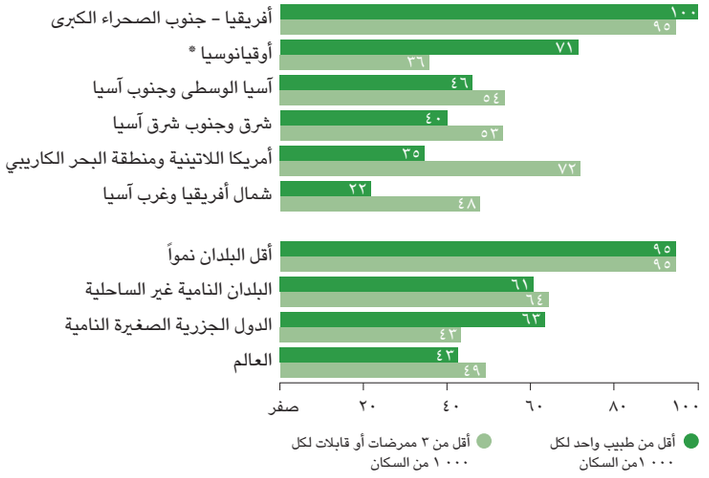

ملاحظة: يعتبر أن البلد الذي لديه أقل من طبيب واحد وأقل من ٣ ممرضات أو قابلات لكل ١ ٠٠٠ شخص، لديه عدد غير كاف من أخصائيي الرعاية الصحية. ويوجد لدى جميع البلدان التي تتوفر عنها البيانات في أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا طبيب واحد على الأقل و ٣ ممرضات أو قابلات على الأقل لكل ١ ٠٠٠ شخص.

الهدف ٤: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

التعليم الجيد وفرص التعلم مدى الحياة للجميع أمران أساسيان لضمان حياة كاملة ومنتجة لجميع الأفراد ولتحقيق التنمية المستدامة. وعلى الرغم من التقدّم الكبير المحرز في معدّلات الالتحاق بالمدارس، لا يزال الملايين من الأطفال خارج المدرسة، لا سيما حيث تكافح النُظم التعليمية لمواكبة النمو السكاني. وحتى عندما يلتحق عدد أكبر من الأطفال بالمدرسة، فإن الكثير منهم لا يكتسبون المهارات الأساسية. ويعوق التعليمَ الجيد نقصُ المعلمين المدربين والمرافق المدرسية الملائمة. وسيتطلب تحقيق هذا الهدف بذل جهود مكثفة، لا سيما في أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، تستهدف الفئات الضعيفة من السكان، وخصوصاً الأشخاص ذوي الإعاقة والسكان الأصليون واللاجئون وفقراء المناطق الريفية.

النسبة المئوية للمشاركة في التعلم المنظم قبل عام واحد من سن الالتحاق بالمدارس الابتدائية، ٢٠١٤

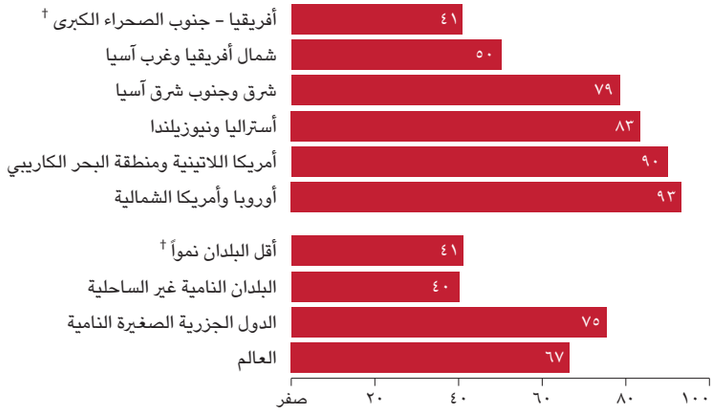

† استناداً إلى بيانات عام ٢٠١٣.

في أفقر البلدان، لا يشارك سوى ٤٠ في المائة من الأطفال في التعليم قبل عام واحد من بدء الدراسة الابتدائية

يمكن للطفولة المبكرة أن تحدد مسار التطور المعرفي للطفل. وقد تبين أن التعلم المنظم قبل بداية التعليم الابتدائي الرسمي يعزز النمو الاجتماعي والعاطفي والفكري للطفل ويدعم استعداده للتعليم الابتدائي والتعلم في المستقبل. وفي الواقع، يعتبر التعليم قبل الابتدائي جزءًا هاماً من النظام التعليمي الشامل والقوي. وفي عام ٢٠١٤، شارك ثلثا الأطفال في جميع أنحاء العالم في التعليم قبل الابتدائي أو الابتدائي في السنة السابقة لسن الالتحاق الرسمي بالمدارس الابتدائية. ومع ذلك، ففي أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، كان المعدّل ٤ فقط من كل ١٠ أطفال مقابل ٩ من كل ١٠ أطفال في أوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

النسبة المئوية للأطفال في سن الدراسة خارج المدرسة في جميع أنحاء العالم، حسب مستوى التعليم والجنس، ٢٠٠٠ – ٢٠١٤

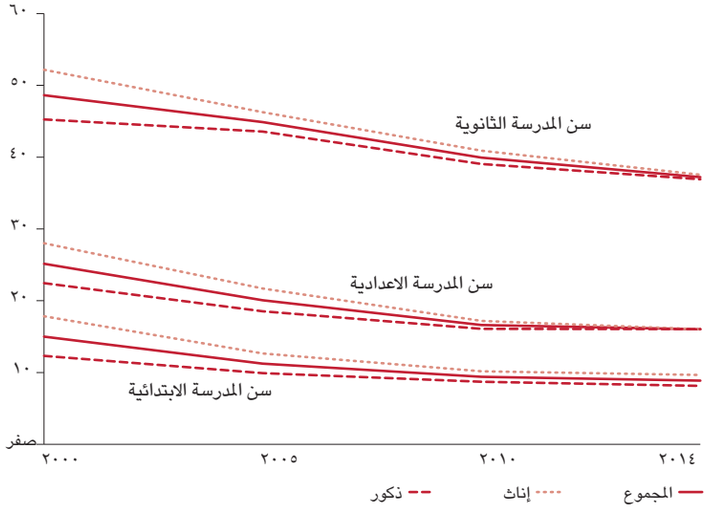

على الرغم من التقدّم المحرز في الالتحاق بالمدارس، فإن أكثر من ربع بليون من الأطفال في سن الدراسة ومن المراهقين والشباب ليسوا في المدرسة

على الرغم من التقدّم الكبير المحرز في الالتحاق بالمدارس الابتدائية في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٤، ظل ٩ في المائة من الأطفال في سن الدراسة الابتدائية في العالم غير ملتحقين بالمدارس في عام ٢٠١٤. وقد ثبت هذا المعدّل منذ عام ٢٠٠٨، مما يعكس وجود جيوب من الاستقصاء بالإضافة إلى السكان الذين يصعب الوصول إليهم. وقد انخفضت معدّلات المراهقين والشباب الذين بلغوا سن التعليم الإعدادي والثانوي ولكنهم بقوا خارج المدرسة، ولكنها لا تزال أعلى مما هي عليه بالنسبة للأطفال في سن الدراسة الابتدائية، مما يعكس صعوبة إبقاء التلاميذ في المدارس وقلة الفرص المتاحة للشباب لدخول المدارس في المقام الأول.

ونتيجة لذلك، كان حوالي ٢٦٣ مليون طفل ومراهق وشاب خارج المدرسة في عام ٢٠١٤. ومن هؤلاء، كان ٦١ مليوناً من الأطفال في سن التعليم الابتدائي، و٦٠ مليوناً من المراهقين في سن التعليم الإعدادي، و١٤٢ مليوناً من الشباب في سن المرحلة الثانوية. ويعيش هؤلاء في معظمهم في أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، حيث تكافح النُظم التعليمية لمواكبة النمو السكاني. والواقع أن هاتين المنطقتين تمثلان أكثر من ٧٠ في المائة من غير الملتحقين بالمدارس على المستوى العالمي.

يؤثر الفقر ونوع الجنس ومكان الإقامة على الكفاءة في القراءة

مع أن عدد الأطفال الذين يذهبون إلى المدرسة اليوم أكبر من أيّ وقت مضى، فإن العديد منهم لا يكتسبون المهارات الأساسية. فعلى سبيل المثال، لم يحصل سوى نصف الطلاب تقريباً في نهاية التعليم الابتدائي على مستويات أدنى من الكفاءة في القراءة أو الرياضيات في كثير من البلدان في أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وتبين نتائج التقييمات الأخيرة للقراءة أن عدم المساواة يشكل تحدّياً كبيراً. وكشفت مؤشرات التكافؤ المستقاة من التقييمات أن الأطفال والمراهقين من أغنى ٢٠ في المائة من الأسر حققوا قدراً أكبر من الكفاءة في القراءة بالمقارنة مع أفقر ٢٠ في المائة من الأسر، وسجل أطفال المناطق الحضرية نسبة أعلى من الأطفال في المناطق الريفية. وأظهرت المؤشرات أيضاً أنه على الرغم من أن معدّلات الالتحاق بالمدارس أعلى بالنسبة للفتيات في سن الدراسة من الفتيان، فإن لدى الطالبات معدّل إتقان أفضل في القراءة في نهاية المرحلة الابتدائية والثانوية من نظرائهن من الذكور.

المؤشرات الجنسانية ومؤشرات الموقع والثروة للأطفال والمراهقين الذين يحققون مستوى أدنى من الكفاءة في القراءة على الأقل، ٢٠٠٧ – ٢٠١٥ (أحدث البيانات المتاحة)

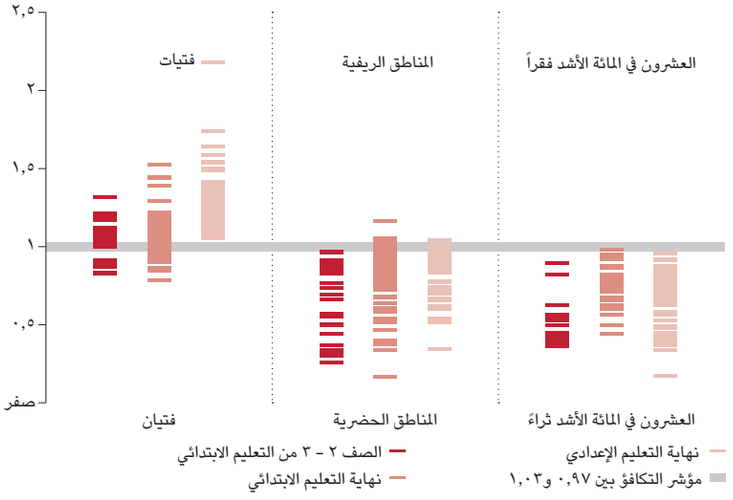

ملاحظة: تشير مؤشرات التكافؤ دون ١ إلى ميزة نسبية للفئة السكانية الفرعية المبينة في الجزء الأدنى من كل رسم بياني (أيّ الفتيان، وسكان المناطق الحضرية، والفئة الـ ٢٠ في المائة الأكثر ثراء). ويفترض أن التكافؤ يطـرأ بين ٠,٩٧ – ١,٠٣.

يؤدي النقص في المعلمين المدربين والمرافق الكافية إلى تهديد التعليم الجيد للجميع، ولا سيما في أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى

في بعض المناطق، وأبرزها أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى، يعرّض الافتقار إلى المدرسين المدربين وسوء حالة المدارس هدف توفير التعليم الجيد للجميع للخطر. وقد شهدت أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى أدنى نسبة من المعلمين المدربين في جميع مستويات التعليم الثلاثة: ٤٤ في المائة في مرحلة التعليم قبل الابتدائي و٧٤ في المائة في التعليم الابتدائي و٥٥ في المائة في التعليم الثانوي. وفي مقابل ذلك، يوجد في آسيا الوسطى أعلى النسب المئوية (أعلى من ٩٠ في المائة) في جميع مستويات التعليم الثلاثة.

وفي أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى، تفتقر المدارس في كثير من الأحيان إلى المرافق الأساسية التي يعتبر توفرها من المسلمات في أجزاء أخرى من العالم. فحوالي ربع المدارس في المنطقة لديها كهرباء، وأقل من نصف المدارس تحصل على مياه الشرب الأساسية. ومع أن ٦٩ في المائة من المدارس لديها مراحيض، فإن الكثير منها لا يزال يفتقر إلى مرافق الصرف الصحي المنفصلة للفتيات والفتيان. واستناداً إلى بيانات مستقاة من ٦٥ بلداً نامياً، فإن متوسط نسب المدارس التي يمكنها الوصول إلى الحواسيب والإنترنت لأغراض تربوية يزيد على ٧٠ في المائة في كل من التعليم الابتدائي والثانوي. بيد أن هذه النسبة تنخفض إلى أقل من ٤٠ في المائة في كثير من بلدان أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى.

النسبة المئوية للمعلمين المدربين، حسب مستوى التعليم، بيانات عام ٢٠١١ أو أحدث البيانات المتاحة

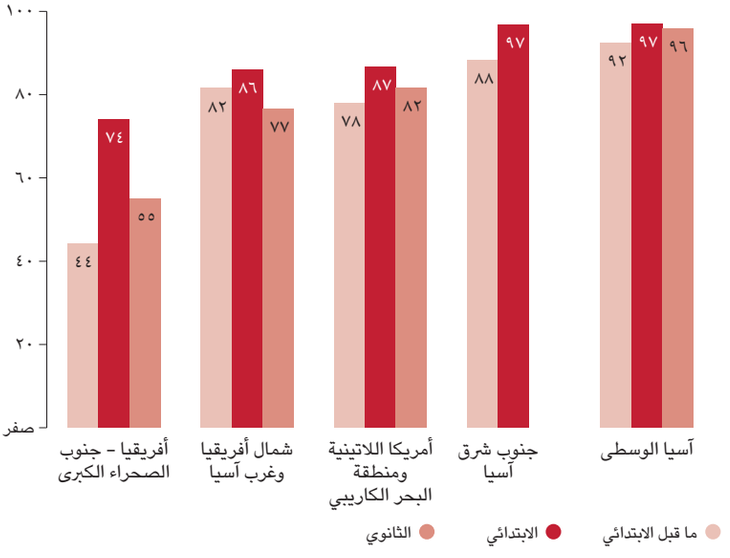

ملاحظة: بيانات التعليم الثانوي لجنوب شرق آسيا غير متاحة.

النسبة المئوية للمدارس التي يمكنها الوصول إلى الحواسيب لأغراض تربوية، بيانات عام ٢٠١٤ أو أحدث البيانات المتاحة

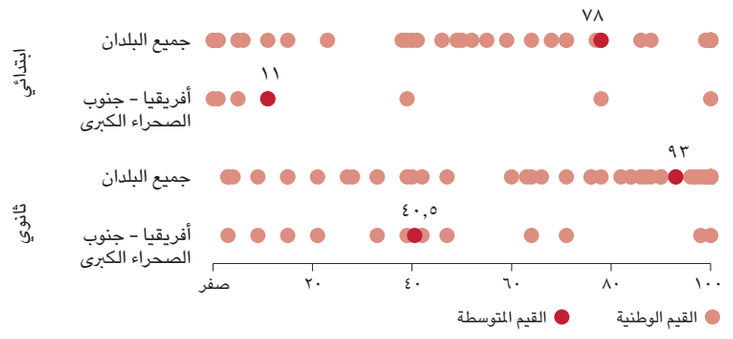

الهدف ٥: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

شهدت المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تقدّماً خلال العقود الأخيرة. ولوحظ تحسن في التسجيل في جميع المراحل الدراسية، ومع ذلك يستمر التفاوت الواسع بين الجنسين في بعض المناطق والبلدان في مراحل التعليم العالي. وقد انخفضت الوفيات النفاسية وزاد توفر الرعاية الماهرة أثناء الولادة. كما أحرز تقدّم في ميدان الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية. إلى جانب ذلك تناقص معدّل الحمل لدى المراهقات. على أن عدم المساواة بين الجنسين يستمر في جميع أنحاء العالم، مما يحرم النساء والفتيات من حقوقهن وفرصهن الأساسية. وسيتطلب تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات تنشيطاً أقوى للجهود، بما في ذلك توفير الأطر القانونية، من أجل التصدّي للتمييز القائم على أساس الجنس وهو تمييز عميق الجذور وينتج في كثير من الأحيان عن المواقف الذكورية التسلطية والأعراف الاجتماعية المتصلة بها.

النسبة المئوية للفتيات والنساء اللواتي لديهن أو كان لديهن شريك، من سن ١٥ إلى ٤٩ سنة، وتعرّضن للعنف البدني أو الجنسي من جانب زوج أو شريك حالي أو سابق في الأشهر الـ ١٢ السابقة للدراسة الاستقصائية، ٢٠٠٥ - ٢٠١٦ (أحدث البيانات المتاحة)

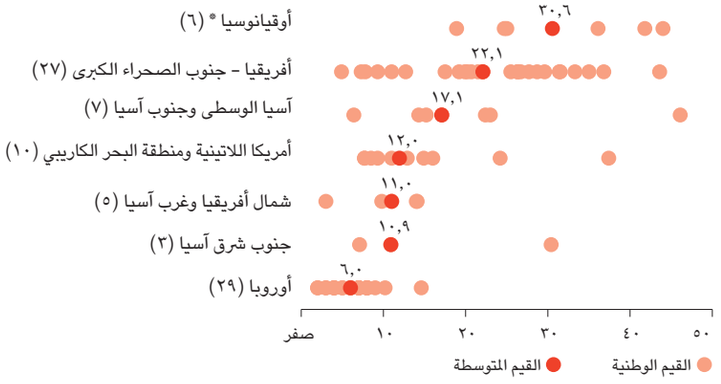

ملاحظة: يعكس هذا الرسم البيانات المتوفرة من ٨٧ بلداً (تغطي ٤٣ في المائة من سكان العالم) خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٦. ويرد عدد البلدان الممثلة في كل منطقة بين قوسين.

يوجد العنف من جانب الشريك الحميم ضد النساء والفتيات في كل مناطق العالم

التعرّض للعنف البدني والجنسي شائع بين النساء والفتيات في جميع مناطق العالم، ويجري كثير منه على يد شريك حميم. فعندما يرتكب الشريك الحميم هذا العنف، يمكن أن يكون العنف صادماً وموهناً بشكل خاص. ووفقاً للدراسات الاستقصائية التي أجريت بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٦ في ٨٧ بلداً (بما في ذلك ٣٠ بلداً من المناطق المتقدّمة النمو)، قالت ١٩ في المائة من الفتيات والنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ عاماً إنهن تعرّضن لعنف بدني و/أو جنسي من جانب شريك حميم في فترة الـ ١٢ شهراً السابقة للدراسة.

ويتفاوت انتشار العنف ضد المرأة داخل المناطق وفيما بينها. وتوجد أعلى مستويات العنف من جانب الشريك الحميم في أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا، إذ تتراوح نسبها بين ١٩ و٤٤ في المائة في البلدان التي تتوفر عنها البيانات. وينخفض معدّل انتشار هذا العنف عموماً في أوروبا، حيث تبلغ مستوياته أقل من ١٠ في المائة في معظم البلدان الـ ٢٩ التي تتوفر عنها البيانات.

وفي الحالات المتطرفة، يمكن أن يؤدي العنف ضد النساء والفتيات إلى الوفاة. وفي عام ٢٠١٢، قتل على يد شريك حميم أو أحد أفراد الأسرة ما يقرب من نصف النساء اللواتي وقعن ضحية القتل العمد في جميع أنحاء العالم، وذلك مقابل ٦ في المائة من الضحايا الذكور.

ومن بين التحدّيات الرئيسية التي تسهم في العنف ضد المرأة تقبل هذا العنف اجتماعياً والإفلات الواسع النطاق من العقاب بالنسبة للجناة. ففي ٣٧ بلداً، على سبيل المثال، يعفى مرتكب الاغتصاب من الملاحقة القضائية إذا كان زوجاً للضحية أو تزوجها بعد ذلك.

يتراجع زواج الأطفال ببطء، ولكنه لا يزال شائعاً في جنوب آسيا وأفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى

يشكل زواج الأطفال انتهاكاً لحقوقهم بصورة تؤدي في كثير من الأحيان إلى الضعف والحرمان، ولا سيما بالنسبة للفتيات. وفي العادة لا تتوفر للعرائس الأطفال إلاّ فرص محدودة للتعليم والعمل، ويتعرّضن لخطر متزايد من العنف العائلي والاعتداءات الأخرى على صحتهن البدنية والعقلية، ولا يتمتعن إلاّ بقدر ضئيل من سلطة اتخاذ القرار داخل الأسرة، لا سيما عندما يتزوجن من كبار السن.

إن ممارسة زواج الأطفال آخذة في الانخفاض وإن ببطء. وفي عام ٢٠١٥، كان أكثر من ربع النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و٢٤ عاماً قد تزوجن قبل بلوغ سن الثامنة عشرة؛ وقد كانت نسبتهن الثلث حوالي عام ٢٠٠٠. وطرأ تقدّم أسرع في تأخير زواج الفتيات دون سن الخامسة عشرة، فقد انخفضت نسبة زواجهن من ١١ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٨ في المائة تقريباً في عام ٢٠١٥. على أن التقدّم كان متفاوتاً بين المناطق والبلدان.

وفي جنوب آسيا، انخفضت نسبة النساء اللواتي تزوجن قبل سن الثامنة عشرة بنحو ٢٧ في المائة؛ وانخفضت نسبة المتزوجات قبل سن الخامسة عشرة بنحو ٤٤ في المائة. وفي أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى، انخفضت هذه النسب بـ ١٣ في المائة و٢٤ في المائة على التوالي. ومع ذلك، لا يزال الزواج المبكر في هذه المناطق أمراً شائعاً، حيث تفيد البيانات أن أكثر من ثلث النساء تزوجن قبل سن الثامنة عشرة. والواقع أن البلدان العشرة التي سجلت أعلى معدّلات زواج الأطفال موجودة في هاتين المنطقتين.

النسبة المئوية النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و٢٤ عاماً المتزوجات أو اللواتي سبق لهن الزواج قبل سن ١٥ و١٨ سنة، حوالي عام ٢٠٠٠ وحوالي عام ٢٠١٥

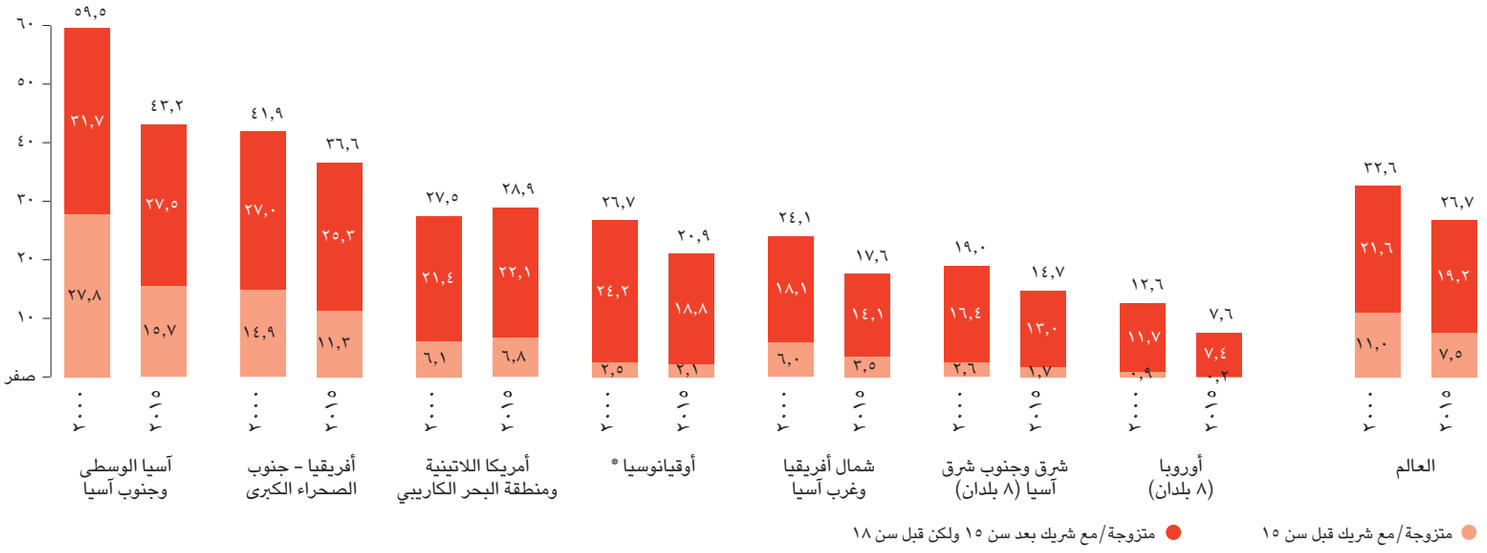

ملاحظة: تشير أرقام عام ٢٠١٥ إلى أحدث البيانات المتاحة لـ ١٢٠ بلداً (تغطي ٦٤ في المائة من سكان العالم من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و٢٤ سنة) خلال الفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٦. وفيما يتعلق بالمناطق التي تقل تغطيتها عن ٥٠ في المائة، يرد عدد البلدان التي تتوفر عنها بيانات بين قوسين.

على الرغم من التقدّم المحرز، لا يزال معدّل الإنجاب مرتفعاً بين المراهقات في أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى

يرتبط زواج الأطفال ارتباطاً وثيقاً بالإنجاب بين المراهقات وما يصحب ذلك من فقدان للفرص. وتدعو الغاية ٣-٧ إلى حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية (بما في ذلك تنظيم الأسرة) والمعلومات والتعليم، مما يساعد على منع حمل المراهقات والحمل غير المقصود.

ويعتبر خفض معدّل الإنجاب لدى المراهقات جزءًا لا يتجزأ من رعايتهن الصحية ورفاههن وآفاقهن الاجتماعية والاقتصادية. وعلى الصعيد العالمي، انخفض الإنجاب بين المراهقات بنسبة ٢١ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥. وأحرزت آسيا الوسطى وجنوب آسيا أكبر تقدّم: فقد خفضت المنطقة معدّل الإنجاب بين المراهقات بأكثر من ٥٠ في المائة، ويرجع ذلك إلى حدّ كبير إلى التقدّم المحرز في جنوب آسيا. ولا تزال المعدّلات هي الأعلى في أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على الرغم من التقدّم المحرز في كلا المنطقتين.

معدّل إنجاب المراهقات، ٢٠٠٠ و٢٠١٥ (عدد المواليد الأحياء لكل ١٠٠٠ امرأة مراهقة تتراوح أعمارهن بين ١٥ و١٩ عاماً)

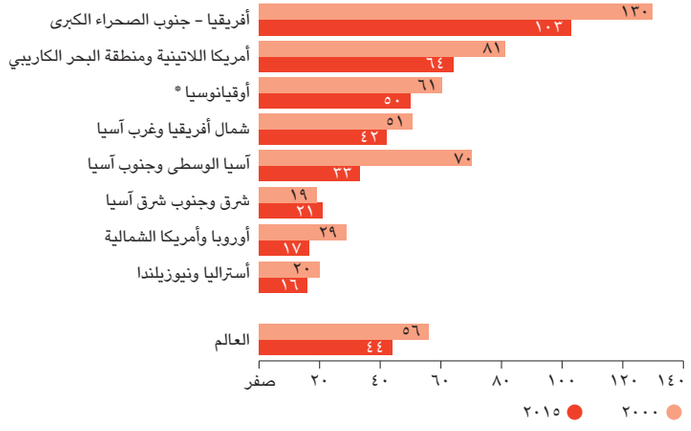

النسبة المئوية للفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و١٩ عاماً وخضعن لتشويه أعضائهن التناسلية في ٣٠ بلداً تتوفر عنها بيانات انتشار تمثيلية، حوالي عام ٢٠٠٠ إلى حوالي عام ٢٠١٥

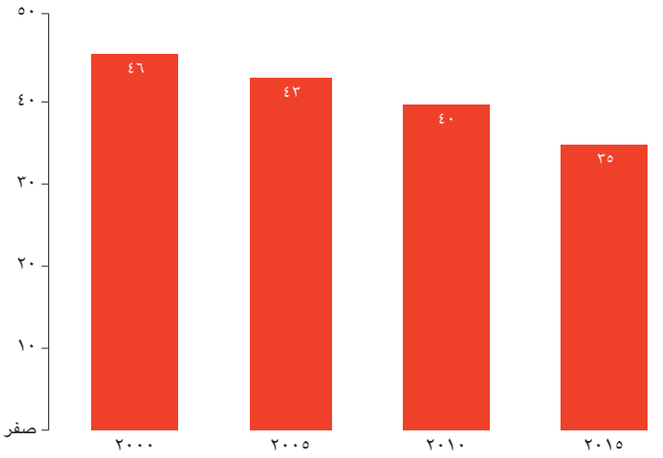

ملاحظة: الأرقام هي متوسطات مرجحة سكانياً استناداً إلى بيانات قابلة للمقارنة من ٣٠ بلداً تتركز فيها هذه الممارسة ولديها بيانات انتشار تمثيلية. وتشير قيم عام ٢٠١٥ إلى أحدث البيانات المتاحة التي تم جمعها بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٦.

على الرغم من التقدّم العام المحرز، لا يزال انتشار تشويه الأعضاء التناسلية للإناث مرتفعاً في بعض البلدان

يشكل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث انتهاكاً لحقوق الإنسان يُرتكب في حق الفتيات والنساء في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في المجتمعات التي يستمر فيها هذا التشويه كواحد من الأعراف الاجتماعية. ويمكن لهذه الممارسة أن تسبب ألماً شديداً، ونزيفاً مفرطاً، والتهابات وعدوى (بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية)، وعقماً، ومضاعفات أثناء الولادة وأحياناً الموت. ولا يعرف العدد الدقيق للفتيات والنساء المتأثرات على الصعيد العالمي، إلاّ أن ٢٠٠ مليون فتاة وامرأة على الأقل تعرّضن لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث في ٣٠ بلداً (نصفها في غرب أفريقيا) تتركز فيها هذه الممارسة ولديها بيانات انتشار تمثيلية على الصعيد الوطني.

وقد انخفضت معدّلات انتشار هذه الممارسة الضارة بنسبة ٢٤ في المائة منذ عام ٢٠٠٠ تقريباً، وأحرزت بعض البلدان تقدّماً سريعاً. ولا يزال تشويه الأعضاء التناسلية للإناث منتشراً على نطاق واسع في بلدان أخرى تتوفر عنها البيانات. وفي المتوسط، تعرّضت أكثر من فتاة واحدة من بين كل ثلاث فتيات تتراوح أعمارهن بين ١٥ و١٩ عاماً لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث في البلدان الثلاثين حيث تتركز هذه الممارسة، مقارنة بما يقرب من واحدة من كل اثنتين في عام ٢٠٠٠ تقريباً.

نسبة الوقت الذي يقضيه كل من المرأة والرجل في العمل المنزلي وتقديم الرعاية غير المدفوع الأجر، ٢٠٠٠ - ٢٠١٦ (أحدث البيانات المتاحة) (النسبة المئوية من الوقت المستغرق في اليوم)

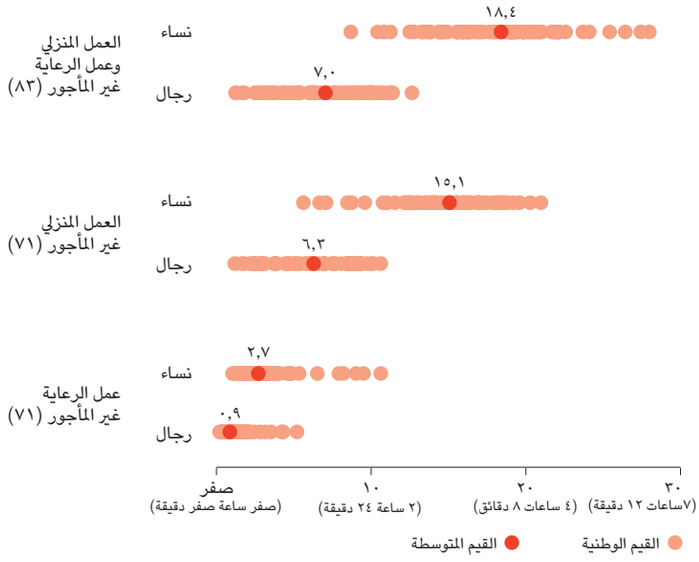

ملاحظة: يعرض الشكل البيانات المتاحة لـ ٨٣ بلداً ومنطقة خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٦. ولا تتوفر البيانات المفصلة حسب العمل المنزلي غير المدفوع الأجر وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر إلاّ فيما يتعلق بـ ٧١ بلداً. ويرد عدد البلدان والمناطق الممثلة في كل نوع من أنواع العمل غير المأجور بين قوسين.

بالمقارنة بالرجال، تقضي النساء تقريباً ثلاثة أضعاف ساعات العمل المنزلي غير المأجور والعمل في الرعاية بدون أجر

الوقت الذي يستغرقه العمل المنزلي وتقديم الرعاية غير المأجور يؤدي إلى تقويض قدرة المرأة على الانخراط في أنشطة أخرى مثل التعليم والعمل المأجور. والوقت الذي تقضيه النساء في العمل المنزلي وتقديم الرعاية غير المأجور في المنزل هو تقريباً ثلاثة أضعاف الوقت الذي يقضيه الرجال في أنشطة مماثلة، وذلك وفقاً لبيانات استقصائية من ٨٣ بلـداً ومنطقة.

وتشير بيانات مجموعة فرعية من البلدان (معظمها من بلدان أمريكا اللاتينية وأوروبا) إلى أن هذا التفاوت يتسع خلال الفترات التـي يرجح فيها أن يكون لدى النساء أطفال صغار في المنزل. وتخصص المرأة وقتـاً أطول من الرجل في رعاية أفراد الأسرة، ولا سيما الأطفال. وكثيراً ما يتداخل هذا النشاط مع الواجبات المنزلية، مما يجعل من الصعب التوصل إلى أرقام دقيقة في استقصاءات استخدام الوقت.

لا يزال الرجال يهيمنون على أروقة السلطة السياسية والاقتصادية

تتطلب عملية صنع السياسات الفعّالة لتحقيق المساواة بين الجنسين مشاركة سياسية واسعة النطاق. ومع ذلك، لم يكن تمثيل المرأة في المجالس النيابية أو المجالس البرلمانية الأدنى في جميع أنحاء العالم سوى ٢٣,٤ في المائة في عام ٢٠١٧، أيّ بزيادة ١٠ نقاط مئوية فقط عما كان عليه هذا التمثيل في عام ٢٠٠٠.

وحتى في المنطقتين الأكثر تقدّماً من حيث تمثيل المرأة — أستراليا ونيوزيلندا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي — تشغل النساء أقل من مقعد واحد من بين كل ثلاثة مقاعد في البرلمان. وقد أحرزت أفريقيا الشمالية وغرب آسيا تقدّماً ملحوظاً: فقد ارتفعت نسبة المقاعد التي تشغلها النساء أربع مرات تقريباً بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٧. ومع ذلك، لا تزال النساء يشغلن أقل من مقعد واحد من كل خمسة مقاعد برلمانية في هذه المنطقة.

ويشير بطء التقدّم المحرز إلى ضرورة توفر إرادة سياسية أقوى ووجوب الأخذ بتدابير أكثر طموحاً. وكانت الحصص المخصصة لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة وتمكينها مفيدة: فقد استخدم ٧٥ بلداً من أصل ١٩٠ بلداً (٣٩ في المائة) شكلاً من أشكال نظام الحصص لزيادة تمثيل المرأة، وتبين نتائج الانتخابات في عام ٢٠١٦ أن هذه الاستراتيجية مفيدة. غير أن الحصص يمكن أن تفرض أيضاً سقفاً زائفاً على تمثيل المرأة؛ ولذلك يتعيّن استعراضها وتحديثها دورياً لضمان استمرار التقدّم.

كما أن المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً في المناصب الإدارية، ولا سيما في الإدارة العليا والمتوسطة. وفي معظم البلدان الـ ٦٧ التي لديها بيانات عن الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٥، كانت النساء يشغلن أقل من ثلث المناصب الإدارية العليا والمتوسطة. ويمكن ملاحظة وجود تحسّن متواضع في بعض البلدان. وعلى مدى العقد الماضي، زادت حصة المرأة في الإدارة العليا والمتوسطة في حوالي نصف البلدان التي تتوفر عنها بيانات. غير أن نسبة النساء في هذه المناصب لا تزال أقل بكثير من نسبة النساء في مجموع العمالة لجميع البلدان التي شملتها الدراسة. وتشير البيانات أيضاً إلى ارتفاع عدد النساء اللواتي يشغلن مناصب إدارية دنيا بدلاً من مناصب متوسطة أو عليا، وهن بحاجة إلى اختراق السقف الزجاجي من أجل الوصول إلى المناصب العليا.

النسبة المئوية للمقاعد التي تشغلها المرأة في المجالس النيابية أو المجالس البرلمانية الأدنى، ٢٠٠٠ و٢٠١٧

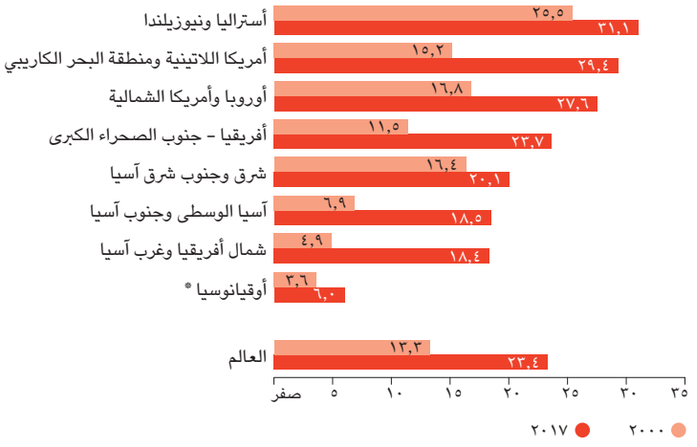

ولا يتخذ سوى نصف النساء قراراتهن بشأن العلاقات الجنسية، واستخدام وسائل منع الحمل، والرعاية الصحية

إن استقلالية النساء والفتيات في اتخاذ القرارات بشأن العلاقات الجنسية واستخدام وسائل منع الحمل والحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية أمر أساسي لتمكينهن وممارسة حقوقهن الإنجابية ممارسة كاملة. وفي ٤٥ بلداً تتوفر عنها البيانات، منها ٤٣ بلداً في مناطق نامية، فإن ما يزيد بقليل عن نصف النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ سنة المتزوجات أو يعشن مع شريك (٥٢ في المائة) يتخذن بأنفسهن قراراتهن المستنيرة بشأن العلاقات الجنسية واستخدام وسائل منع الحمل والخدمات الصحية.

النسبة المئوية للنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ سنة (متزوجات أو يعشن مع شريك) اللواتي يتخذن بأنفسهن قراراتهن المستنيرة بشأن العلاقات الجنسية واستخدام وسائل منع الحمل والرعاية الصحية، ٢٠٠٧ - ٢٠١٥ (أحدث البيانات المتاحة)

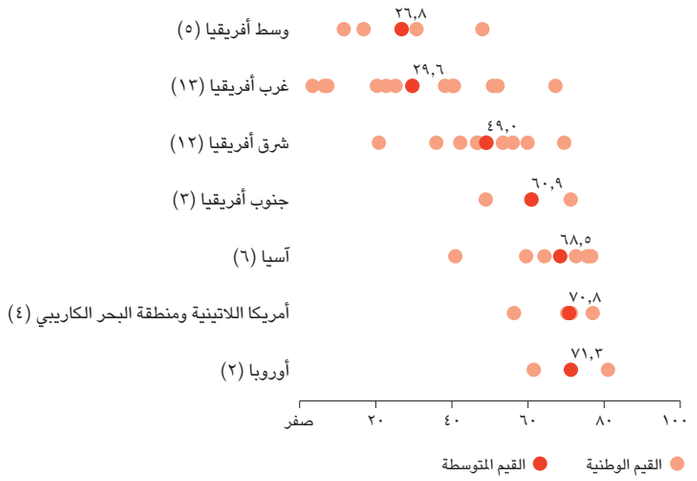

ملاحظة: يعرض الرسم البيانات المتاحة من ٤٥ بلداً (تغطي ٧ في المائة من سكان العالم) خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١٥. ويرد عدد البلدان الممثلة في كل منطقة بين قوسين.

الهدف ٦: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

تعتبر الموارد المائية المستدامة ضرورية لصحة الإنسان وللاستدامة البيئية والازدهار الاقتصادي. ويتعرّض هذا المورد الحيوي للتهديد، مما يوجب التصدّي للتحدّيات المتصلة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للسكان والنُظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه. ويتأثر حالياً أكثر من بليوني شخص بالإجهاد المائي الذي سيتزايد مع النمو السكاني وآثار تغيّر المناخ. ولا يزال تحقيق الوصول الشامل إلى مياه الشرب والصرف الصحي والنظافة الصحية وضمان إدارة الخدمات بطريقة مأمونة يشكل تحدّيات رئيسية تعتبر مواجهتها أمراً بالغ الأهمية لتحقيق مزيد من التقدّم في مجالات الصحة والتعليم والقضاء على الفقر.

النسبة المئوية للسكان الذين تشملهم أنواع مختلفة من خدمات الصرف الصحي، ٢٠١٥

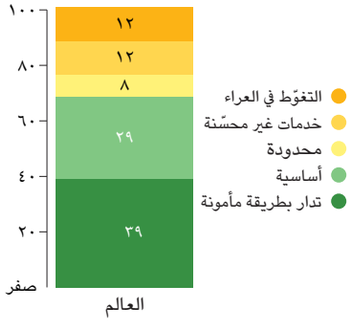

النسبة المئوية للسكان الذين تشملهم أنواع مختلفة من خدمات مياه الشرب، ٢٠١٥

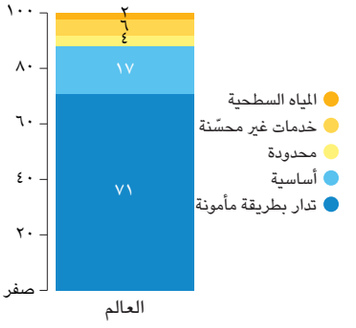

النسبة المئوية للسكان الذين لديهم مرافق أساسية لغسل اليدين، ٢٠١٥

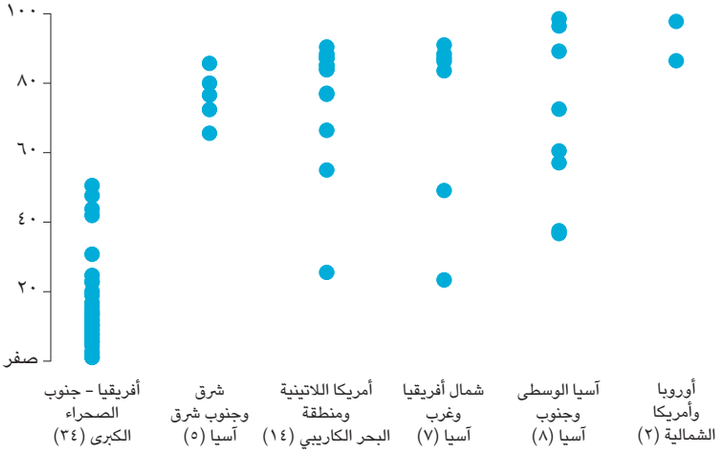

ملاحظة: استناداً إلى بيانات عن ٧٠ بلداً.

يؤخذ بنهج جديد لقياس التقدّم المحرز في مياه الشرب والصرف الصحي والنظافة الصحية وهو يبرز التحدّيات المتبقية بمزيد من التعمق

إن خدمات مياه الشرب التي "تدار بطريقة مأمونة" — والتي يمكن تلخيصها بتوفر مصدر مياه محسّن يقع ضمن أماكن السكن والعمل وجعله متاحاً عند الحاجة وخالياً من التلوث — تمثل درجة جديدة طموحة على سلم يُستخدم لتتبع التقدّم المحرز في مجال توفير مياه الشرب خلال فترة أهداف التنمية المستدامة. ويكشف هذا النهج الجديد أنه في عام ٢٠١٥، استخدم ٥,٢ من بلايين الناس خدمة مياه الشرب التي "تدار بطريقة مأمونة"، في حين أن ١,٣ بليون شخص آخر استخدموا خدمة "أساسية"، تعرّف بأنها مصدر مياه محسّن متوفر على بُعد لا يزيد عن ٣٠ دقيقة (فترة الذهاب والعودة اللازمة لجلب الماء). وأنفق ٢٦٣ مليون شخص آخر أكثر من ٣٠ دقيقة على جلب المياه من مصدر محسّن، ومن ثم صنفت الخدمة المتاحة لهم على أنها "محدودة". وفي معظم البلدان، يقع عبء جلب المياه أساساً على النساء والفتيات.

كما يشمل السلّم الجديد للرصد العالمي للصرف الصحي مستوى أعلى من الخدمة يأخذ في الاعتبار التخلص من النفايات البشرية ومعالجتها. وفي عام ٢٠١٥، استخدم ٢,٩ بليون من الناس خدمة للصرف الصحي "تدار بطريقة مأمونة"، وهي تعرّف بأنها مرفق أساسي للتخلص من النفايات البشرية بأمان. واستخدم ٢,١ بليون من الناس الآخرين خدمة "أساسية" — أيّ مرفق محسّن لا يجري تقاسمه. واستخدم ٦٠٠ مليون من الناس خدمة "محدودة" — أيّ منشأة محسّنة مشتركة مع أسر أخرى.

واستناداً إلى بيانات قابلة للمقارنة من ٧٠ بلداً في عام ٢٠١٥، تفاوتت تغطية النظافة الصحية، التي تعرّف بأنها توفر مرافق لغسل اليدين بالصابون والماء ضمن أماكن السكن والعمل، تفاوتاً كبيراً بين المناطق المختلفة. وفي بلدان أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى الـ ٣٤ التي لديها بيانات، كان لدى أقل من ٢٠ في المائة من السكان في المتوسط مرفق يتوفر فيه الصابون والماء في المنزل في عام ٢٠١٥. وفي البلدان الأربعة عشر التي لديها بيانات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كانت التغطية الصحية أعلى من ٧٥ في المائة في المتوسط.

هناك حاجة إلى إحراز تقدّم معجل لإنهاء التغوط في العراء، ولا سيما في المناطق الريفية في جنوب آسيا وأفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى

في عام ٢٠١٥، كان هناك ٨٩٢ مليون شخص (١٢ في المائة من سكان العالم) يمارسون التغوط في العراء، وهي ممارسة تشكل خطراً على الصحة، وتسهم في انتشار الإسهال وتفشي الطفيليات المعوية، مما يجعل الأطفال أكثر عرضة لسوء التغذية. كما يؤدّي التغوط في العراء إلى تلويث المياه. وعلاوة على ذلك، فإنه يعرّض الفتيات والنساء لخطر الاعتداءات البدنية. وسيتطلب إنهاء التغوط في العراء وتحقيق حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي الأساسية بحلول عام ٢٠٣٠ تسريعاً كبيراً للتقدّم، لا سيما في جنوب آسيا وأفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى. وفي عام ٢٠١٥ كان ٩ من كل ١٠ أشخاص من الذين يمارسون التغوّط في العراء يعيشون في المناطق الريفية.

السكان الذين يمارسون التغوط في العراء، ٢٠٠٠ – ٢٠١٥، ومستوى الخفض المطلوب لإنهاء التغوّط في العراء بحلول عام ٢٠٣٠ (بالملايين)

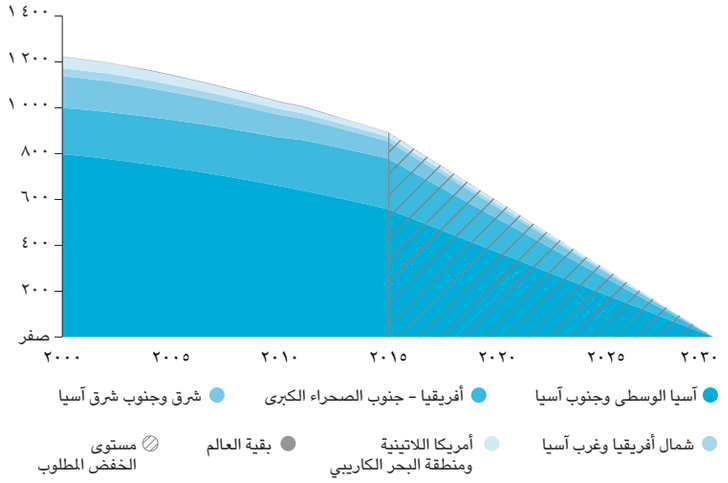

ملاحظة: فئة بقية العالم تشمل أستراليا ونيوزيلندا وأوروبا وأمريكا الشمالية وأوقيانوسيا *.

ويزيد الإجهاد المائي من الحاجة إلى طرق أكثر كفاءة لاستخدام المياه وإنتاج الأغذية

يتأثر أكثر من بليوني شخص على الصعيد العالمي بالإجهاد المائي، الذي يحدث عندما تتجاوز نسبة المياه العذبة المسحوبة إلى مجموع موارد المياه العذبة المتجددة عتبة الـ ٢٥ في المائة. ومن المرجح أن تزداد الحالة سوءًا مع نمو السكان وتزايد آثار تغيّر المناخ. وتشهد شمال أفريقيا وغرب آسيا، فضلاً عن منطقة آسيا الوسطى وجنوب آسيا، مستويات للإجهاد المائي تتجاوز ٦٠ في المائة، مما يدلّ على احتمال قوي للتعرّض لندرة في المياه في المستقبل، ولا سيما في مناطق فرعية أو مواسم معينة من السنة. وتشمل القطاعات الرئيسية لاستخدام المياه في بلد ما الزراعة والصناعة والبلديات. وتمثل الزراعة ما يقرب من ٧٠ في المائة من عمليات سحب المياه في العالم، وهو رقم يرتفع إلى ٩٥ في المائة في بعض البلدان النامية. ويشكل ذلك تحدّياً كبيراً للتنمية المستدامة، خاصة وأن من المتوقع أن يزداد الإنتاج الزراعي زيادة كبيرة لتلبية الاحتياجات الغذائية العالمية. ولذلك، تتصف حماية المياه واستخدامها على نحو أكثر كفاءة بأهمية حاسمة لإنتاج الأغذية وكذلك لجميع القطاعات.

مستوى الإجهاد المائي: سحب المياه العذبة كنسبة مئوية من مصادر المياه العذبة المتاحة، حوالي عام ٢٠١٤

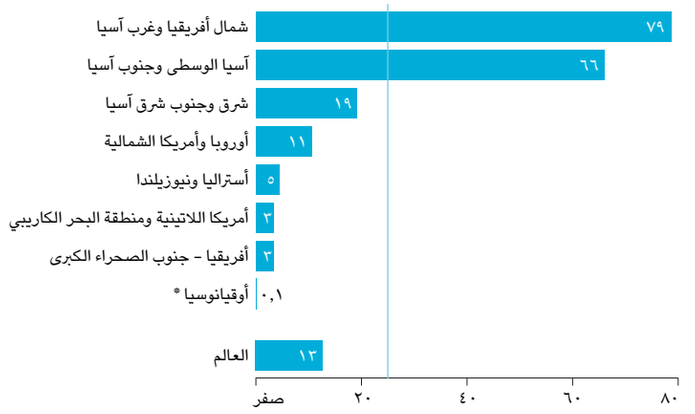

نسبة ٢٥ في المائة التي تحدّد بداية مراحل الإجهاد المائي.

سيكون الحصول على موارد مالية كافية أمراً حاسماً لتحقيق التقدّم في قطاع المياه

تشمل المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة لقطاع المياه المعونة لإمدادات مياه الشرب والصرف الصحي والنظافة الصحية، فضلاً عن المعونة في مجالات أخرى، بما في ذلك في مجال الموارد المائية الزراعية، والحماية من الفيضانات، وتوليد الطاقة الكهرمائية. وبلغت مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة لقطاع المياه ٨,٦ بلايين دولار أمريكي في عام ٢٠١٥، أيّ زيادة بنسبة ٦٤ في المائة بالقيمة الحقيقية منذ عام ٢٠٠٥. وشكلت أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى ٣١ في المائة من مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية المتصلة بالمياه والصرف الصحي في عام ٢٠١٥، أيّ أنه ارتفعت بنسبة تزيد على الضعف في السنوات العشر الماضية. غير أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة لقطاع المياه ظلت ثابتة نسبياً عند ٥ في المائة كنسبة من مجموع مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية منذ عام ٢٠٠٥. وتحرز البلدان تقدّماً مطرداً في زيادة توفير مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية. ومع ذلك، فإن الحصول على الموارد المالية الكافية سيكون حاسماً لتحقيق الهدف ٦ بحلول عام ٢٠٣٠ سواء من خلال اجتذاب مصادر جديدة أو استخدام الموارد القائمة على نحو أفضل.

مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية السنوية لقطاع المياه، ٢٠٠٠ – ٢٠١٥ (بلايين الدولارات الثابتة لعام ٢٠١٥) والمساعدة الإنمائية الرسمية لقطاع المياه كنسبة مئوية من مجموع مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية، ٢٠٠٠ – ٢٠١٥

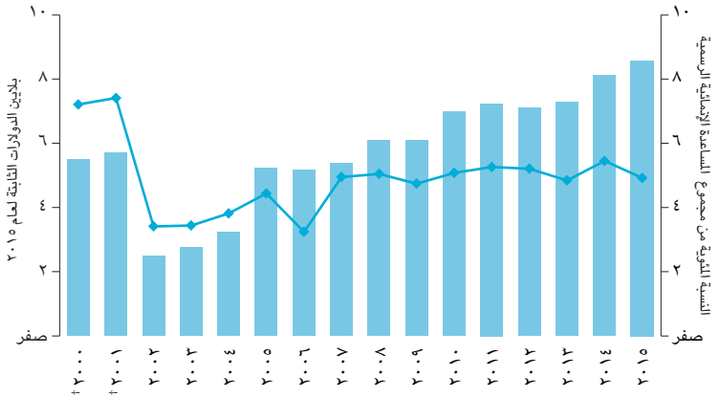

مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية السنوية لقطاع المياه وخدمات الصرف الصحي ذات الصلة (المحور الأيسر)

المساعدة الإنمائية الرسمية لقطاع المياه وخدمات الصرف الصحي ذات الصلة كنسبة مئوية من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية (المحور الأيمن)

† بيانات عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١ استناداً إلى الالتزامات.

الهدف ٧: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

يتطلب حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة توسيع إمكانية الحصول على الكهرباء والوقود والتكنولوجيات النظيفة للطهي، فضلاً عن تحسين كفاءة الطاقة وزيادة حصة الطاقة المتجددة. غير أن التقدّم المحرز في جميع هذه المجالات لا يرقى إلى المستوى اللازم لتحقيق الهدف بحلول عام ٢٠٣٠. وهناك حاجة إلى زيادة التمويل والأخذ بسياسات أكثر جرأة، إلى جانب توفر الاستعداد لدى البلدان لتبنّي تكنولوجيات جديدة على نطاق أكثر طموحاً بكثير.

يعيش أكثر من بليون شخص، معظمهم في المناطق الريفية، دون فوائد الكهرباء

يؤدّي الحصول على الكهرباء بشكل موثوق وبأسعار معقولة إلى إنقاذ الأرواح وتحسين الحياة. فالكهرباء، من بين فوائدها العديدة، تشغّل أجهزة الكمبيوتر في المدارس، وتشحن الهواتف، وتحافظ على الطعام البارد وعلى سير الأعمال التجارية وعمل البنية التحتية الأساسية. وفي عام ٢٠١٤، كان ٨٥,٣ في المائة من سكان العالم يحصلون على الكهرباء، مقابل ٧٧,٦ في المائة في عام ٢٠٠٠، مع تباطؤ التقدّم في السنوات القليلة الماضية. وفي حين أن ٩٦ في المائة من سكان الحضر كانوا يحصلون على الكهرباء في عام ٢٠١٤، فإن النسبة المقابلة كانت ٧٣ في المائة في المناطق الريفية.

وعلى الصعيد العالمي، لا يزال هناك ١,٠٦ بليون شخص يعيشون بدون هذه الخدمة الأساسية، ويتركز ٨٠ في المائة منهم في ٢٠ بلداً فقط. ويعيش أكثر من نصف السكان الذين لا يحصلون على الكهرباء في أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى. فهذه المنطقة تشهد أدنى معدّلات انتشار الكهرباء إذ تبلغ نسبته ٣٧ في المائة، غير أن هذه النسبة تنخفض إلى ١٧ في المائة فقط في المناطق الريفية. ويتمثل أحد التحدّيات الرئيسية في توفير الكهرباء بسرعة كافية للتمكّن من تجاوز عدد السكان المتنامي. وفي حين أن نحو ٨٦ مليون شخص في السنة يحصلون على الكهرباء للمرة الأولى، فإن هذا النمو يقابله نمو في عدد السكان.

النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على الكهرباء، حسب أماكن السكن والمجموع، ٢٠٠٠ – ٢٠١٤

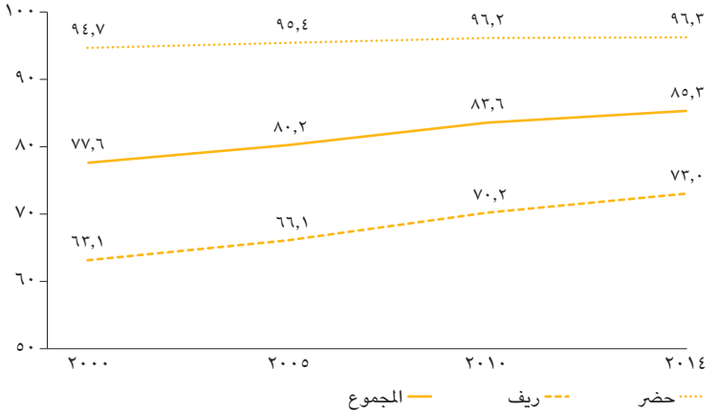

لا يزال هناك حوالي ثلاثة بلايين شخص يفتقرون إلى إمكانية الحصول على أنواع الوقود والتكنولوجيات النظيفة والآمنة

يؤدّي عدم الحصول على أنواع الوقود والتكنولوجيات النظيفة للطهي إلى العديد من المخاطر الصحية ويتسبب بملايين الوفيات كل عام بسبب تلوث الهواء المنزلي. وفي الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٤، ازدادت نسبة سكان العالم الذين يحصلون على هذه الأنواع من الوقود والتكنولوجيات (مثل الغاز والكهرباء) من ٥٠ في المائة إلى ٥٧ في المائة، وهي نسبة أبطأ بكثير من معدّل انتشار استخدام الكهرباء. وما زال نحو ٣ بلايين شخص، غالبيتهم في آسيا وأفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى، يطهون الطعام دون الاستفادة من أنواع الوقود والتكنولوجيات النظيفة. وتتخلف المناطق الريفية عن المناطق الحضرية، حيث بلغت نسبة الحصول على الكهرباء فيها ٢٢ في المائة في مقابل ٧٨ في المائة في المناطق الحضرية، وهي فجوة أكبر بكثير من الفجوة في مجال الحصول على الكهرباء.

ومع أن ٨٠ مليون شخص إضافي في العالم تمكنوا من ممارسة الطهي النظيف خلال الفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٤، فإن النمو السكاني يطغى على هذه المكاسب. ويعتبر التقدّم الحالي، المتمثل في زيادة قدرها ٠,٤٦ نقطة مئوية سنوياً، أقلّ بكثير من الزيادة السنوية البالغة ٢,٦٦ نقطة مئوية المطلوبة للتمكّن من تحقيق حصول الجميع على الكهرباء بحلول عام ٢٠٣٠.

النسبة المئوية للسكان الذين يعتمدون بشكل أساسي على أنواع وقود وتكنولوجيات الطهي النظيفة، ٢٠٠٠ و٢٠١٤

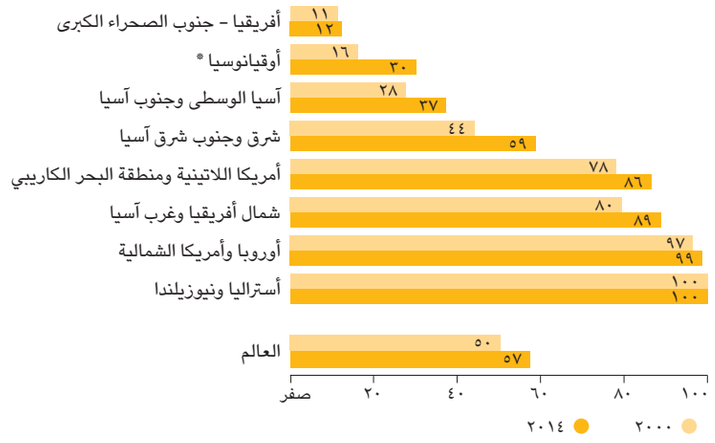

في حين أن توليد الطاقة المتجددة آخذ في الازدياد بسرعة، فإن قطاعا التدفئة والنقل لم يشهدا تقدّماً مماثلاً

ازدادت حصة الطاقة المتجددة في الاستهلاك النهائي للطاقة على الصعيد العالمي زيادة متواضعة من ١٧,٥ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ١٨,٣ في المائة في عام ٢٠١٤. ومع ذلك، وبفضل التقدّم في التكنولوجيا وانخفاض التكاليف، ازداد توليد الطاقة باستخدام الرياح والطاقة الشمسية أكثر من الضعف في نفس الفترة. وقد تركز معظم النمو في الطاقة المتجددة في قطاع الكهرباء. ونتيجة لذلك، ارتفعت حصة الطاقة المتجددة في توليد الطاقة من ١٩,٦ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٢٢,٣ في المائة في عام ٢٠١٤. غير أن الكهرباء لا تشكل سوى ٢٠ في المائة من مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة. وسيكون مفتاح توسيع الطاقة المتجددة هو زيادة حصتها في التدفئة والنقل إذ تشكل حصة القطاعين معاً ٨٠ في المائة المتبقية من استهلاك الطاقة. غير أن حصة الطاقة المتجددة في قطاع التدفئة لم تشهد إلاّ زيادة طفيفة من ٢٥,٧ في المائة إلى ٢٦,٣ في المائة في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٤، في حين أن حصة مصادر الطاقة المتجددة في قطاع النقل بقيت منخفضة جداً إذ بلغت نسبتها ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٤.

النسبة المئوية للطاقة المتجددة في قطاعات التدفئة والكهرباء والنقل في العالم، ٢٠١٠ - ٢٠١٤

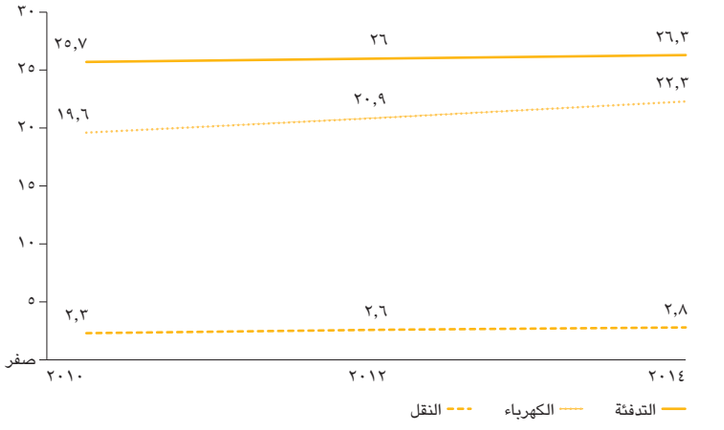

على الرغم من المكاسب التي تحققت في الحدّ من كثافة الطاقة، فإن التقدّم المحرز لا يكفي بعد لتحقيق الغاية المتوخاة

يمكن لخفض كثافة الطاقة (نسبة الطاقة المستخدمة لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي)، أن يؤدّي إلى خفض الطلب على الطاقة، والتخفيف من البصمة البيئية لإنتاجها، وجعل تكلفتها أكثر يسراً. وعلى الصعيد العالمي، انخفضت كثافة الطاقة الأوّلية بنسبة ٢,١ في المائة سنوياً من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٤. وخلال تلك الفترة، خفضت ثلاثة أرباع البلدان العشرين المستهلكة للطاقة في العالم من كثافة الطاقة لديها. وكانت الوفورات المرتبطة بذلك تعادل مجموع الطاقة المستهلكة في البرازيل وباكستان معاً في عام ٢٠١٤. غير أن التقدّم المحرز لا يكفي لمضاعفة المعدّل العالمي للتحسينات في كفاءة استخدام الطاقة على نحو ما يقتضيه هذا الهدف.

وساهم قطاعا الصناعة والنقل في انخفاض كثافة الطاقة على الصعيد العالمي من خلال زيادة الكفاءة، إذ حققا تخفيضات سنوية بلغت ٢,٢ في المائة و٢,٨ في المائة على التوالي بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤. وفي قطاع النقل، ساعد الانتشار الواسع لمعايير كفاءة استهلاك الوقود على التعجيل بتخفيض كثافة الطاقة، ولا سيما لنقل الركاب. ومن ناحية أخرى، أصبح القطاع السكني أكثر كثافة في استخدام الطاقة مع مرور الوقت.

معدّل النمو السنوي المركب لكثافة الطاقة النهائية في قطاعات الاستخدام النهائي، ٢٠١٢ - ٢٠١٤ (كنسبة مئوية)

الهدف ٨: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

النمو الاقتصادي المطرد والشامل يدفع بعجلة التنمية عن طريق توفير المزيد من الموارد للتعليم والصحة والاستهلاك الشخصي والبنية الأساسية للنقل والمياه والطاقة. ويمكن أن يؤدي النمو الاقتصادي أيضاً إلى فرص عمل جديدة وأفضل. غير أن الحفاظ على نمو اقتصادي حقيقي مرتفع ليس بالأمر اليسير، ولم يتمكن سوى بضعة من أقل البلدان نمواً من الاقتراب باستمرار من معدّل النمو السنوي البالغ ٧ في المائة المستهدف للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وعلاوة على ذلك، فإن النمو الاقتصادي ليس بالضرورة مستداماً عندما تستنفد البلدان مواردها الطبيعية من أجل النمو الاقتصادي، وبالتالي تنقل عبء التدهور البيئي والأضرار البيئية إلى الأجيال المقبلة.

متوسط معدّل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩ و٢٠١٠ – ٢٠١٥ (كنسبة مئوية)

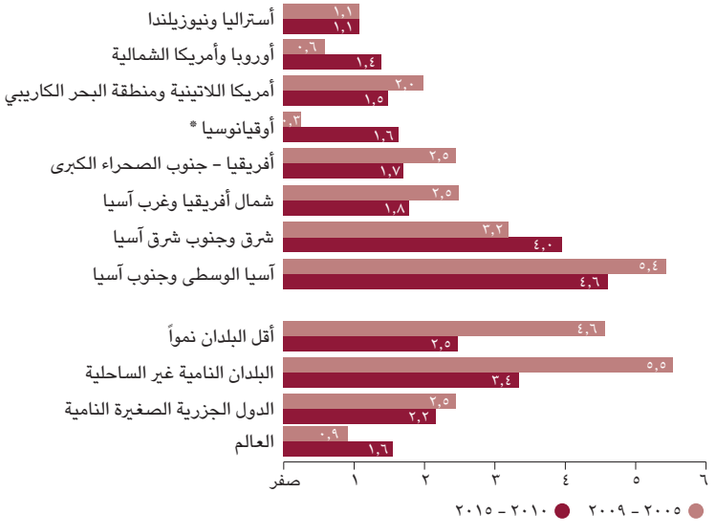

ولا يزال النمو الاقتصادي الحقيقي المرتفع المطرد بعيد المنال في أقل البلدان نمواً

على الصعيد العالمي، نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في المتوسط بنسبة ١,٦ في المائة خلال الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٥. ويكاد ذلك يساوي ضعف المعدّل البالغ ٠,٩ في المائة في الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩، وهو أقل بقليل من المعدّل البالغ ١,٨ في المائة الذي تحقق في الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٤. وقد تحققت الزيادة الأسرع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في آسيا الوسطى وجنوب آسيا وشرق وجنوب شرق آسيا خلال الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥ (٤,٦ في المائة و٤,٠ في المائة على التوالي). وفي المقابل، تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة إلى ما متوسطه ٢,٥ و٣,٤ و٢,٢ في المائة على التوالي في الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٥. وبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أقل البلدان نمواً ٤,٩ في المائة في الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٥ مقابل ٧,١ في المائة في الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩. ولا بدّ من إحراز تقدّم سريع إذا أريد لأقل البلدان نمواً أن تحقق هدف النمو السنوي بنسبة ٧ في المائة على الأقل في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعامل، ٢٠٠٠ – ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ – ٢٠١٦ (كنسبة مئوية)

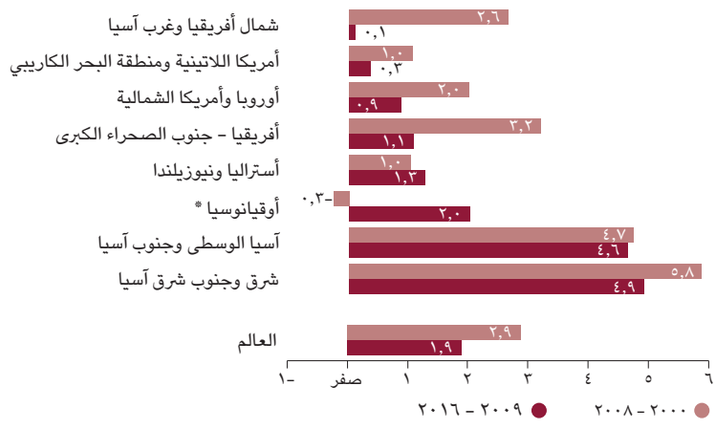

في جميع المناطق تقريباً، لا يزال نمو إنتاجية العمل أقل من المستوى الذي كان عليه قبل الأزمة المالية

تباطأ النمو في إنتاجية العمل — وهو يقاس بالناتج المحلي الإجمالي لكل عامل — بشكل حاد بعد الأزمة المالية التي وقعت في الفترة ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩، حيث ارتفع معدّل هذا النمو بنسبه سنوية متوسطة قدرها ١,٩ في المائة بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٦، مقارنة بنسبة ٢,٩ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٨. وشهدت جميع مناطق العالم تقريباً (باستثناء أوقيانوسيا ما عدا أستراليا ونيوزيلندا) تباطؤاً كبيراً، أبرزه في شمال أفريقيا وغرب آسيا، وأفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى، وأوروبا وأمريكا الشمالية. ويؤدي النمو في إنتاجية العمل إلى زيادة مستدامة في مستويات المعيشة والأجور الحقيقية. وبالتالي فإن التباطؤ فيه يمثل تطوراً سلبياً للاقتصاد العالمي ولعديد من أسواق العمل في جميع أنحاء العالم.

بطالة الشباب مشكلة تعمّ العالم كله

في عام ٢٠١٦، بلغ معدّل البطالة العالمي ٥,٧ في المائة، وهو تحسّن طفيف عن عام ٢٠١٠ (٦,١ في المائة). ومن المرجح أن تصيب البطالة النساء أكثر من الرجال في جميع الفئات العمرية. وفي عام ٢٠١٦، كان احتمال البطالة لدى الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاماً) أعلى منه لدى الكبار بثلاث مرات تقريباً، حيث بلغ معدّل بطالة الشباب ١٢,٨ في المائة أما معدل بطالة الكبار فقد بلغ ٤,٤ في المائة. وفي تلك السنة، كان أكثر من ربع الشباب في شمال أفريقيا وغرب آسيا وأكثر من ١٥ في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا وأمريكا الشمالية عاطلين عن العمل. وعلاوة على ذلك، ففي أكثر من ثلاثة أرباع البلدان التي تتوفر عنها البيانات، فإن أكثر من ١ من كل ١٠ شباب ليسوا في النظام التعليمي ولا يعملون. ويرجح أن تقع الشابات أكثر من الشباب الذكور ضمن هذه الفئة في ٧٠ في المائة تقريباً من البلدان التي لديها بيانات.

معدّلات البطالة، الشباب والكبار، ٢٠١٦ (كنسبة مئوية)

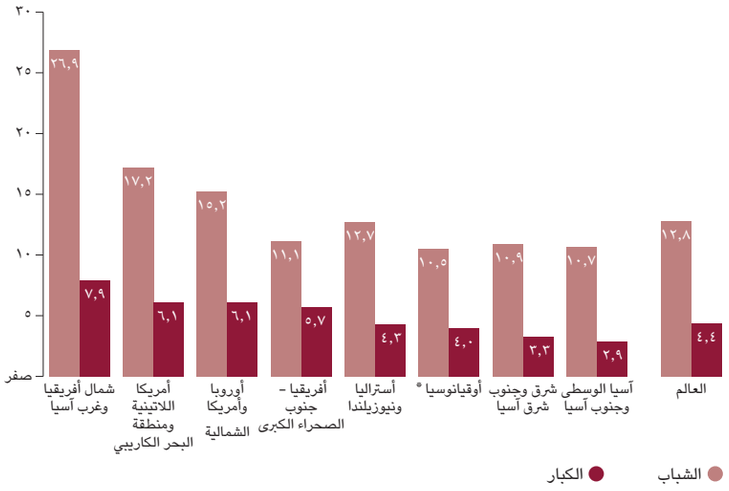

في حين أن الوضع آخذ في التحسن، فإن ١ من كل ١٠ أطفال لا يزالون يشاركون في عمل الأطفال

انخفض عدد الأطفال (تتراوح أعمارهم من ٥ سنوات إلى ١٧ سنة) الذين يعملون على الصعيد العالمي من ٢٤٦ مليوناً في عام ٢٠٠٠ إلى ١٦٨ مليوناً في عام ٢٠١٢. ومع ذلك، لا يزال عمل الأطفال يشكل مصدر قلق بالغ. وشارك حوالي ١ من كل ١٠ أطفال في جميع أنحاء العالم في عمل الأطفال في عام ٢٠١٢؛ وتعرّض أكثر من نصفهم (٨٥ مليون طفل) لأشكال خطرة من العمل. ويعمل نحو ٥٩ في المائة من العمال الأطفال في القطاع الزراعي: ففي الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٢، انخفض عدد الفتيات المشاركات في عمل الأطفال بنسبة ٤٠ في المائة، في حين أن نسبة الانخفاض المقابل لدى الأطفال الذكور بلغت ٢٥ في المائة. وشهدت أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى أعلى معدّل لعمل الأطفال، حيث شارك فيه أكثر من خُمس الأطفال (٢١,٤ في المائة أو ٥٩ مليوناً).

النسبة المئوية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و١٧ سنة المشاركين في عمل الأطفال، حسب الأعمال الخطرة والأعمال غير الخطرة، ٢٠٠٠ - ٢٠١٢

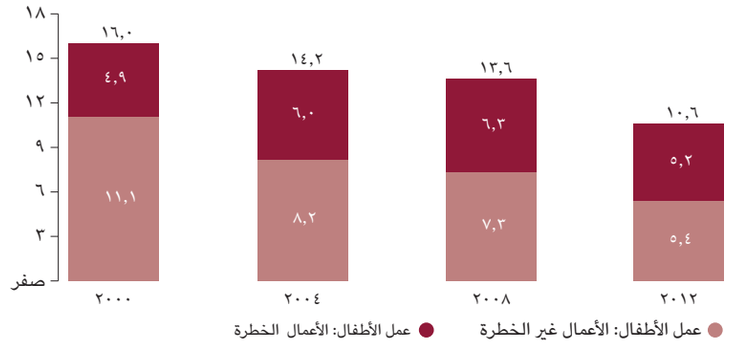

يوفر التوسّع السريع في أجهزة الصراف الآلي إمكانية الحصول على الخدمات المالية في كثير من المناطق التي تعاني من نقص الخدمات

يمكّـــن الحصول على الخدمات المالية الأفراد والشركات من إدارة التغيرات في الدخل، والتعامل مع تقلبات التدفقات النقدية، والحصول على الأصول، والقيام بالاستثمارات الإنتاجية. وعلى الصعيد العالمي، زاد الوصول إلى أجهزة الصراف الآلي بنسبة ٥٥ في المائة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥. ونمت فروع المصارف التجارية بنسبة ٥ في المائة خلال نفس الفترة، ويفسَّـر انخفاض نمو هذه المصارف بزيادة الوصول الرقمي إلى الخدمات المالية. وفي عام ٢٠١٥، كان هناك ٦٠ جهاز صراف آلي و١٧ فرع مصرف تجاري لكل ١٠٠ ٠٠٠ بالغ. وبالمقارنة مع المناطق الأخرى، فإن توافر ونمو هذين النوعين من الوصول منخفض نسبياً في أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى وأوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا. وفي الفترة ما بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٤، أصبح ٧٠٠ مليون بالغ من أصحاب الحسابات الجدد، وارتفعت حصة البالغين الذين لديهم حساب في مؤسسة مالية من ٥١ في المائة إلى ٦١ في المائة. وفي أستراليا ونيوزيلندا وأوروبا وأمريكا الشمالية، يكاد الوصول إلى أجهزة الصراف الآلي أن يكون شاملاً للجميع في حين أن عدد فروع المصارف التجارية شهد انخفاضاً.

عدد أجهزة الصراف الآلي وفروع المصارف التجارية لكل ١٠٠ ٠٠٠ من البالغين، ٢٠١٠ و٢٠١٥

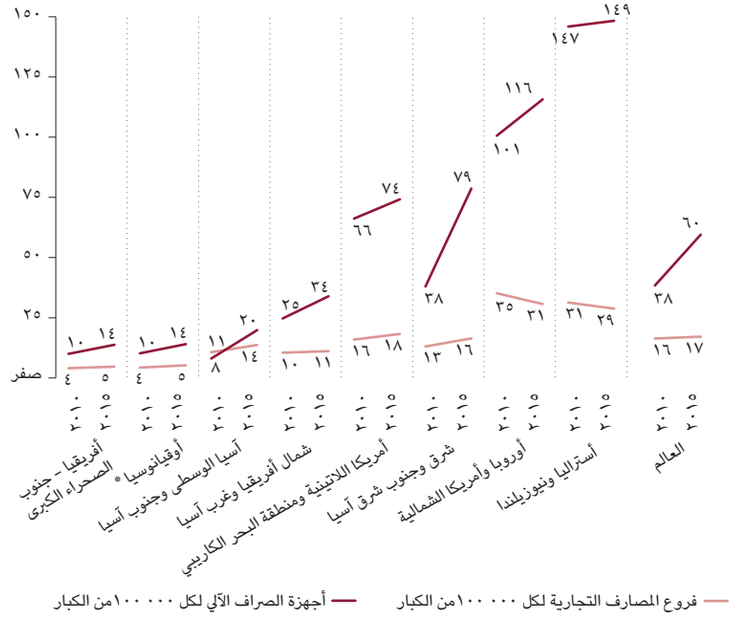

الهدف ٩: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

يمثل الاستثمار في البنية التحتية، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، ودعم التنمية التكنولوجية والبحث والابتكار ثلاث قوى دافعة للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ويمكن لهذه العوامل أن تساعد البلدان على الحدّ من الفقر عن طريق إيجاد فرص عمل، وتحفيز النمو، وتشجيع بناء وتحسين المرافق المادية الضرورية لسير الأعمال التجارية والمجتمع. وفي السنوات الأخيرة، تحققت تحسينات مطردة في مجالات التنمية المستدامة الثلاثة هذه جميعها. غير أنه يتعين تجديد الاستثمار في أقل البلدان نمواً لإقامة البنى التحتية وضمان مضاعفة حصة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي في تلك البلدان بحلول عام ٢٠٣٠.

نقل البضائع عن طريق السكك الحديدية والطرق البرية وجواً، ٢٠١٥
(بلايين الأطنان - الكيلومترات من الشحن)

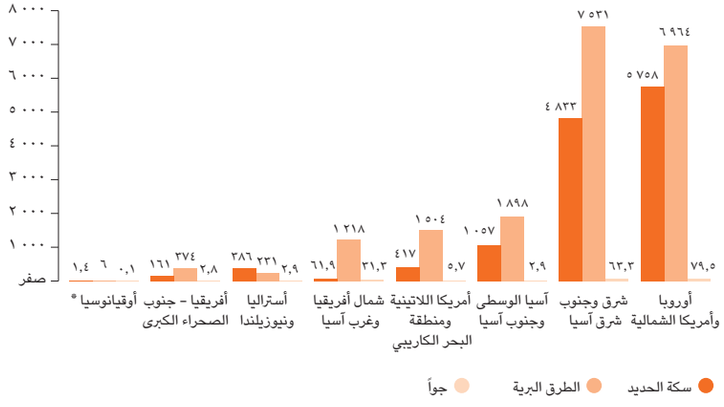

توفر خدمات النقل صلة حيوية بالأسواق العالمية، ولكنها لا تزال منقوصة في بعض المناطق

خدمات النقل الفعّالة تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية. وفي عام ٢٠١٥، قدر الأثر الاقتصادي العالمي (المباشر وغير المباشر) للنقل الجوي بنحو ٢,٧ تريليون دولار أمريكي، أيّ ٣,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ولا يزال النقل البري هو الشكل السائد لنقل البضائع على الصعيد العالمي، وهو ما يمثل ٦١ في المائة من المجموع. وتمثل أوروبا، وأمريكا الشمالية، وشرق وجنوب شرق آسيا، الجانب الأعظم من نقل البضائع (جميع وسائل النقل)، ولا تمثل أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا، وأفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى سوى جزء صغير من المجموع العالمي. ويتبع نقل الركاب نمطاً مماثلاً. وتمثل أقلّ البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية قدراً من السفر الجوي والشحن أقل بكثير، إذ لا تمثل كل مجموعة من مجموعات البلدان هذه إلاّ ١ في المائة إلى ٢,٧ في المائة من المجموع العالمي.

القيمة المضافة للصناعة التحويلية للفرد، ٢٠٠٥ و ٢٠١٦
(بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي لعام ٢٠١٠)

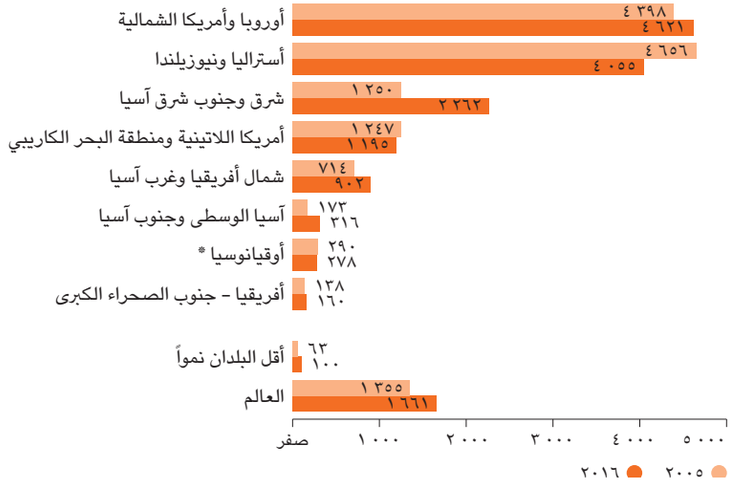

على الرغم من التقدّم المحرز، فإن أقل البلدان نمواً لا تزال متخلفة كثيراً في نمو الصناعة التحويلية

الصناعة التحويلية هي المحرّك الرئيسي للنمو الاقتصادي فهي تلبي الطلب المتزايد على السلع في جميع أنحاء العالم. وقد زاد الناتج الصناعي في معظم مناطق العالم، وارتفعت القيمة المضافة للصناعة التحويلية على الصعيد العالمي بنسبة ٢٢,٦ في المائة بالقيمة الحقيقية بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٦. ولكن في حين أن القيمة المضافة للصناعة التحويلية للفرد الواحد شهدت ارتفاعاً على الصعيد العالمي، فقد كان التصنيع الأوسع نطاقاً يعوقه تركيز الإنتاج المكثف في بلدان ومناطق بعينها. وقد أدّى ذلك إلى تفاوت ملحوظ، حيث تباينت الإنتاجية الصناعية على نطاق واسع بين المناطق الأكثر ثراء والأكثر فقراً. وفي عام ٢٠١٦، بلغ نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية ١٠٠ دولار أمريكي في السنة في أقل البلدان نمواً (مع أنها ارتفعت بنسبة ٥٩ في المائة بالقيمة الحقيقية منذ عام ٢٠٠٥)، مقارنة بـ ٤ ٦٢١ دولاراً أمريكياً في أوروبا وأمريكا الشمالية. ومع انتقال الإنتاج الصناعي من المناطق ذات الدخل المرتفع سعياً وراء خفض التكاليف، فإن من المتوقع أن تستفيد من ذلك البلدان التي تنخفض لديها حالياً مستويات القيمة المضافة للصناعة التحويلية للفرد.

يلاحظ انخفاض عام في كثافة انبعاثات الصناعة التحويلية عبر المناطق

تعمل الصناعة التحويلية باستمرار على تحسين أدائها في مجال الانبعاثات حيث تنتقل البلدان إلى صناعات أقل كثافة في استخدام الطاقة وإلى أنواع وقود وتكنولوجيات أكثر نظافة وتأخذ بسياسات أقوى في مجال كفاءة استخدام الطاقة. كما تحقق تخفيض مستويات الانبعاثات من خلال التغييرات الهيكلية وتنويع المنتجات في الصناعة التحويلية. وخلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٤، حققت جميع المناطق تقريباً انخفاضاً في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من التصنيع لكل وحدة من وحدات القيمة المضافة. وخلال هذه الفترة، خفضت أوروبا وأمريكا الشمالية من كثافة انبعاثاتها بنسبة ٣٦ في المائة، وطرأ الانخفاض في البلدان الصناعية العشر الأكبر جميعها. بيد أن هذه الاتجاهات الواعدة لا تنعكس في المستوى العالمي لكثافة الانبعاثات، نظراً لأن حصة كبيرة من القيمة المضافة العالمية انتقلت إلى البلدان ذات الأداء الضعيف فيما يتعلق بالانبعاثات.

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الصناعة التحويلية لكل وحدة من وحدات القيمة المضافة، ٢٠٠٠ و٢٠١٤ (كيلوغرام بالدولار الأمريكي الثابت لعام ٢٠١٠)

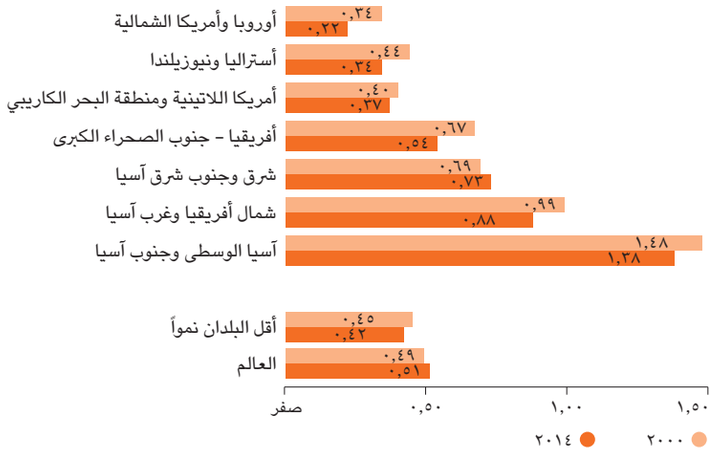

تواصل الاستثمارات العالمية في مجال البحث والتطوير نموها السريع، غير أن هناك تفاوتاً كبيراً لا يزال قائماً بين المناطق

في عام ٢٠١٤، بلغت الاستثمارات العالمية في مجال البحث والتطوير ١,٨ تريليون دولار أمريكي (بمعادل القوة الشرائية)، بعد أن كانت ٧٣٣ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٠. ويمثل ذلك معدّل نمو سنوي متوسط قدره ٤,٥ في المائة. ومن الناحية النسبية، خصص ١,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي للبحث والتطوير. ويخفي هذا الرقم اختلافات واسعة فيما بين المناطق. ففي أوروبا وأمريكا الشمالية، بلغ المتوسط ٢,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما في أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى، كانت النسبة ٠,٤ في المائة فقط. وتصرف نسبة كبيرة من نفقات البحث والتطوير كأجور ورواتب للباحثين والفنيين وموظفي الدعم، ولهذا السبب فإن الأرقام الخاصة بالباحثين تسير على نفس النمط. وعلى الصعيد العالمي، كان هناك ما يقرب من ١٠٩٨ باحثاً لكل مليون نسمة في عام ٢٠١٤، وتتراوح أعدادهم بين ٦٣ في أقل البلدان نمواً و٣ ٥٠٠ في أوروبا وأمريكا الشمالية.

نفقات البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠٠٠و٢٠١٤

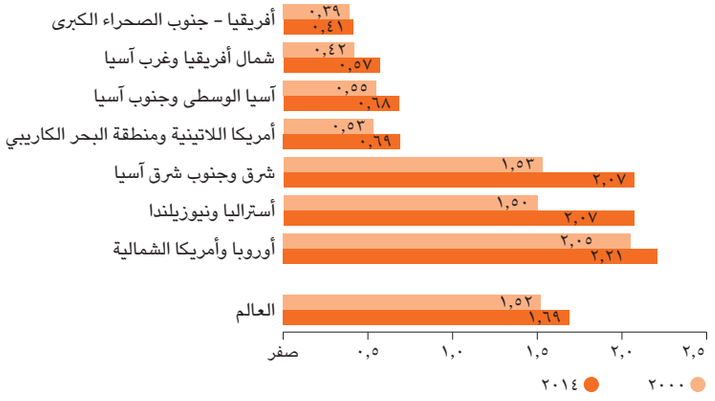

ملاحظة: لا يوجد ما يكفي من التغطية للبيانات الخاصة بأوقيانوسيا * لحساب المجموع الإقليمي.

أصبحت التغطية بواسطة إشارة خلوية متنقلة تعمّ العالم كله تقريباً

انتشرت الخدمات الخلوية المتنقلة بسرعة أكبر مما كان متوقعاً، مما مكن الأشخاص الذين يعيشون في مناطق لم تكن متصلة من قبل من الانضمام إلى مجتمع المعلومات العالمي. وبحلول عام ٢٠١٦، كانت الهواتف النقالة من الجيل الثاني(2G) عالمية تقريباً، حيث غطت ٩٥ في المائة من سكان العالم. وبلغت التغطية المتنقلة للجيل الثالث (3G) التي توفر وصولاً أسرع إلى الإنترنت وخدمات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ٨٤ في المائة على الصعيد العالمي. وفي أقل البلدان نمواً، يعيش حوالي ٨٥ في المائة من السكان في مناطق تغطيها إشارة خلوية متنقلة، كما يعيش ٥٢ في المائة منهم في مناطق تغطيها إشارة الجيل الثالث (3G).

عدد الأشخاص المشمولين بشبكة متنقلة، حسب التكنولوجيا، ٢٠٠٧ – ٢٠١٦ (بالبلايين)

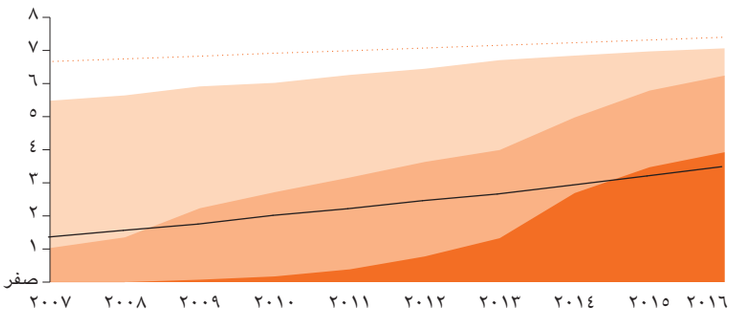

ملاحظة: التطور الطويل الأجل (LTE) هو معيار للاتصالات اللاسلكية العالية السرعة التي تسمح بسرعة أكبر من سرعة تقنيات الجيل الثالث (3G) ولكن دون أن تفي بالمعايير التقنية للخدمة اللاسلكية من الجيل الرابع (4G).

الهدف ١٠: الحدّ من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

كان التقدّم المحرز في الحدّ من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها متفاوتاً. وانخفض انعدام المساواة في الدخل في العديد من البلدان التي شهدت نمواً اقتصادياً متواصلاً، بينما ازداد في البلدان التي كان النمو فيها سلبياً. وفي الوقت نفسه، تستمر الحاجة إلى تعزيز صوت البلدان النامية في مجال اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية الدولية. وفي حين أن تحويلات العمال المهاجرين الدوليين يمكن أن تشكل شريان الحياة للأسر والمجتمعات المحلية في بلدانهم الأصلية، فإن ارتفاع تكلفة تحويل الأموال لا يزال يقلل من الفوائد.

متوسط معدّل النمو السنوي للاستهلاك الحقيقي للفرد أو للدخل في شريحة الـ ٤٠ في المائة الأدنى من السكان وفي مجموع السكان، ٢٠١١ - ٢٠١٥ (آخذ البيانات المتاحة)(كنسبة مئوية)

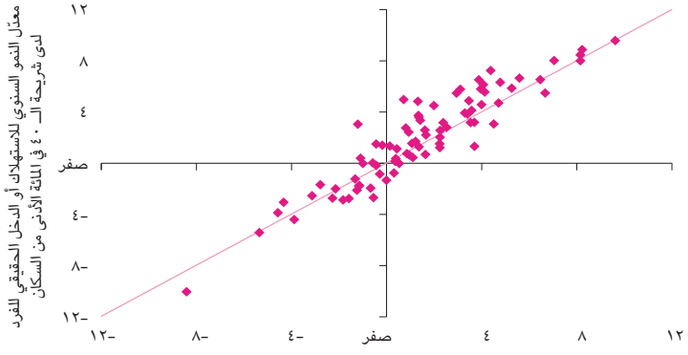

ملاحظة: الخط المدرج في الرسم البياني هو خط مرجعي يتيح للمرء أن يرى بسهولة ما إذا كان النمو في شريحة الـ ٤٠ في المائة الأدنى كان أكبر أو أقل من مجموع السكان. وهو لا يعبر عن الاتجاه.

ساعد النمو الاقتصادي المتواصل على الحدّ من انعدام المساواة في الدخل في العديد من البلدان

في الفترة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٥، ازداد الدخل و/أو الاستهلاك لشريحة الـ ٤٠ في المائة الأدنى من السكان بصورة أسرع من المعدّل الوطني في ٤٩ بلداً من أصل ٨٣ بلداً لديها بيانات (تمثل ثلاثة أرباع سكان العالم). وفي معظم البلدان التي نما فيها نصيب الفرد من الدخل/الاستهلاك خلال هذه الفترة، كان النمو أسرع لدى شريحة الـ ٤٠ في المائة الأدنى من السكان. وفي المقابل، فإن شريحة الـ ٤٠ في المائة الأدنى في معظم البلدان التي تقلص فيها نصيب الفرد من الدخل/الاستهلاك كان وضعها أشد سوءاً من مجموع السكان. ويشير ذلك إلى أن أولئك الذين ينتمون إلى شريحة الـ ٤٠ في المائة الأدنى يعانون من الضعف بشكل خاص أمام التغيرات الاقتصادية، وأن النمو المستدام للدخل أمر ضروري عموماً للحدّ من انعدام المساواة وكفالة الرخاء المشترك.

النسبة المئوية لحصة تصويت البلدان النامية ولحصتها من العضوية في منظمات دولية مختارة، ٢٠٠٠ و٢٠١٦

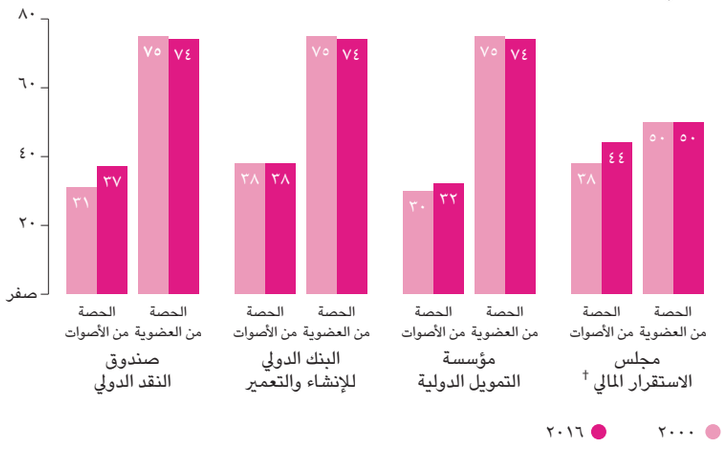

† تعود بيانات مجلس الاستقرار المالي لعامي ٢٠٠٠ و٢٠١٦. ولأغراض هذا التحليل فقط، تعرف البلدان النامية بأنها بلدان في مناطق نامية وفقاً للتصنيف M49.

زادت حقوق التصويت الخاصة بالبلدان النامية في بعض المنظمات الدولية، ولكنها لا تزال أقل بكثير من حصتها في العضوية

يعمل العديد من المنظمات والهيئات الدولية، بما في ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، في إطار نظام يعطي صوتاً واحداً لكل عضو من الأعضاء. على أن هناك آليات أخرى أكثر تعقيداً لصنع القرار. فعلى سبيل المثال، في البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية (كلاهما جزء من مجموعة البنك الدولي) لا تزال حصص تصويت البلدان النامية أقل بكثير من عضويتها ولم تزد كثيراً على مدى السنوات الـ ١٦ الماضية. وقد قامت منظمات أخرى، مثل صندوق النقد الدولي (من خلال إصلاح الحصص الذي أجراه مؤخراً) ومجلس الاستقرار المالي، بزيادة حصص تصويت البلدان النامية خلال هذه الفترة. بيد أنه يلزم مزيد من العمل لضمان توسيع وتعزيز أصوات البلدان النامية ومشاركتها في صنع القرار الاقتصادي الدولي ووضع القواعد والمعايير والإدارة الاقتصادية العالمية.

تستمر الأوساط التجارية الدولية في منح البلدان المنخفضة الدخل شروطاً للوصول أكثر ملاءمة

توسع نطاق المعاملة المعفاة من الرسوم الجمركية وشروط الوصول المؤاتية لصادرات أقل البلدان نمواً والبلدان النامية. وفي الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٥، زادت نسبة الخطوط الجمركية المقترنة بالإعفاء من الرسوم الجمركية على الصعيد العالمي للمنتجات الناشئة في البلدان النامية من ٤١ في المائة إلى ٥٠ في المائة؛ وبالنسبة للمنتجات منشؤها في أقل البلدان نمواً، ارتفعت النسبة من ٤٩ في المائة إلى ٦٥ في المائة. وتشير هذه الزيادات إلى أن المجتمع الدولي يواصل العمل على منح معاملة تفضيلية للبلدان ذات مستويات الدخل المنخفضة.

نسبة الخطوط الجمركية المطبقة على صادرات أقل البلدان نمواً والبلدان النامية التي لا تزيد الرسوم الجمركية على صادراتها عن الصفر، ٢٠٠٥ و٢٠١٠ و٢٠١٥

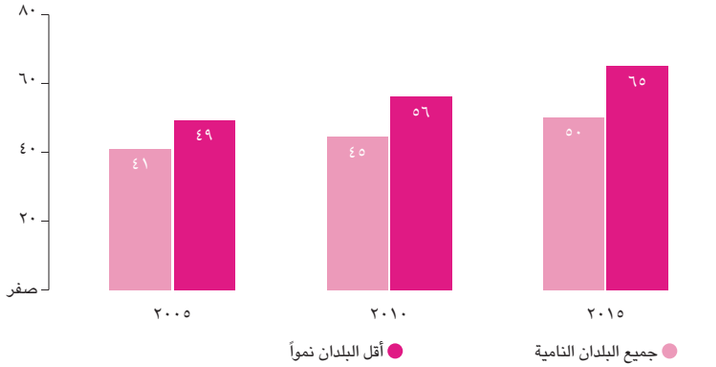

يتقلب مجموع تدفقات الموارد للبلدان النامية على نطاق واسع من سنة إلى أخرى

يشمل مجموع تدفقات الموارد من أجل التنمية المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى والتدفقات الخاصة والمنح الصافية المقدّمة من المنظمات غير الحكومية. وفي عام ٢٠١٥، كان مجموع تدفقات الموارد العالمية من أجل التنمية إلى البلدان النامية يزيد قليلاً عن ٣١٩ بليون دولار أمريكي. ويعزى الانكماش في عام ٢٠١٥ إلى حدّ كبير إلى انخفاض حاد في تدفقات الموارد الخاصة. وتلقت أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية أكثر من ١٠ في المائة من مجموع تدفقات الموارد من أجل التنمية في عام ٢٠١٥، مما يعتبر استمراراً لزيادات متسقة على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية. أما المنطقة التي حصلت على أكبر حصة من إجمالي تدفقات الموارد فهي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (أكثر بقليل من ١٠٠ بليون دولار أمريكي) بينما انخفضت التدفقات إلى شرق وجنوب شرق آسيا من حوالي ٨٠ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٠ إلى حوالي ٥٠ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٥.

مجموع تدفقات الموارد (صافي المدفوعات) من أجل التنمية، ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ و٢٠١٠ و٢٠١٥ (ببلايين الدولارات الأمريكية الجارية)

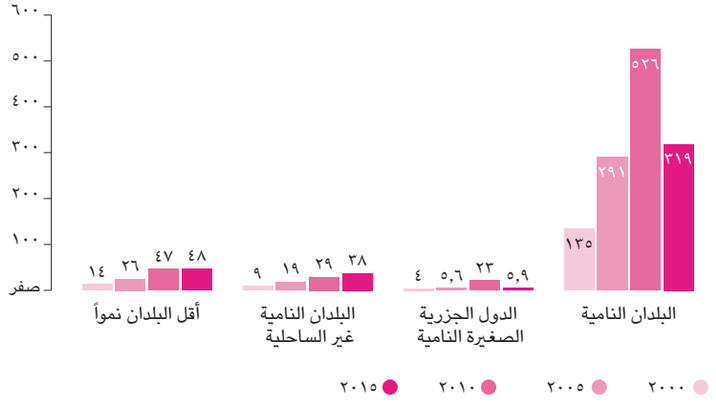

وفي حين أن التكنولوجيا تحفز على خفض التكاليف، فإن تكلفة إرسال التحويلات المالية لا تزال مرتفعة نسبياً

مع أن فوائد التحويلات التي يرسلها العمال المهاجرون الدوليون كبيرة، فإنها تتضاءل إلى حدّ ما بسبب ارتفاع تكلفة التحويل عموماً. وفي المتوسط، تتقاضى مكاتب البريد وشركات تحويل الأموال أكثر من ٦ في المائة من المبلغ المحول؛ وتتقاضى المصارف التجارية ١١ في المائة؛ أما المتوسط العالمي لتكلفة تحويل الأموال فهو يزيد قليلاً عن ٧ في المائة، وفقاً لأسعار التحويل العالمية التي يصدرها البنك الدولي. وفي حين أن تكلفة إرسال الأموال قد انخفضت تدريجياً منذ عام ٢٠٠٨، فإن الفئات الثلاث لمقدّمي خدمات التحويلات جميعها تتقاضى أكثر بكثير من الهدف المحدد بنسبة ٣ في المائة. أما تكلفة إرسال الأموال إلى الوطن باستخدام التكنولوجيات الجديدة والمحسّنة، مثل البطاقات المدفوعة مسبقاً والتحويل عبر شركات الهاتف النقال، فهي أقل (بين ٢ في المائة و٤ في المائة) ولكنها ليست متاحة بعد ولا تستخدم على نطاق واسع في العديد من ممرات التحويلات. وقد تساعد هذه التكنولوجيات الجديدة على خفض تكاليف إرسال التحويلات إلى بعض أفقر البلدان، حيث تميل التكاليف إلى الارتفاع. ويصدق هذا بصفة خاصة على بلدان أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى حيث يبلغ متوسط التكاليف حوالي ١٠ في المائة من المبلغ المرسل.

إجمالي متوسط تكلفة إرسال التحويلات من قبل مقدّمي خدمات التحويل، الربع الأول من عام ٢٠١٧ (كنسبة مئوية من المبلغ الإجمالي المرسل)

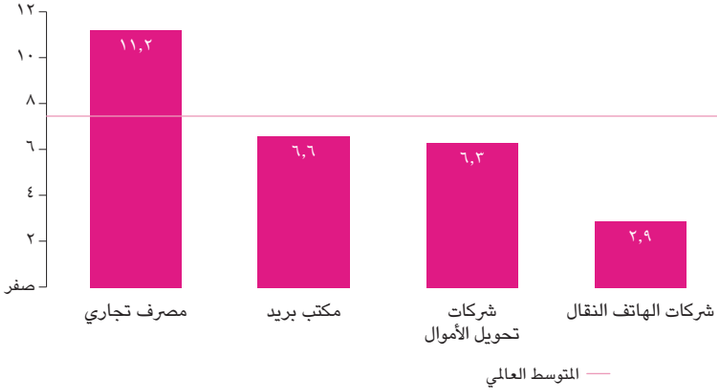

الهدف ١١: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

وتيرة النمو الحضري لم يسبق لها مثيل. ففي مطلع القرن، ولأول مرة في التاريخ، تجاوز عدد سكان الحضر عدد نظرائهم في المناطق الريفية، وبحلول عام ٢٠١٥، كان ما يقرب من ٤ بلايين من الناس — ٥٤ في المائة من سكان العالم — يعيشون في المدن. ومن المتوقع أن يصل هذا العدد إلى ٥ بلايين بحلول عام ٢٠٣٠. ويؤدي التوسع الحضري السريع إلى تحدّيات هائلة، تشمل فيما تشمله تزايد أعداد سكان الأحياء الفقيرة، وزيادة تلوث الهواء، وعدم كفاية الخدمات الأساسية والهياكل الأساسية، والتوسع الحضري غير المخطط له — مما يجعل المدن أكثر عرضة للكوارث. ومع ذلك، وبفضل التخطيط والإدارة الحضريين السليمين، يمكن أن تصبح المساحات الحضرية في العالم شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، فضلاً عن كونها محاور ديناميكية للابتكار والمشاريع.

النسبة المئوية لسكان الحضر الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة، ٢٠٠٠ و٢٠١٤

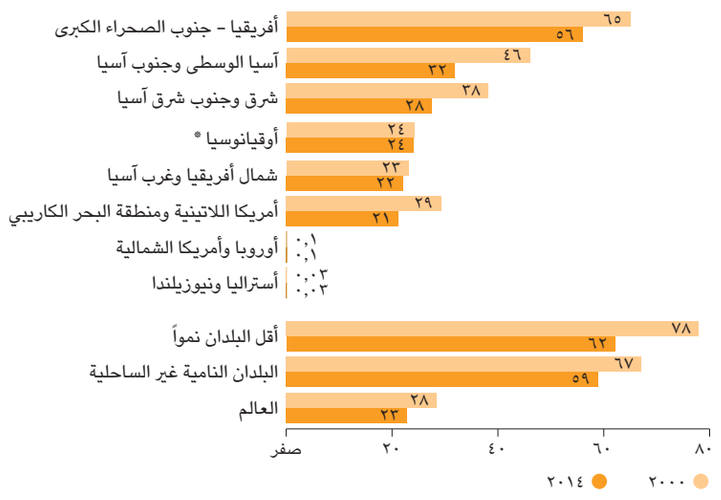

متوسط نسبة معدل استهلاك الأراضي إلى معدّل نمو السكان، ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ و ٢٠٠٠ - ٢٠١٥

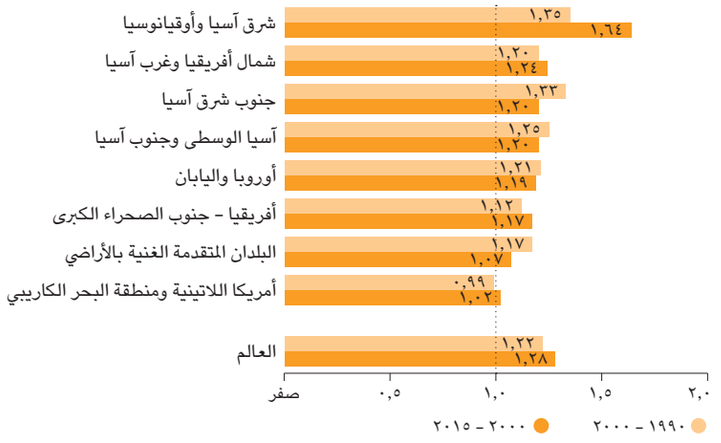

ملاحظة: يجمع هذا الرسم البياني بين المجموعات الإقليمية للتنمية المستدامة والمجموعات الإقليمية من موئل الأمم المتحدة. "أوروبا واليابان" تشمل الدول الأوروبية واليابان. وتشمل "البلدان المتقدمة الغنية بالأراضي" أستراليا وكندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية؛ ولا تشمل مجموعة "شرق آسيا وأوقيانوسيا" اليابان وأستراليا ونيوزيلندا.

انخفضت نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة بنسبة ٢٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٠، ولكن أعدادهم لا تزال تنمو

يعاني من الحرمان الشديد السكان الذين يعيشون في أحياء فقيرة، أو مستوطنات غير رسمية، أو مساكن غير ملائمة: فهم أكثر عرضة للاستبعاد — مكانياً واجتماعياً واقتصادياً — من الفرص التي يتمتع بها سكان المدن الآخرون. على أنه على مرّ السنين، أدّت السياسات والاستجابات البرنامجية من جانب الحكومات الوطنية والبلدية، والشركاء الإنمائيين الدوليين، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية، إلى تحسين ظروف الأحياء الفقيرة. وانخفضت نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة في جميع أنحاء العالم من ٢٨ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٣ في المائة في عام ٢٠١٤.

وعلى الرغم من هذه المكاسب، استمر العدد المطلق لسكان الأحياء الفقيرة في النمو بسبب تسارع التحضر والنمو السكاني وانعدام السياسات المناسبة فيما يتعلق بالأراضي والإسكان. وفي عام ٢٠١٤، كان ما يقدر بـ ٨٨٠ مليون من سكان الحضر يعيشون في أحياء فقيرة، مقارنة بـ ٧٩٢ مليوناً في عام ٢٠٠٠. وكانت ظروف العيش في مستويات متدنية والافتقار إلى الخدمات الأساسية على أشدها بالنسبة للأطفال والشباب وتقلصت إمكانات تمتعهم بالصحة الجيدة والتعليم، مما يمكن أن يخلف آثاراً على تطورهم المعرفي والاجتماعي ترافقهم طوال حياتهم. والأحياء الفقيرة أكثر انتشاراً في أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى حيث يعيش أكثر من نصف سكان المناطق الحضرية (٥٦ في المائة) في ظروف الأحياء الفقيرة.

يتجاوز التوسّع في الأراضي الحضرية النمو السكاني الحضري

مع انتقال أعداد أكبر من الناس إلى المناطق الحضرية، فإن حدود المدينة تتوسع عادة لاستيعاب السكان الجدد. إن فهم العلاقة بين التحولات السكانية والأراضي الحضرية يمكن أن يساعد واضعي السياسات والمخططين على ضمان أن تظل المدن منتجة اقتصادياً ومستدامة بيئياً. وفي الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٥، تجاوز التوسع في الأراضي الحضرية في جميع مناطق العالم نمو سكان الحضر — أيّ أن نسبة متوسط معدّل استهلاك الأراضي إلى معدّل النمو السكاني تزيد على الواحد. وارتفعت هذه النسبة من ١,٢٢ بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠ إلى ١,٢٨ بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥. وهذا يعني أن المدن أصبحت أقل كثافة مع نموها، وأن التوسع العمراني العشوائي بات يؤثر سلباً على استدامة التنمية الحضرية.

لا تصل الخدمات البلدية لجمع النفايات إلاّ إلى ٦٥ في المائة من سكان المدن في جميع أنحاء العالم

إن الإدارة السليمة للنفايات الصلبة — من خلال الحدّ من النفايات وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها وتحويلها إلى سماد وحرقها أو التخلص منها في مدافن القمامة — تشكل عنصراً أساسياً في المدن المستدامة. وعندما لا يتم تجميع النفايات الصلبة أو عندما تدار بطريقة غير سليمة، فإن من الممكن أن تنتهي في نهاية المطاف بسدّ المصارف أو التفسخ في مواقع تفريغ مفتوحة، مما يؤدي إلى جملة من الظروف غير الصحية. ومع توسع المدن وسكانها، فإن نفاياتهم الحضرية تتوسع هي أيضاً، مع أن التقديرات الكمية لا تزال صعبة. ووفقاً للبيانات الواردة من مدن في ١٠١ من البلدان من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٣، فإن الخدمات البلدية لجمع النفايات تصل إلى ما نسبته ٦٥ في المائة تقريباً من السكان. ويوجد أدنى معدّل للتغطية في أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى وآسيا الوسطى وجنوب آسيا، حيث تبلغ النسبة المقابلة حوالي ٤٠ في المائة. وفي العديد من المدن في هذه المناطق، يظل رمي النفايات في العراء ممارسة شائعة.

النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على الخدمات البلدية لجمع النفايات، ٢٠٠٩ – ٢٠١٣

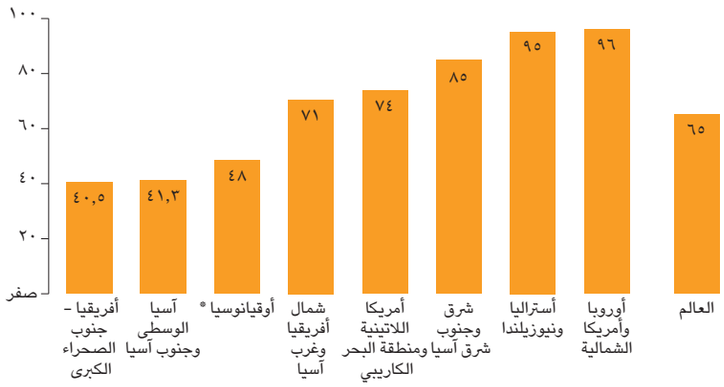

ملاحظة: تستند المعلومات الواردة في الرسم البياني إلى بيانات من مدن في ١٠١ من البلدان.

يشكل تلوث الهواء خطراً كبيراً على الصحة في معظم المدن حول العالم

هدد الهواء الملوث صحة معظم سكان المدن في جميع أنحاء العالم. وفي عام ٢٠١٤، كان ٩ من كل ١٠ أشخاص في المناطق الحضرية لا يتنفسون الهواء النقي، وفقاً لبيانات نموذجية مستمدة من التقديرات الفضائية والقياسات على مستوى الأرض في ٣ ٠٠٠ مدينة في ١٠٣ من البلدان. ويعني الهواء النظيف، في هذه الحالة، الهواء الذي يفي بالمبادئ التوجيهية السنوية لمنظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بجودة الهواء، والتي تحدد القيمة للجسيمات التي يقل قطرها عن ٢,٥ ميكرومتر (PM2.5) بـ ١٠ ميكروغرام لكل متر مكعب. وتوجد اختلافات هائلة بين المناطق: ففي أستراليا ونيوزيلندا، على سبيل المثال، يتنفس ١٠٠ في المائة من سكان المدن الهواء النظيف مقابل ٥٠ في المائة و٤٠ في المائة على التوالي من سكان المناطق الحضرية في أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا وفي أوروبا وأمريكا الشمالية. وفي مقابل ذلك، لم تستوفِ أيّ من المناطق الحضرية في بلدان أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى أو في البلدان الآسيوية المبادئ التوجيهية العالمية لنوعية الهواء في عام ٢٠١٤.

النسبة المئوية لسكان الحضر الذين يعيشون في المناطق التي تفي بالمبادئ التوجيهية السنوية لمنظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بجودة الهواء بالنسبة للجسيمات التي يقلّ قطرها عن ٢,٥ ميكرومتر (PM2.5)، ٢٠١٤

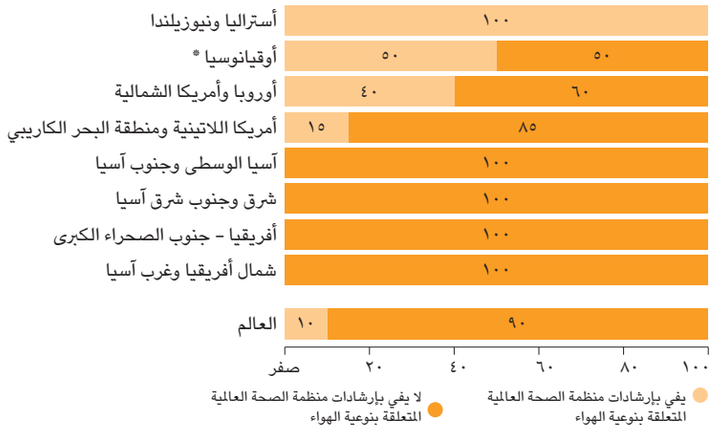

يجري أكثر من ٧٥ في المائة من البلدان تخطيطاً حضرياً منسقاً

توفر السياسات الحضرية الوطنية الهيكل والتنظيم لعملية التحضر في كثير من الأحيان. وعلى هذا النحو، تم تحديد هذه السياسات باعتبارها أساسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وبفضل المدخلات من المستويين الإقليمي والمحلي، يمكن لسياسة حضرية وطنية أو خطة إنمائية إقليمية أن تكفل بذل جهود منسقة بين جميع مستويات الحكومة وأن توفر أفضل فرصة للتحضر المستدام. وفي الوقت نفسه، تعزز هذه السياسات والخطط روابط أقوى بين المناطق الحضرية وشبه الحضرية والمناطق الريفية عن طريق الربط بين السياسات القطاعية التي تؤثر على الحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية. وحتى أيار/مايو ٢٠١٧، نفذ ١٤٩ بلداً (أو ٧٧ في المائة) سياسات حضرية على المستوى الوطني كلياً أو جزئياً، معظمها يتماشى مع المجالات ذات الأولوية المحدّدة في أهداف التنمية المستدامة.

النسبة المئوية للبلدان حسب المراحل المختلفة لتنفيذ سياسة حضرية وطنية، ٢٠١٧

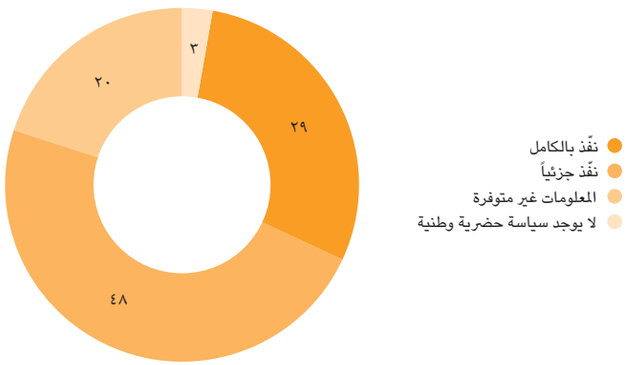

ملاحظة: تستند المعلومات الواردة في الرسم البياني إلى بيانات من ١٩٣ بلداً.

الهدف ١٢: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

تشكل أنماطُ الاستهلاك والإنتاج إدارةَ استخدام الموارد والآثار الاجتماعية والبيئية ذات الصلة، وهي بذلك تؤثر على الاستدامة. ويستخدم الإنتاج المستدام قدراً أقل من الموارد لتحقيق ناتج اقتصادي بنفس القيمة، كما أن الاستهلاك المستدام يقلل من الحاجة إلى الاستخراج المفرط للموارد. على أنه على مدى العقد الأول من هذا القرن، شهدت البصمة المادية ارتفاعاً على المستوى العالمي، وهذه البصمة تقيس كمية المواد الخام المستخرجة لتلبية الطلب النهائي على الاستهلاك عالمياً، وكذلك كمية المواد المستخدمة في عمليات الإنتاج. ويتطلب تحقيق هذا الهدف وجود أطر عمل وطنية قوية للاستهلاك والإنتاج المستدامين مدمجة في الخطط الوطنية والقطاعية، إلى جانب استدامة ممارسات الأعمال وسلوك المستهلك. كما يتطلب، أخيراً، التقيد بالمعايير الدولية المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة.

البصمة المادية، ٢٠٠٠ و٢٠١٠ (ببلايين الأطنان المترية)

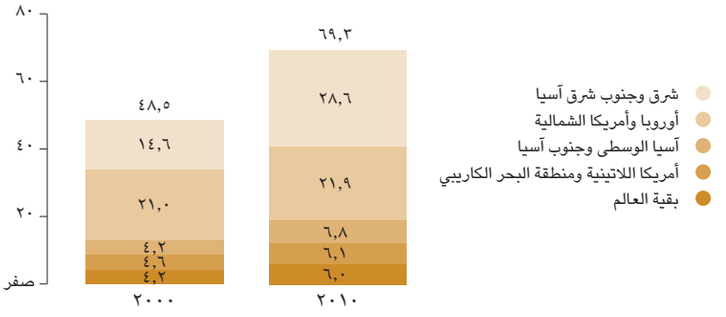

ملاحظة: فئة بقية العالم تشمل المناطق التي تقلّ البصمة المادية في كل منها عن ٤ بلايين طن متري. وتشمل هذه المناطق شمال أفريقيا وغرب آسيا، وأفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى، وأستراليا ونيوزيلندا، وأوقيانوسيا *. وبسبب التقريب، يمكن ألاّ تتفق الأرقام في الرسم البياني مع المجموع.

نصيب الفرد من البصمة المادية، ٢٠٠٠ و٢٠١٠ (بالطن المتري للفرد الواحد)

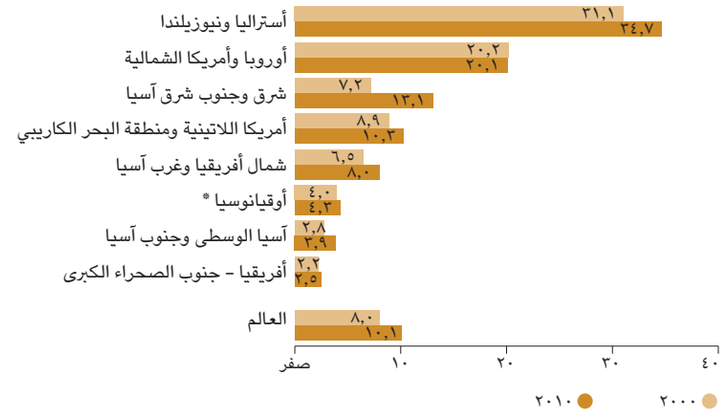

إن البصمة المادية لشخص ما في المناطق المتقدّمة النمو أعلى بكثير من بصمة الشخص المقابل في المناطق النامية

يشير مصطلح "البصمة المادية" إلى كمية المواد الخام المستخرجة عالمياً والمستخدمة لتلبية الطلب المحلي على الاستهلاك النهائي للبلد. وهو يسلط الضوء على حجم المواد الأوّلية المطلوبة عبر سلسلة التوريد بأكملها — المحلية والأجنبية — لتلبية احتياجات الاستهلاك. وعلى الصعيد العالمي، ارتفعت البصمة المادية من ٤٨,٥ بليون طن متري في عام ٢٠٠٠ إلى ٦٩,٣ بليون طن متري في عام ٢٠١٠. وشكلت منطقتان الجزء الأكبر من هذه البصمة: شرق وجنوب شرق آسيا (٢٨,٦ بليون طن متري) وأوروبا وأمريكا الشمالية (٢١,٩ بليون طن متري).

كما ارتفع نصيب الفرد من البصمة المادية العالمية من ٨ أطنان مترية للفرد في عام ٢٠٠٠ إلى ١٠,١ أطنان مترية للفرد في عام ٢٠١٠. وزادت البصمة المادية للفرد في جميع المناطق تقريباً، مما يعني أن العالم يحتاج الآن إلى المزيد من المواد الخام لإرضاء احتياجات الاستهلاك الفردي.

وفي عام ٢٠١٠، كان لأستراليا ونيوزيلندا أعلى نصيب للفرد من البصمة المادية (٣٥ طناً متريا لكل شخص)، بينما كان لدى أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى نصيب الفرد الأدنى (٢,٥ طن متري لكل شخص). وتتجاوز البصمة المادية للفرد في المناطق المتقدّمة النمو بكثير المناطق النامية. وبعبارة أخرى، فإن معظم المواد الخام المستخرجة عالمياً تخدم احتياجات الاستهلاك النهائي وعادات الأفراد في المناطق المتقدّمة النمو.

تمكنت معظم المناطق من خفض استخدام الموارد لكل وحدة إنتاج

يشير الاستهلاك المادي المحلي إلى كمية المواد المستخدمة في عمليات الإنتاج ضمن الاقتصاد. أما الاستهلاك المادي المحلي لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي فهو مقدار الموارد المطلوبة لإنتاج وحدة الناتج. وفي الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠، انخفض الاستهلاك المادي المحلي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في جميع المناطق باستثناء منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، ومنطقة شمال أفريقيا وغرب آسيا. وفي شرق وجنوب شرق آسيا، ازدادت تكلفة الاستهلاك المادي المحلي لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي من ٢,٠ إلى ٢,٧ كيلوغرام خلال تلك الفترة. ويرجع ذلك أساساً إلى الانتقال العالمي للصناعة التحويلية إلى هذه المنطقة وما أعقبه من تصنيع سريع. ونتيجة لذلك، زاد الاستهلاك المادي المحلي لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد العالمي من ١,٢ كيلوغرام إلى ١,٣ كيلوغرام. كما ارتفع الاستهلاك المادي المحلي خلال هذه الفترة من ٤٨,٧ بليون طن متري إلى ٧١ بليون طن متري، وشكلت منطقة شرق وجنوب شرق آسيا ٤٢ في المائة من جميع المواد المستهلكة في عام ٢٠١٠.

الاستهلاك المادي المحلي لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠٠٠ و٢٠١٠ (كيلوغرام لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي)

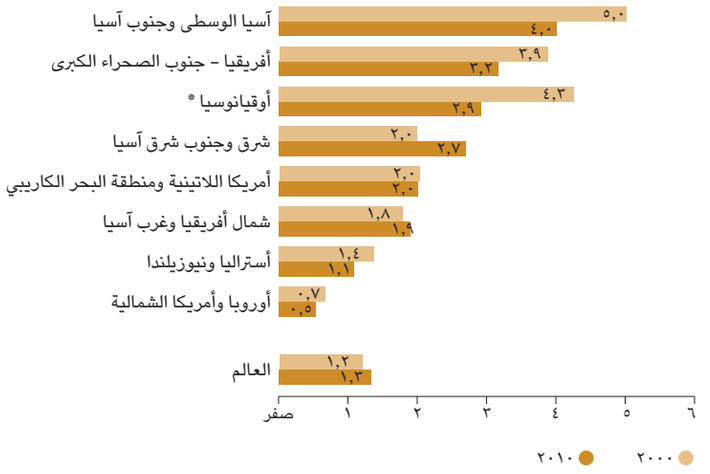

هناك بلدان كثيرة لا تزال غير قادرة على الوفاء الكامل بالتزاماتها المتعلقة بالإبلاغ بموجب الاتفاقات البيئية العالمية الرئيسية في مجال المواد الكيميائية والنفايات الخطرة

تواصل البلدان التصدّي لتلوث الهواء والتربة والمياه، وللتعرّض للمواد الكيميائية السامة بموجب مختلف الاتفاقات المتعددة الأطراف. وتشمل هذه الاتفاقات بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون، واتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة. وعلاوة على ذلك، فإن اتفاقية ميناماتا الجديدة بشأن الزئبق ستدخل حيز النفاذ في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٧. وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقريباً طرف في واحدة على الأقل من هذه الاتفاقيات، كما أن ١٥٧ من هذه الدول الأعضاء طرف في ثلاث منها. وبموجب التزامات الاتفاقيات الحالية، يطلب إلى البلدان أن تقدّم بانتظام تقارير عن البيانات والمعلومات المتعلقة بالنفايات الخطرة والملوثات العضوية الثابتة والمواد المستنفدة للأوزون. غير أنه خلال الفترة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤ لم يقدّم سوى ٥١ في المائة من الأطراف في اتفاقية ستكهولم و٥٧ في المائة من الأطراف في اتفاقية بازل و٧١ في المائة من الأطراف في اتفاقية روتردام، البيانات والمعلومات المطلوبة. وقد قدّمت جميع الأطراف في بروتوكول مونتريال تقاريرها المطلوبة.

معدّل إرسال التقارير في العالم † فيما يتعلق ببروتوكول مونتريال، واتفاقيات ستكهولم وبازل وروتردام، ٢٠١٠ - ٢٠١٤ (كنسبة مئوية)

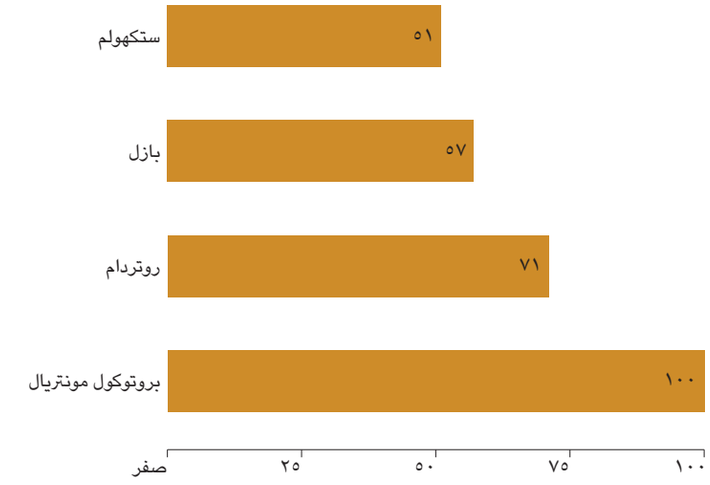

† يعرف معدل إرسال التقارير بأنه النسبة المئوية لجميع التزامات نقل البيانات والمعلومات من طرف ما على النحو المطلوب في كل اتفاق. وبموجب اتفاقية ستكهولم، ينبغي تقديم التقارير الوطنية كل أربع سنوات. وبموجب اتفاقية بازل، تقدم التقارير الوطنية سنوياً. وبموجب اتفاقية روتردام، لا يوجد شرط من هذا القبيل يتعلق بتقديم التقارير الوطنية. غير أن الأطراف ملزمة بتقديم القرارات المتعلقة باستيراد المواد الكيميائية المدرجة في الاتفاقية في المستقبل.

الهدف ١٣: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدّي لتغيّر المناخ وآثاره

يُحدث تغيّر المناخ بالفعل أثراً عميقاً مثيراً للقلق في جميع أنحاء العالم. فقد استمرت درجات الحرارة العالمية في الارتفاع في عام ٢٠١٦ مسجلة رقماً قياسياً جديداً بلغ نحو ١,١ درجة مئوية فوق فترة ما قبل التصنيع. وانخفض حجم الجليد البحري العالمي إلى ٤,١٤ ملايين كيلومتر مربع في عام ٢٠١٦، وهو ثاني أدنى مستوى تم تسجيله. وبلغت مستويات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي ٤٠٠ جزء في المليون. وسادت ظروف الجفاف في أنحاء كثيرة من العالم، متأثرة بظاهرة النينيو. وبالإضافة إلى ارتفاع منسوب مياه البحر ودرجات الحرارة العالمية، أصبحت الأحوال الجوية المتطرفة أكثر شيوعاً، كما أن الموائل الطبيعية مثل الشعب المرجانية آخذة في التراجع. وهذه التغيرات تؤثر على الناس في كل مكان، ولكنها تضر بشكل غير متناسب بالفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً. وهناك حاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات متضافرة لوقف تغيّر المناخ وتعزيز القدرة على الصمود أمام المخاطر المتفشية والمتزايدة المتعلقة بالمناخ.

عدد الأطراف التي صدقت على اتفاق باريس، وعدد الأطراف التي قدمت مساهمات محددة وطنياً، وإجمالي عدد الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، حزيران/يونيه ٢٠١٧

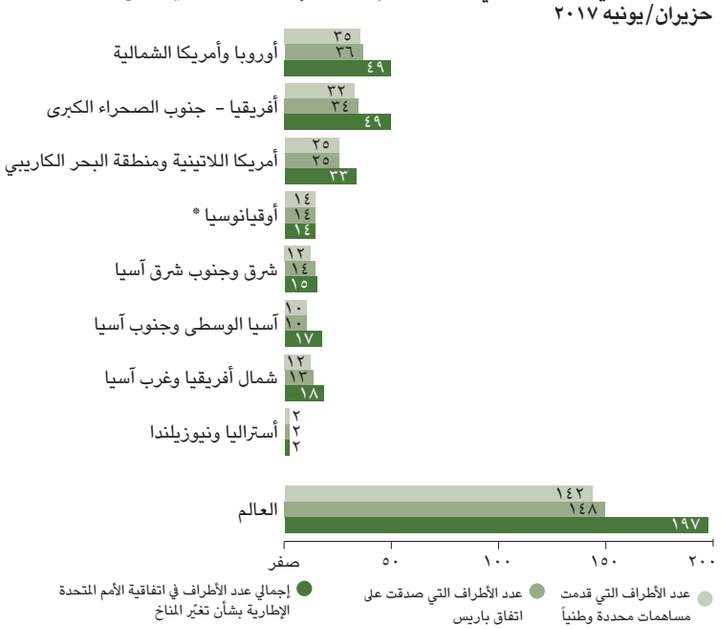

يكتسب التزام البلدان باتخاذ إجراءات تتعلق بالمناخ زخماً، الأمر الذي يتضح بدخول اتفاق باريس حيز النفاذ مبكراً

يجمع اتفاق باريس التاريخي الدول معاً لتعزيز الاستجابة لتغيّر المناخ. وهو يهدف إلى الحفاظ على مستوى ارتفاع درجة الحرارة العالمية هذا القرن أقل بكثير من ٢ درجة مئوية فوق مستويات فترة ما قبل الصناعة وأقرب ما يمكن إلى ١,٥ درجة، مع العمل في الوقت نفسه على بناء قدرة البلدان على الصمود أمام الآثار السلبية لتغيّر المناخ. وقد دخل الاتفاق حيز النفاذ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، مما يمثل تحولاً في التركيز نحو التنفيذ. كما أنه يشير إلى التزام الدول باتخاذ إجراءات في مجال المناخ والتنمية المستدامة، مع ترجمة أهداف اتفاق باريس إلى استراتيجيات قابلة للتنفيذ، وتحويل التدفقات المالية العالمية إلى مسارات منخفضة الكربون وقادرة على الصمود أمام تغيّر المناخ. وحتى ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧، صدق ١٤٨ طرفاً على اتفاق باريس. وبالتوازي مع الاتفاق، يجري العمل على وضع وتنفيذ مبادرات لتعزيز التدفقات المالية والتكنولوجيات وجهود بناء القدرات لدعم البلدان النامية والأكثر ضعفاً.

ومن المتوقع أن تقوم الأطراف في اتفاق باريس بإعداد مساهمات متعاقبة محددة وطنياً وتقديمها والحفاظ عليها. وتسلط هذه المساهمات الضوء على الأهداف والسياسات والأنشطة المرتبطة بالمناخ المخطط لها لمواجهة تغيّر المناخ. وتكشف المساهمات المحددة وطنياً المقدّمة حتى الآن عن وجود روابط بين جميع أهداف التنمية المستدامة. وهي تحدد الخطوط العريضة لنهج التنمية والإجراءات الرامية إلى خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وبناء القدرة على الصمود أمام تغيّر المناخ. وتبين المساهمات أن الحكومات تقوم بإدماج الإجراءات المتعلقة بالمناخ في استراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث إن هذه الإجراءات والاستراتيجيات تشكلان جزءًا لا يتجزأ من التنمية المستدامة. وحتى ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أرسل ١٤٢ طرفاً (١٤١ بلداً بالإضافة إلى المفوضية الأوروبية) أول المساهمات المحددة وطنياً إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ.

تقوم البلدان بإعداد وتنفيذ خطط وطنية للتكيف مع تغيّر المناخ وتعزيز القدرة على الصمود

صممت عملية خطط التكيف الوطنية لمساعدة البلدان النامية على تحديد احتياجاتها المتوسطة والطويلة الأجل فيما يتعلق بالتكيف مع آثار تغيّر المناخ، وعلى صياغة وتنفيذ استراتيجيات وبرامج تفي بتلك الاحتياجات. والعملية هذه مستمرة وتدريجية وتكرارية وتستند إلى نهج تشاركي يحركه البلد ويراعي الاعتبارات الجنسانية ويتسم بالشفافية الكاملة. ويساعد التنفيذ البلدان على الحدّ من تعرّضها لآثار تغيّر المناخ من خلال بناء القدرة على التكيف والصمود، وإدماج التكيف مع تغيّر المناخ في عمليات التخطيط الإنمائي واستراتيجياته. وحتى ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧، كانت سبعة بلدان قد أكملت وقدّمت أول صيغة لخطة عملها الوطنية؛ والعملية جارية في العديد من البلدان الأخرى. ومن المتوقع أن يتسارع التقدّم المحرز بدعم من صندوق المناخ الأخضر، المكلف بتقديم الدعم المعجل لأقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية في صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية.

عدد البلدان النامية التي اتخذت تدابير محدّدة لإرساء الأسس ولسد الفجوات في صياغة وتنفيذ خطط التكيّف الوطنية، ٢٠١٧

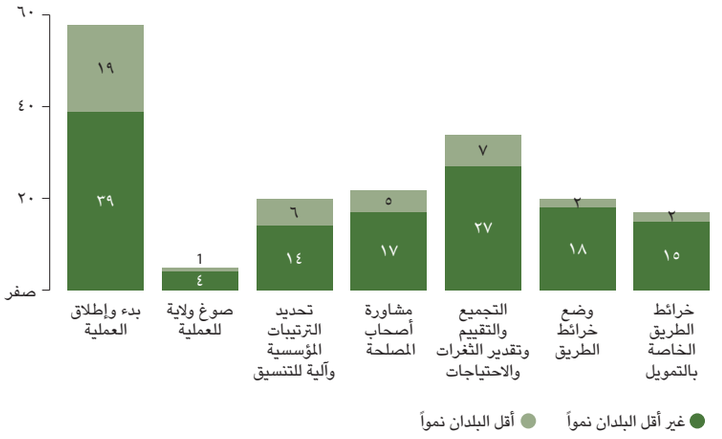

ملاحظة: التدابير السبعة المدرجة في المخطط تتوافق مع التدابير الأولى المدرجة في العنصر ألف من عملية صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية. وتشمل العناصر اللاحقة العناصر التحضيرية (العنصر باء) واستراتيجيات التنفيذ (العنصر جيم) والإبلاغ والرصد والاستعراض (العنصر دال). وتشير عبارة "غير أقل البلدان نمواً" إلى البلدان النامية الأطراف التي ليست من أقل البلدان نمواً.

ومن شأن الحدّ من مخاطر الكوارث أن يحدّ من ارتفاع الخسائر في الأرواح البشرية نتيجة أحداث صغيرة الحجم

بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥، توفي أكثر من ١,٦ مليون شخص في كوارث طبيعية أبلغ عنها دولياً، ويميل هذا الاتجاه نحو الارتفاع. وبما أن الوفيات كثيراً ما تتركز في كوارث مكثفة للغاية، فمن الصعب تصور الاتجاهات على فترات قصيرة نسبياً من الزمن. غير أن البيانات المتعلقة بالكوارث الصغيرة تظهر اتجاهاً ذا دلالة إحصائية نحو زيادة الوفيات في الأحداث التي يقل عدد الوفيات فيها عن ١٠٠ حالة وفاة. كما أظهرت دراسة مماثلة تأخذ في الاعتبار النمو السكاني اتجاهاً تصاعدياً. وتعكس الوفيات الناجمة عن الكوارث ليس فقط التعرّض للمخاطر بل أيضاً التقاء عوامل الضعف الأخرى، مثل ضعف الإدارة الحضرية، وتدهور البيئة، والافتقار إلى التأهب للكوارث، والفقر وعدم المساواة. وعلاوة على ذلك، فإن عوامل الخطر الأساسية هذه هي المسؤولة عن معظم الأمراض الناجمة عن الأخطار الطبيعية، وهي تميل إلى التأثير على الأسر والمجتمعات المحلية المنخفضة الدخل والشركات الصغيرة بشكل غير متناسب. وتشير البيانات إلى أن زيادة التركيز على الحدّ من مخاطر الكوارث هو استثمار حصيف لإنقاذ الأرواح.

العدد الإجمالي للوفيات الناجمة عن الأخطار الطبيعية (الأحداث الجيولوجية والأحوال الجوية الهيدرولوجية) التي أسفرت عن أقل من ١٠٠ حالة وفاة، ١٩٩٠ – ٢٠١٣

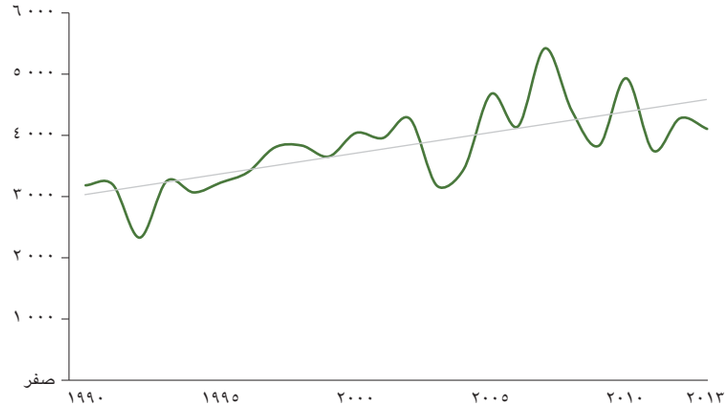

ملاحظة: تشمل الأحداث الجيولوجية الزلازل وحركة قشرة الأرض (الجافة) والنشاط البركاني. وتشمل الأحداث المتعلقة بالأحوال الجوية الهيدرولوجية الفيضانات والعواصف والانهيارات الأرضية ودرجات الحرارة المتطرفة والجفاف وحرائق الغابات.

تتفاقم مخاطر الكوارث بسبب الفقر وعدم المساواة والتدهور البيئي وضعف التخطيط الحضري

يتطلب الحدّ من المخاطر المرتبطة بالأخطار الطبيعية اتباع نهج شامل يمنع ظهور مخاطر جديدة ويقلل من المخاطر القائمة ويقوي القدرة على الصمود الاقتصادي والاجتماعي والصحي والبيئي. وعلى مدى العقد الماضي، أحرزت البلدان تقدّماً في إدارة أسوأ آثار الكوارث، وذلك أساساً من خلال تطوير مؤسسات وسياسات للحدّ من مخاطر الكوارث وتعزيز القدرة على التأهب للكوارث والاستجابة لها والإنذار المبكر بها. على أن التقدّم كان محدوداً في معالجة المحرّكات الكامنة وراء مخاطر الكوارث — من قبيل الفقر، وضعف التخطيط الحضري واستخدام الأراضي، وضعف إدارة البيئة والموارد، وتغيّر المناخ. وهكذا بدأت البلدان في تنفيذ استراتيجيات وطنية ومحلية للحدّ من مخاطر الكوارث تعالج في الوقت نفسه عوامل الخطر هذه أيضاً. ومن بين ٩٦ بلداً أبلغت عن البيانات، استخدمت جميعها تقييمات الأثر البيئي كآلية لمعالجة هذه العوامل. ومع ذلك، لم يستخدم سوى ٥١ بلداً المدفوعات مقابل خدمات النُظم الإيكولوجية كآلية يُعرف عنها أنها تشجع تحسين إدارة الأراضي وحماية الخدمات الإيكولوجية.

عدد البلدان التي لديها آليات للحدّ من عوامل مخاطر الكوارث الكامنة، ٢٠١٤ – ٢٠١٥

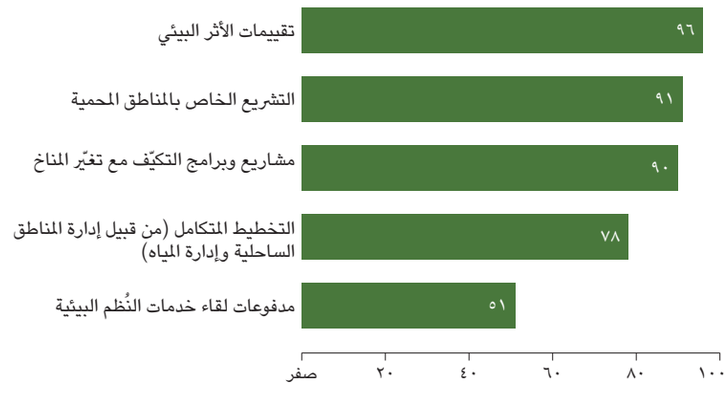

ملاحظة: استناداً إلى بيانات أبلغ عنها ٩٦ بلداً.

الهدف ١٤: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

تغطي المحيطات ما يقرب من ثلاثة أرباع الكوكب، وهي تضم أكبر نظام بيئي على الأرض. وتعتمد المجموعات السكانية الساحلية الهائلة الحجم في كل منطقة على المحيطات لتحصيل سبل العيش وتحقيق الازدهار. كما توفر المحيطات أيضاً خدمات بيئية لا تقدّر بثمن: فهي تولّـد نصف الأكسجين الذي نتنفسه، وتدعم ثروة من الموارد البحرية وتعمل كمنظم للمناخ. ومع ذلك، وعلى الرغم من أهميتها الحاسمة، فإن الآثار المتزايدة لتغيّر المناخ (بما في ذلك تحمّـض المحيطات) والصيد المفرط والتلوث البحري، تعرّض للخطر التقدّم المحرز في حماية محيطات العالم. وتعتبر الدول الجزرية الصغيرة النامية الأكثر عرضة للخطر. ونظراً لطبيعة المحيطات العابرة للحدود، تتطلب إدارة الموارد البحرية تدخلات على جميع المستويات (الوطنية والإقليمية والعالمية) للتخفيف من حدة التهديدات.

النسبة المئوية للمناطق البحرية الواقعة ضمن نطاق الولاية الوطنية (صفر - ٢٠٠ ميل بحري) التي تغطيها المناطق المحمية، ٢٠١٧

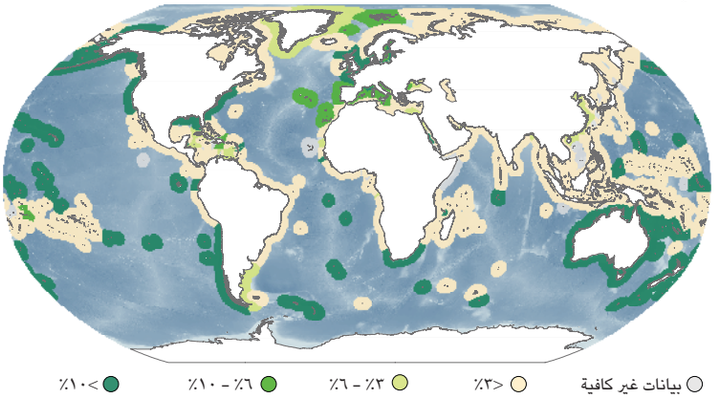

ملاحظة: خريطة العالم هي لأغراض توضيحية فقط ولا تعني التعبير عن أيّ رأي مهما كان يتعلق بالوضع القانوني لأيّ بلـد أو إقليم، أو بشأن تعيين حدود البلدان أو الأقاليم أو تخومها.

متوسط النسب المئوية لكل موقع هام من مواقع مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية البحرية تغطيه المناطق المحمية، ٢٠٠٠ و٢٠١٧

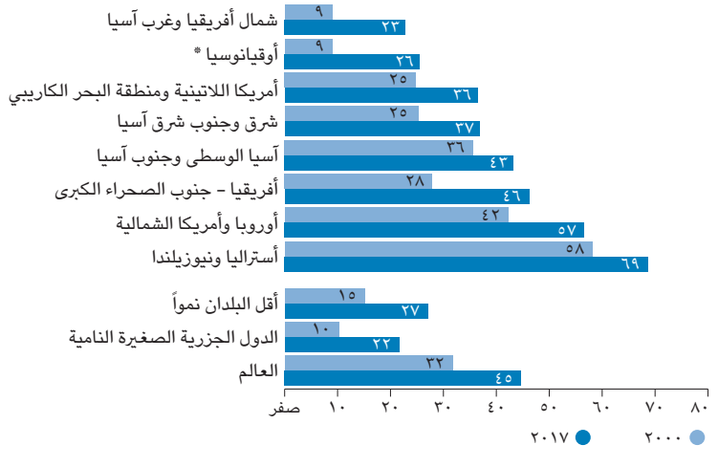

ملاحظة: تحسب الأرقام لكل منطقة كنسبة من كل منطقة رئيسية للتنوع البيولوجي تغطيها المناطق المحمية، ويؤخذ متوسط النسب في جميع مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية ضمن المنطق المعنية.

تستمر الجهود المبذولة في بعض البلدان في تحقيق تقدّم كبير في توسيع مدى المناطق المحمية البحرية

تشكل المناطق المحمية البحرية التي تدار بفعالية وتتوفر لها الموارد الجيدة آليات هامة لحماية الحياة في المحيطات. وفي عام ٢٠١٧، تغطي المناطق المحمية ١٣,٢ في المائة من البيئة البحرية الخاضعة للولاية الوطنية (حتى ٢٠٠ ميل بحري من الشاطئ)، و٠,٢٥ في المائة من البيئة البحرية خارج نطاق الولاية الوطنية، و٥,٣ في المائة من مجموع مساحة المحيطات العالمية. وعلى الصعيد العالمي، توسعت المناطق البحرية المحمية توسعاً كبيراً منذ عام ٢٠٠٠، عندما لم يكن يحظى بالحماية إلاّ ما نسبته ١,٧ في المائة من المناطق البحرية العالمية. ويرجع هذا النمو إلى إنشاء مواقع جديدة، وتوسيع المواقع القائمة، ومساهمات عدة إضافات واسعة النطاق. ويرجع جزء كبير من الزيادة على مدى السنوات القليلة الماضية إلى هذه المواقع الإضافية الكبيرة، ولا سيما قبالة سواحل أستراليا وبالاو وشيلي ونيوزيلندا والولايات المتحدة وغيرها.

ولتحقيق الفوائد المرجوة الطويلة الأجل في مجال حماية الطبيعة، يتعين أن تكون هذه المناطق المحمية قادرة على حماية مواقع للتنوع البيولوجي الهامة. ومن الأمثلة على هذه المناطق مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية. وعلى الصعيد العالمي، ارتفع متوسط تغطية مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية البحرية بالمناطق المحمية من ٣٢ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٥ في المائة في عام ٢٠١٧، وهو ما يمثل زيادة أكبر من ٤٠ في المائة. وتوفر تغطية مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية البحرية بالمناطق المحمية أعلى تغطية في أستراليا ونيوزيلندا (٦٩ في المائة)، وأوروبا وأمريكا الشمالية (٥٧ في المائة). أما النسبة الأدنى للتغطية هذه فهي في الدول الجزرية الصغيرة النامية (٢٢ في المائة) وشمال أفريقيا وغرب آسيا (٢٣ في المائة).

يهدد الصيد المفرط نحو ثلث الأرصدة السمكية في العالم

تعد مصائد الأسماك مصدراً للغذاء وسبل العيش لبلايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فهي أيضاً معرّضة بشدة للتدهور البيئي وتغيّر المناخ والصيد المفرط. وإذا لم تتوفر الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك وبقيت تتعرّض للصيد المفرط، فإن إنتاج الأغذية سيتناقص، كما سيتعطل عمل النُظم الإيكولوجية، وبالتالي فإن التنوع البيولوجي سيكون عرضة للخطر. وعلى المستوى العالمي، ارتفعت نسبة الأرصدة السمكية البحرية التي تعرّضت للصيد المفرط — أيّ بنسبة غير مستدامة بيولوجياً — من ١٠ في المائة في عام ١٩٧٤ إلى ٣١ في المائة في عام ٢٠١٣. غير أن هذا الاتجاه تباطأ ويبدو أنه قد استقر بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٣. ومن بين الأنواع العشرة الأكثر إنتاجية في المصائد الطبيعية البحرية في عام ٢٠١٣، كانت الأكثرية تخضع للصيد بمستوى إنتاجيتها الكاملة، في حين أن بعض الأرصدة تعرّضت للصيد المفرط. وعلى سبيل المثال، يعتبر سمك القد الأطلسي خاضعاً للصيد المفرط في شمال غرب المحيط الأطلسي؛ وقد وُضع ٤١ في المائة من أنواع التونة الرئيسية في نفس الفئة. وتتطلب الأرصدة الخاضعة للصيد المفرط خططاً إدارية صارمة لإعادة بناء وفرة الأرصدة إلى مستويات إنتاجيتها الكاملة والمستدامة بيولوجياً.

النسبة المئوية للأرصدة السمكية ضمن المستويات المستدامة بيولوجياً والمستويات غير المستدامة بيولوجياً، ١٩٧٤ - ٢٠١٣

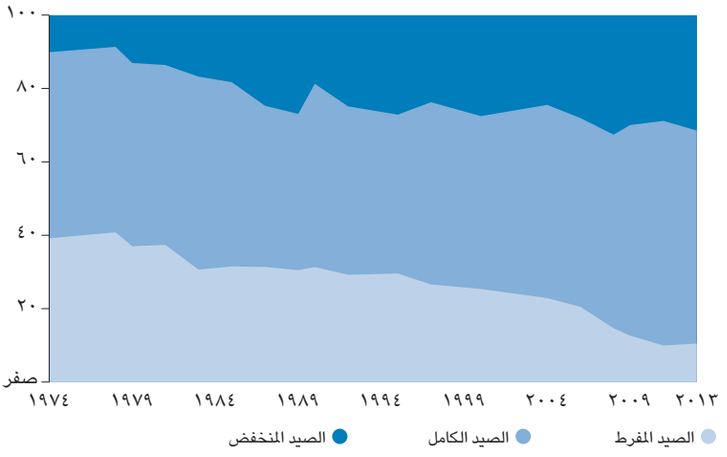

ملاحظة: تعتبر الأسماك التي يتم صيدها دون مستوى إنتاجيتها (الصيد المنخفض) أو بمستوى إنتاجيتها الكاملة (الصيد الكامل) ضمن المستويات المستدامة بيولوجياً. وتعتبر الأرصدة المعرضة للصيد المفرط أرصدة غير مستدامة بيولوجياً.

تهدد زيادة مستويات تحمّض المحيطات النُظم الإيكولوجية البحرية في جميع أنحاء العالم

تستوعب المحيطات نسبة تصل إلى ٣٠ في المائة من الانبعاثات السنوية لثاني أكسيد الكربون الناجمة عن النشاط البشري، مما يساعد على التخفيف من ارتفاع غازات الاحتباس الحراري. ومع ذلك، تأتي هذه الفائدة بتكلفة بيئية حادة: فثاني أكسيد الكربون الذي تستوعبه المحيطات يغير كيمياء الكربونات في المياه، مما يؤدي إلى زيادة حموضة مياه البحر (انخفاض الأس الهيدروجيني) وانخفاض حالة تشبع الأراغونيت. ويمكن أن تؤدي هذه الشروط المتغيرة إلى ضعف كبير في الأصداف والهياكل العظمية للعديد من الأنواع البحرية (مثل الشعب المرجانية والرخويات الصدفية التي تستخدم الأراغونيت لبناء أصدافها). وتهدد هذه الآثار قدرة النُظم الإيكولوجية البحرية على الصمود، ولا سيما الشعب المرجانية، ويمكن أن تعرّض شبكة الأغذية البحرية للخطر.

وقد كشفت دراسات أجريت في عرض المحيط والمواقع الساحلية حول العالم أن المستويات الحالية للحموضة البحرية قد زادت في المتوسط بنحو ٢٦ في المائة منذ بداية الثورة الصناعية (انخفاض الأس الهيدروجيني ٠,١) وأن الحياة البحرية تتعرّض لشروط لا تدخل في عداد التقلبات الطبيعية التي كانت تتعرّض لها في الماضي، وذلك في جميع مواقع الدراسات في جميع أنحاء العالم. وفي بعض المناطق، تتضخم هذه التغيرات بسبب عمليات طبيعية مثل ارتفاع مياه القاع إلى السطح (غالباً ما تأتي هذه المياه من الأعماق باتجاه السطح وتكون باردة وغنية بثاني أكسيد الكربون وبالمغذيات)، مما يؤدي إلى شروط خارج نطاق الحدود الدنيا ذات الصلة بيولوجياً.

ومع ارتفاع مستويات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، تشير التقديرات إلى أن حموضة المحيطات يمكن أن تزيد بنسبة ١٥٠ في المائة بحلول عام ٢١٠٠، مما يؤدي إلى انخفاض في الأس الهيدروجيني يصل إلى ٠,٤. وفي حين أن حجم مدخلات الكربون أمر مهم، فإن السرعة التي يحدث فيها تحمض المحيطات — أسرع من أيّ وقت مضى منذ العصر الجليدي الأخير — ستكون أشد إجهاداً. وقد يتطلب الأمر عشرات الآلاف من السنين لكي يعود الأس الهيدروجيني للمحيطات إلى الشروط التي كانت سائدة قبل التصنيع. فبدون الوقت الكافي لتخفيف عواقب تحمّض المحيطات، فإن شدة التغيّر وسرعته سيزيدان من مخاطر صحة المحيطات.

إذا لم يتمكن العالم من بذل جهود متضافرة في هذه المضمار، فإن إغناء (إتخام) المياه الساحلية بالمغذيات سيزداد في خُمس النُظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة بحلول عام ٢٠٥٠

تشير الاتجاهات العالمية إلى استمرار تدهور المياه الساحلية بسبب التلوث والإغناء (الإتخام) بالمغذيات (أيّ وجود المغذيات بشكل مفرط في المياه، مما يرجع في كثير من الأحيان إلى الجريان السطحي من الأرض، مما يتسبب في نمو نباتي مكثف وهلاك الحياة الحيوانية نتيجة لنقص الأكسجين). وكثيراً ما يرتبط ارتفاع حجم المجموعات السكانية الحضرية والإنتاج الزراعي المكثف أو الثروة الحيوانية المكثفة بالإغناء (الإتخام) الساحلي بالمغذيات. ومن بين ٦٣ من النُظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة التي جرى تقييمها في إطار برنامج تقييم المياه العابرة للحدود، يصنف ١٦ في المائة منها في فئات التعرّض "العالي" أو "الأعلى" للإغناء (الإتخام) بالمغذيات، ولا سيما من مياه المجاري والزراعة. وتقع هذه النُظم أساساً قبالة سواحل أوروبا الغربية، وجنوب وشرق آسيا، وفي خليج المكسيك. ولا تزال معظم النُظم الإيكولوجية البحرية الرئيسية مصنفة ضمن فئة المخاطر "الأقل" أو "المنخفضة". ولكن من المقدر بحلول عام ٢٠٥٠، أن تزداد نسبة الإغناء (الإتخام) بالمغذيات في ٢١ في المائة من هذه النُظم الإيكولوجية الساحلية الكبيرة. ولمواجهة هذه المخاطر، يجب خفض مدخلات المغذيات من خلال معالجة مياه المجاري ومن خلال مبادرات تعالج الممارسات الزراعية.

المؤشر المدمج لخطر المغذيات للنُظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة، على النحو المتوقع حتى عام ٢٠٥٠

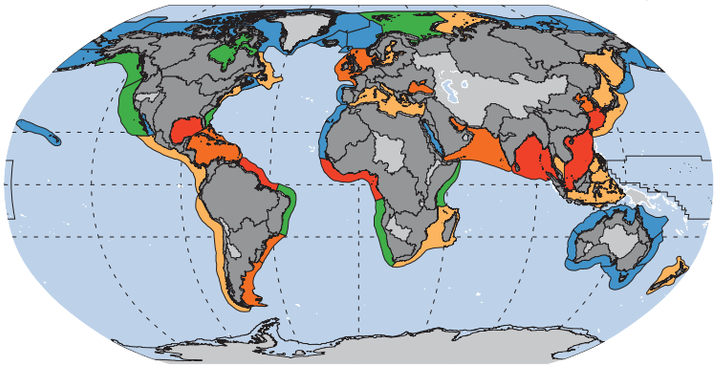

أدنى منخفض متوسط عال أعلى لا توجد بيانات

ملاحظة: خريطة العالم هي لأغراض توضيحية فقط ولا تعني التعبير عن أيّ رأي مهما كان يتعلق بالوضع القانوني لأيّ بلـد أو إقليم، أو بشأن تعيين حدود البلدان أو الأقاليم أو تخومها.

الهدف ١٥: حماية النُظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحّر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

يمكن أن تساعد النُظم الإيكولوجية المحمية والمرممة والتنوع البيولوجي الذي تدعمه في التخفيف من آثار تغيّر المناخ وتوفير قدر أكبر من القدرة على الصمود في مواجهة الضغوط البشرية المتنامية والكوارث المتزايدة. كما أن النُظم الإيكولوجية الصحية تنتج فوائد متعددة لجميع المجتمعات المحلية: فهي توفر الهواء النظيف والماء والغذاء والمواد الخام والأدوية، على سبيل المثال لا الحصر. وحتى الآن، كان التقدّم المحرز متفاوتاً في مجالات الحفاظ على النظم الإيكولوجية البرية واستخدامها المستدام وحماية التنوع البيولوجي. وقد تباطأت وتيرة فقدان الغابات، واستمرت التحسينات في إدارة الغابات على نحو مستدام وفي حماية المناطق التي لها أهميتها بالنسبة للتنوع البيولوجي. ومع ذلك، فإن تسارع فقدان التنوع البيولوجي، إلى جانب استمرار الصيد والاتجار غير المشروعين في الحياة البرية، أمر يدعو للقلق. وعلاوة على ذلك، فإن نحو خُمس مساحة اليابسة الأرضية التي تغطيها النباتات، في الفترة من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠١٣، ما فتئت تظهر اتجاهاً نحو التراجع فيما يتعلق بإنتاجيتها. إن تدهور التربة والأراضي يقوض أمن جميع البلدان وتنميتها.

بات المزيد من مناطق التنوع البيولوجي الأساسية يخضع للحماية، مع أن التقدّم المحرز تباطأ في السنوات الأخيرة

على الصعيد العالمي، تغطي المناطق المحمية ١٥ في المائة من بيئات الأرض والمياه العذبة. ويمكن لهذه المناطق أن تؤدي دوراً حاسماً في تحقيق التنمية المستدامة إذا ما أديرت بفعالية وكانت مواقعها استراتيجية. وحماية مناطق التنوع البيولوجي الأساسية — التي تسهم بشكل كبير في التنوع البيولوجي العالمي — ضرورية لتعزيز إدارة الموارد الطبيعية وحفظ التنوع البيولوجي. وقد تم حتى الآن تحديد أكثر من ١٥ ٠٠٠ منطقة تنوع بيولوجي أساسية في جميع أنحاء العالم.

وتعد حماية المواقع الرئيسية المهمة للتنوع البيولوجي الخاص بالأرض والمياه العذبة والجبال أمراً حيوياً لضمان الاستخدام المستدام والطويل الأجل لهذه الموارد الطبيعية المختلفة. وعلى الصعيد العالمي، ازداد متوسط تغطية مناطق التنوع البيولوجي الأساسية من الأرض والمياه العذبة والجبال بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٧ من ٣٥ إلى ٤٧ في المائة، ومن ٣٢ إلى ٤٣ في المائة، ومن ٣٩ إلى ٤٩ في المائة على التوالي. وفي حين أن هذا الاتجاه التصاعدي مشجع، فإن النمو مؤخراً في مناطق التنوع البيولوجي الأساسية التي تغطيها مناطق محمية كان متواضعاً، فالزيادة كانت ١ إلى ٢ نقطة مئوية فقط منذ عام ٢٠١٠.

متوسط نسبة مناطق التنوع البيولوجي الأساسية من الأرض والمياه العذبة الداخلية والجبال المغطاة بالمناطق المحمية، ٢٠٠٠ و٢٠١٠ و٢٠١٧ (كنسبة مئوية)

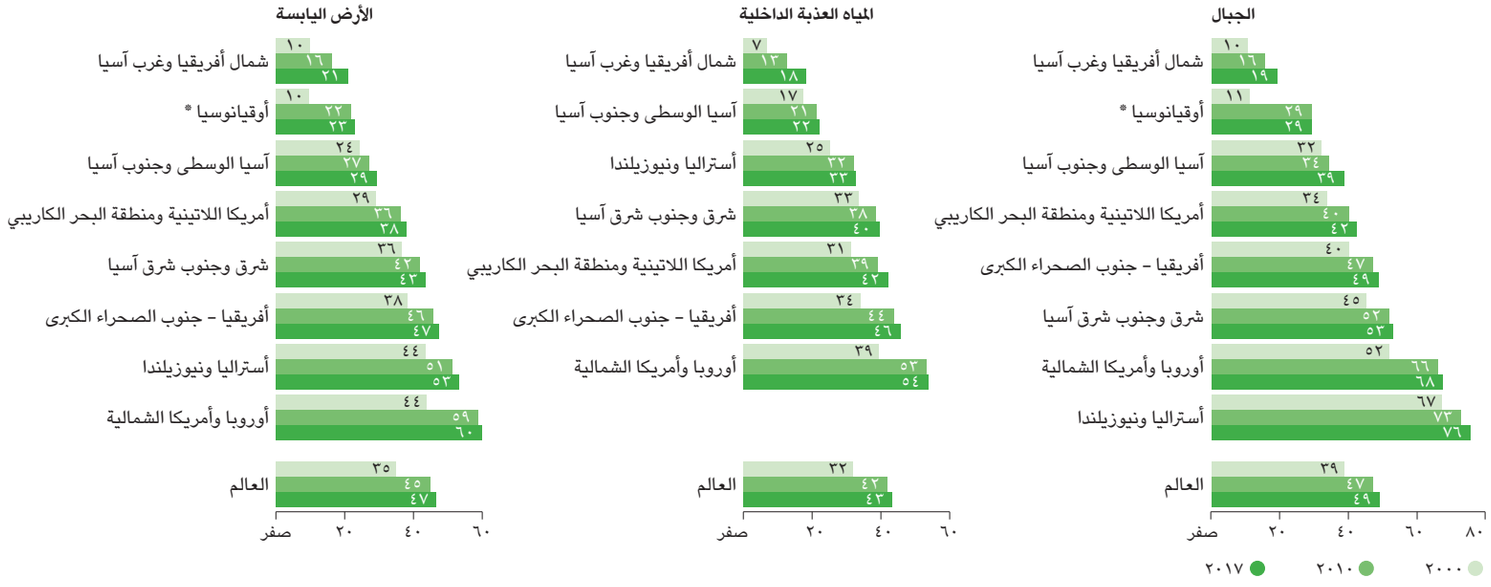

ملاحظة: تحسب الأرقام لكل منطقة كنسبة من كل منطقة من مناطق التنوع البيولوجي الأساسية تغطيها المناطق المحمية، ومتوسط جميع مناطق التنوع البيولوجي الأساسية ضمن المنطقة المعنية.

تستمر مساحة الغابات في العالم في التقلص، ولكن معدّل الخسارة آخذ في التباطؤ

تعمل الغابات على حماية مستجمعات المياه، وتخفيف الكوارث الطبيعية، وتغذية التنوع البيولوجي، واحتجاز الكربون. وفي حين أن منطقة الغابات في العالم تستمر في التقلص، فإن وتيرة خسارة الغابات قد تباطأت. وفي الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥، كانت الخسارة الصافية السنوية في مساحة الغابات في جميع أنحاء العالم أقل من نصف الخسارة المقابلة في التسعينات. ويخضع مزيد من الغابات للحماية، كما ازدادت المساحات التي تغطيها خطط إدارة طويلة الأجل وشهادات طوعية. وانخفضت نسبة مساحة الأراضي التي تغطيها الغابات من ٣١,٦ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٣٠,٨ في المائة في عام ٢٠١٠ ثم إلى ٣٠,٦ في المائة في عام ٢٠١٥. ويمكن أن تعزى معظم خسائر الغابات إلى أعمال إزالة الغابات في أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

مساحة الغابات كنسبة مئوية من مجموع مساحة الأراضي، ١٩٩٠ و٢٠١٠ و٢٠١٥

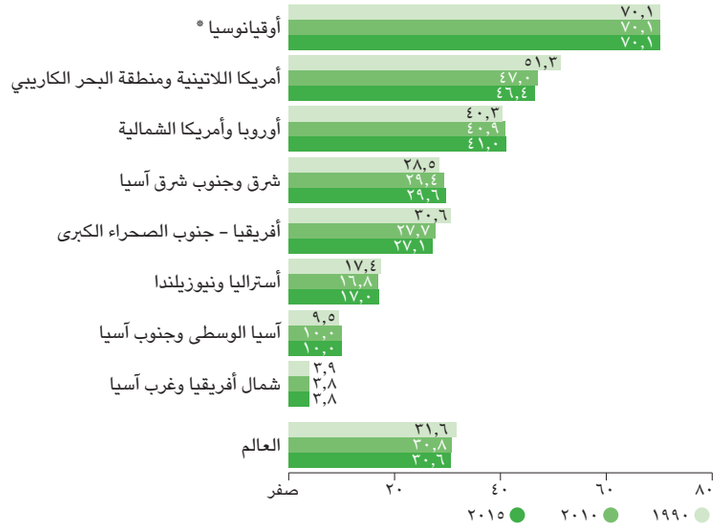

تواجه الشُعب المرجانية والبرمائيات والسيكاديات تهديداً متزايداً بالانقراض

تجري خسارة التنوع البيولوجي بمعدّل ينذر بالخطر، وفقاً لمؤشر القائمة الحمراء. ويقيس هذا المؤشر الاتجاهات في خطر انقراض الأنواع المختلفة. وتشير البيانات المتاحة إلى أن ثلاث مجموعات — هي الشعب المرجانية والبرمائيات والسيكاديات — تعاني من تدهور خطير بسبب تهديدات متميزة ومتفاقمة. وقد أثر الابيضاض، مدفوعاً بتغيّر المناخ والآثار المحلية، على صحة الشعب المرجانية في جميع أنحاء العالم. وتدعم الشعب المرجانية أعلى مستوى للتنوع البيولوجي البحري في العالم، لكنها معرضة لخطر الاختفاء تماماً بحلول عام ٢٠٥٠. وتؤثر أحداث الابيضاض المتطرفة اليوم بالفعل على الشعب المرجانية، وهو ما ظهر على الرصيف المرجاني الكبير خلال عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧.

كما أن البرمائيات تواجه خطر الانقراض، حيث يتعرّض ٤١ في المائة منها للتهديد فعلاً. ويوجد العديد من الأنواع البرمائية في مكان واحد، ويشكل فقدان الموائل وانتشار المرض فيها، مثل مرض الفطريات العصيصية، خطراً جسيماً. وفي الوقت نفسه، فإن العديد من أنواع السيكاديات، وهي مجموعة عتيقة من النباتات الصنوبرية، مهددة بالاستغلال غير المستدام وبتدمير الموائل.

مؤشر القائمة الحمراء لبقاء الأنواع، ١٩٨٠ – ٢٠١٦

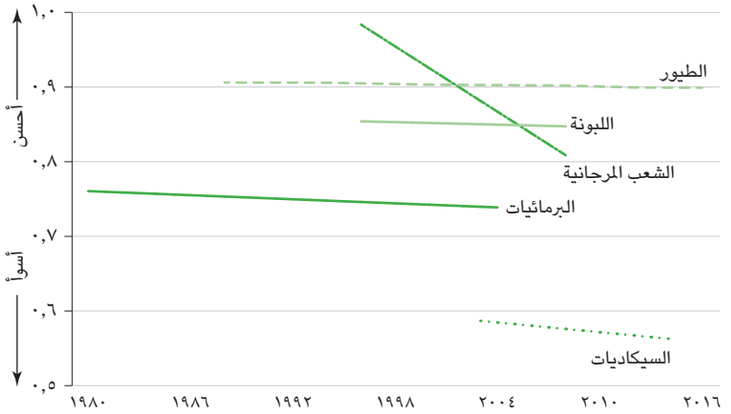

ملاحظة: عندما تكون قيمة مؤشر القائمة الحمراء ١,٠ فهذا يعني أن جميع الأنواع تصنف على أنها "الأقل مصدراً للقلق"؛ وبالتالي، لا يتوقع أن ينقرض أيٌّ منها في المستقبل القريب. وتعني قيمة الصفر أن جميع الأنواع قد انقرضت فعلاً.

يشكل الصيد غير المشروع للأحياء البرية والاتجار فيها ضغوطاً كبيرة على بقاء العديد من الأنواع

ما زال الصيد غير المشروع للأحياء البرية والاتجار فيها يحبطان جهود الحفظ، وقد أفيد أن ما يقرب من ٧ ٠٠٠ نوع من الحيوانات والنباتات توجد في تجارة غير مشروعة تشمل ١٢٠ بلداً. وعادة، توجد الأنواع التي يتم الاتجار فيها بصورة غير مشروعة بعيداً عن مصدرها الأصلي بعد نقلها عبر بلدان متعددة. وتواجه الأنواع المألوفة، مثل النمور والفيلة ووحيد القرن، إلى جانب العديد من الحيوانات والنباتات والحياة البحرية الأقل شهرة، ضغوطاً شديدة من أجل البقاء. وتوجد الحياة البرية الخاضعة للصيد غير المشروع للأحياء البرية والاتجار فيها في العديد من الأسواق المتميزة التي لا علاقة لها بهذه الحياة البرية في كثير من الأحيان. وهي تستخدم في مجموعة متنوعة من الصناعات، من الأثاث إلى الأزياء، وكل منها يخضع لديناميات فريدة من نوعها ولأنماط اتجار متقلبة. ويمكن للطلب على منتج معين من الحياة البرية أن ينمو بسرعة، قبل أن يتمكن المجتمع الدولي من الاستجابة بفعالية. وفي عام ٢٠١٣، كانت منتجات عاج الفيل وخشب الورد وقرن وحيد القرن والزواحف تشكل ٧٠ في المائة من مجموع مصادرات الحياة البرية. ويتطلب التصدّي لهذه الديناميات فهماً تفصيلياً للأسواق التي تستفيد من المواد والمنتجات البرية، إلى جانب إخضاع هذه القطاعات لمزيد من اللوائح.

النسب المئوية لأنواع الحياة البرية بين مجموع المصادرات (القيمة المعيارية)، ٢٠٠٥ – ٢٠١٣

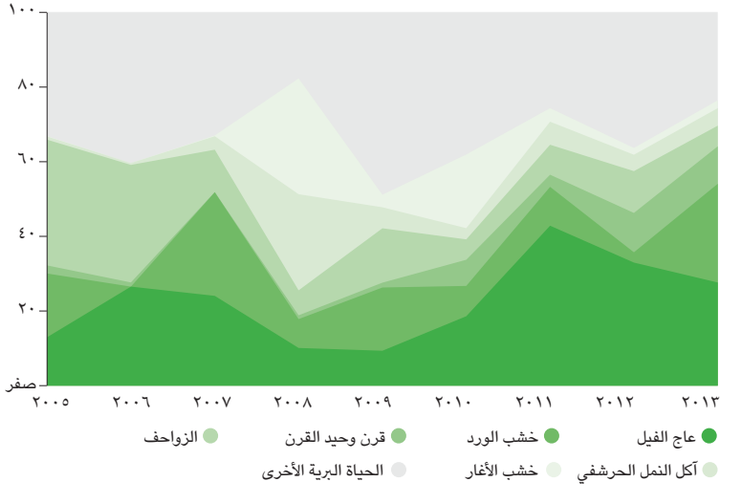

ملاحظة: تشمل الحياة البرية الأخرى الشعب المرجانية وسمك الحفش والسلاحف البحرية والببغاوات، القطط الكبيرة (النمور) والسلاحف والطيور الجارحة وغيرها. للجمع بين المصادرات من منتجات الحياة البرية المتباينة، هناك حاجة إلى نوع من الوحدات المشتركة، ولا يكفي استخدام مقاييس من قبيل الكمية والوزن. وتستند "القيمة المعيارية" المستخدمة هنا إلى قيم الواردات المعلنة للمنتجات القانونية المماثلة في سوق مرجعية محددة وهي تهدف إلى إعطاء إحساس بالقيمة النسبية وليس إلى تقديم تقييم نقدي مطلق.

الهدف ١٦: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعّالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

لا يزال التقدّم المحرز في تعزيز السلام والعدالة، وفي بناء مؤسسات فعّالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع متفاوتاً عبر المناطق وداخلها. وتتناقص ببطء جرائم القتل، كما أن مزيداً من المواطنين في جميع أنحاء العالم باتوا يتمتعون بإمكانية أفضل للوصول إلى العدالة. بيد أن الصراعات العنيفة زادت في السنوات الأخيرة، وتسبب عدد من الصراعات المسلحة الشديدة الحدّة في وقوع أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين وأخرج ملايين الناس من ديارهم. وينتشر التفاوت على نطاق واسع: تشير البيانات إلى أن البلدان التي تعاني من ارتفاع التفاوت في الدخل تعاني أيضاً من ارتفاع مستويات العنف. كما أن البلدان والأقاليم الأكثر فقراً تميل إلى أن تكون مصدراً لضحايا الاتجار بالبشر وهي أكثر تعرّضاً للفساد. ولمجابهة ذلك، يجري وضع أطر ومؤسسات قانونية — على سبيل المثال، بشأن الحصول على المعلومات وتعزيز حقوق الإنسان — ولكن التنفيذ لا يتحقق دائماً.

عدد ضحايا القتل العمد لكل ١٠٠ ٠٠٠ من السكان، ٢٠١٥ أو آخر سنة تتوفر بياناتها

يحجب تراجع معدّلات جرائم القتل خلال العقد الماضي تفاوتات واسعة بين البلدان والمناطق

في عام ٢٠١٥، كان ما بين ٥,٢ و٦,٧ أشخاص لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص في جميع أنحاء العالم ضحايا للقتل العمد. وفي حين شهدت جرائم القتل العمد تراجعاً عاماً على مدى العقد الماضي، يواجه السكان في بعض بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى وآسيا خطراً كبيراً بأن يصبحوا ضحية. ولا تزال حالات القتل العمد متفاوتة بشكل ملحوظ بين المناطق. ويوجد في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعدّل الأعلى بكثير، فهو أعلى ١٧ مرة من المعدّل المقابل في شرق وجنوب شرق آسيا، و٢٠ مرة من المعدّل في أستراليا ونيوزيلندا. وغالبية ضحايا القتل هم من الذكور. وفي السنوات الأخيرة، كان عدد الضحايا الذكور أعلى بما يتراوح بين أربعة وخمسة أضعاف من الضحايا الإناث سنوياً.

عدد ضحايا القتل العمد لكل ١٠٠ ٠٠٠ من السكان، مصنفاً حسب عدم المساواة في الدخل (مقاساً بمؤشر جيني للبلد)، ٢٠٠٥ و٢٠١٥

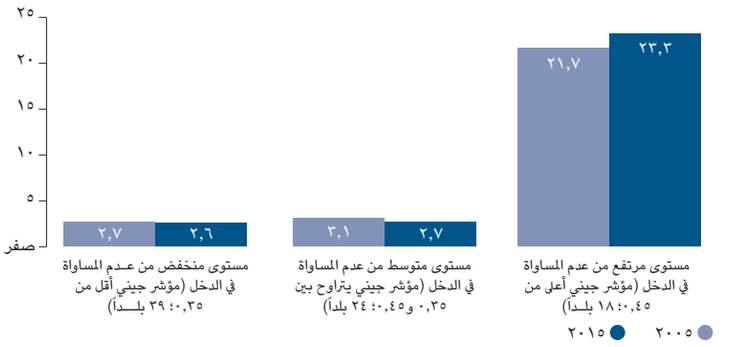

ملاحظة: يقيس مؤشر جيني مدى انحراف توزيع الدخل بين الأفراد أو الأسر ضمن الاقتصاد المعني عن المساواة التامة في التوزيع، حيث يعبر الصفر عن المساواة التامة في حين أن الرقم ١ يعبر عن الانعدام الكامل للمساواة.

معدّلات جرائم القتل أعلى في البلدان التي تعاني من تفاوت كبير في الدخل

تميل البلدان التي لديها مستويات أعلى من عدم المساواة في الدخل إلى ارتفاع معدّلات القتل العمد فيها — وهي ظاهرة تنتشر في جميع البلدان والمناطق. ومنذ عام ٢٠٠٥، ازدادت معدّلات جرائم القتل فعلاً في عدد من البلدان التي يرتفع فيها مستوى عدم المساواة في الدخل، حتى مع استمرار الاتجاه العام نحو التراجع. وعلاوة على ذلك، شهدت هذه البلدان في المتوسط، في عام ٢٠١٥، معدّل لجرائم القتل يبلغ تسعة أضعاف البلدان التي يعتبر توزيع الدخل فيها أكثر توازناً.

الانتشار الواسع النطاق للأشكال العنيفة لتأديب الأطفال

تنتشر على نطاق واسع أشكال التأديب العنيفة، بما في ذلك الأساليب التي تعتمد على العقاب الجسدي والترهيب اللفظي والعدوان النفسي. وتميل أشكال مختلفة من التأديب العنيف إلى التداخل وكثيراً ما تحدث معاً، مما يؤدّي إلى تفاقم الضرر الذي تلحقه على الأجل القصير أو الطويل. ويتراوح هذا الضرر بين الآثار المباشرة والضرر الطويل الأجل الذي يحمله الأطفال إلى ما بعد سن البلوغ. وعلى الرغم من تأثيرها الضار والطويل الأمد، فإن أشكال التأديب العنيفة منتشرة على نطاق واسع. وفي ٧٦ بلداً تتوفر بياناتها من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٦، تعرّض في المتوسط نحو ٨ أطفال من كل ١٠ أطفال تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة و١٤ سنة لشكل من أشكال الاعتداء النفسي و/أو العقاب البدني على أساس منتظم. وفي جميع هذه البلدان باستثناء سبعة منها، تعرّض أكثر من نصف الأطفال لشكل من أشكال العدوان النفسي و/أو العقاب البدني في المنزل.

النسبة المئوية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة و١٤ سنة الذين تعرّضوا لأيّ تأديب عنيف (عدوان نفسي و/أو عقاب جسدي) في الشهر الماضي، ٢٠٠٥ - ٢٠١٦

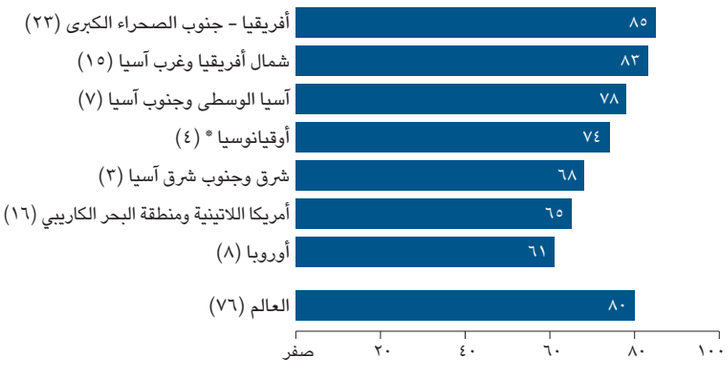

ملاحظة: بالنسبة للفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٦، تتوفر البيانات عن ٧٦ بلداً تغطي ٢٦ في المائة من سكان العالم من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة و١٤ سنة. ويرد عدد البلدان التي تتوفر بيانات بشأنها بين قوسين.

لا توجد أية منطقة محصّنة من الاتجار بالبشر

حدّد مسؤولو إنفاذ القانون أكثر من ٥٧٠ شكلاً من الأشكال المختلفة لتدفقات الاتجار، وهي تدفقات شملت العالم كله بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤. وفي حين أن الاتجار يؤثر على جميع المناطق، فإن العديد من التدفقات عبر الوطنية تنطوي على انتقال الضحايا من البلدان المنخفضة الدخل إلى البلدان ذات الدخل الأعلى. وعلى الصعيد العالمي، تمّ تحديد أن عدد النساء والفتيات ضحايا الاتجار كان أكبر من عدد الرجال والفتيان في عام ٢٠١٤. غير أن حصة النساء والفتيات انخفضت ببطء من ٨٤ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى ٧١ في المائة في عام ٢٠١٤. وفي حين أن نسبة الضحايا المتاجر بهن في إطار الاستغلال الجنسي قد تراجعت أيضاً، فإن نسبة الأشخاص الذين يتاجر بهم لاستخدامهم في العمل القسري شهدت ارتفاعاً. وكان أكثر من ربع جميع ضحايا الاتجار الذين اكتشفوا في عام ٢٠١٤ من الأطفال، وفاق عدد الفتيات عدد الفتيان (٢٠ في المائة من مجموع الضحايا مقابل ٨ في المائة). وفي أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، كان معظم الضحايا الذين تم اكتشافهم من الأطفال.

الوجهات الرئيسية لتدفقات الاتجار عبر المناطق وأهم مناطق المنشأ المتعلقة بها، ٢٠١٢ - ٢٠١٤

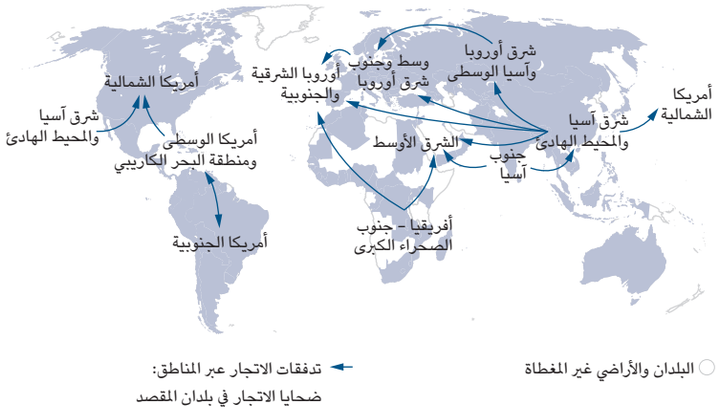

ملاحظة: تُظهر الأسهم التدفقات التي تمثل ٥ في المائة أو أكثر من مجموع الضحايا الذين تمّ اكتشافهم في المناطق الفرعية المقصودة. خريطة العالم هي لأغراض توضيحية فقط ولا تعني التعبير عن أيّ رأي مهما كان يتعلق بالوضع القانوني لأيّ بلد أو إقليم، أو بشأن تعيين حدود البلدان أو الأقاليم أو تخومها.

يُحتجز ثلث السجناء في العالم دون إصدار أحكام

تشير معدّلات الاحتجاز السابق للمحاكمة إلى أن التقدّم المحرز فيما يتعلق بسيادة القانون والوصول إلى العدالة كان بطيئاً. وعلى الصعيد العالمي، ظلت نسبة الأشخاص المحتجزين دون محاكمة أو دون إصدار أحكام عليهم بارتكاب جريمة دون تغيير تقريباً، إذ شهدت تراجعاً طفيفاً من ٣٢ في المائة من مجموع السجناء في الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥ إلى ٣١ في المائة في الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥. ويشير ذلك إلى عدم إحراز أيّ تقدّم ملموس في قدرة النُظم القضائية على محاكمة المتهمين بكفاءة. وقد حققت منطقة شمال أفريقيا وغرب آسيا أكبر قدر من التقدّم، بعد أن كانت واحدة من مناطق أعلى نسب المحتجزين غير المحكوم عليهم منذ عقد مضى. وفي مقابل ذلك، لا تزال منطقة آسيا الوسطى وجنوب آسيا تشهد أعلى نسبة من المحتجزين غير المحكوم عليهم، حيث تزيد هذه النسبة فيها عن ٦٠ في المائة من مجموع السجناء.

المحتجزون غير المحكوم عليهم كنسبة مئوية من مجموع السجناء، ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥ و٢٠١٣ - ٢٠١٥

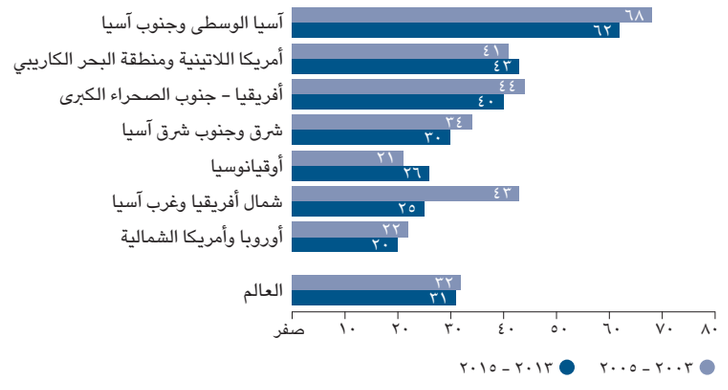

ملاحظة: أوقيانوسيا تشمل أستراليا ونيوزيلندا لأغراض هذا المؤشر بعينه.

النسبة المئوية للشركات التي دفعت رشوة والتي كان من المتوقع منها أن تدفع رشوة، ٢٠٠٥ – ٢٠١٦ (آخر البيانات المتاحة)

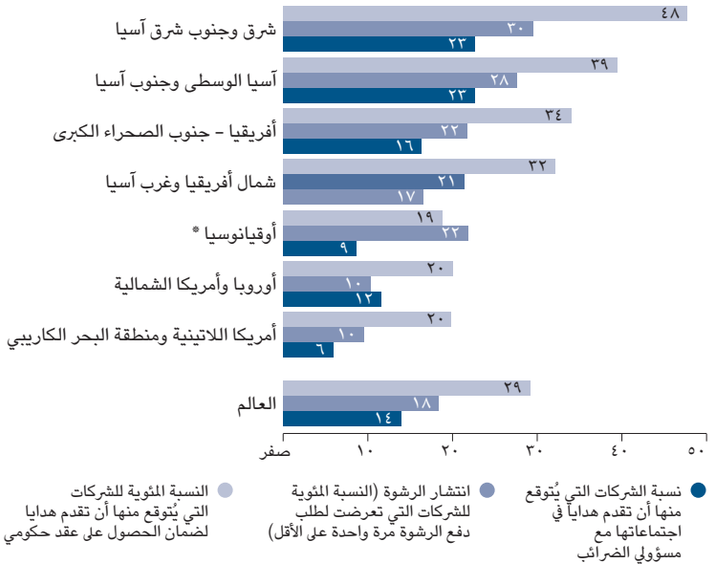

ملاحظة: تُحسب المتوسطات الإقليمية بأخذ المتوسط البسيط للتقديرات الموضوعة على مستوى البلدان.

تواجه الشركات في البلدان المنخفضة الدخل طلبات للرشوة أكثر مما تواجهه نظيراتها في البلدان الأكثر ثراءً

النُظم والإجراءات التي تتصف بالغموض والإرهاق وعدم الكفاءة توفر "غطاء" يستطيع فيه المسؤولون الفاسدون انتزاع رشاوى أو دفعات غير رسمية. ووفقاً لبيانات الفترة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، أفادت أكثر من ١٨ في المائة من الشركات في جميع أنحاء العالم بأنها تلقّت طلباً واحداً على الأقل لدفع الرشوة. وبلغت حصة الشركات في البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط ٢٥ في المائة، مقابل ٤ في المائة في البلدان المرتفعة الدخل. وغالباً ما تحدث الرشوة في المعاملات اللازمة لتمكين الشركة الخاصة من ممارسة الأعمال التجارية، مثل دفع الضرائب؛ أو الحصول على رخصة تشغيل؛ أو رخصة استيراد؛ أو رخصة بناء؛ أو الحصول على تمديدات الكهرباء أو المياه. وتظهر البيانات أن الرشوة شائعة في جميع المناطق عند السعي للحصول على عقد حكومي، حيث أفادت ما يقرب من ٣٠ في المائة من الشركات بأن من المتوقع منها أن تدفع الرشوة. وفي المنطقة الأشد تضرراً، يواجه ما يقرب من نصف الشركات طلبات الرشوة عند الدخول في مجال المشتريات العامة.

النسبة المئوية للتغير في درجة موثوقية الميزانية في البلدان التي تم تقييمها أكثر من مرة واحدة، في سنوات مختلفة، ٢٠٠٥ – ٢٠١٦

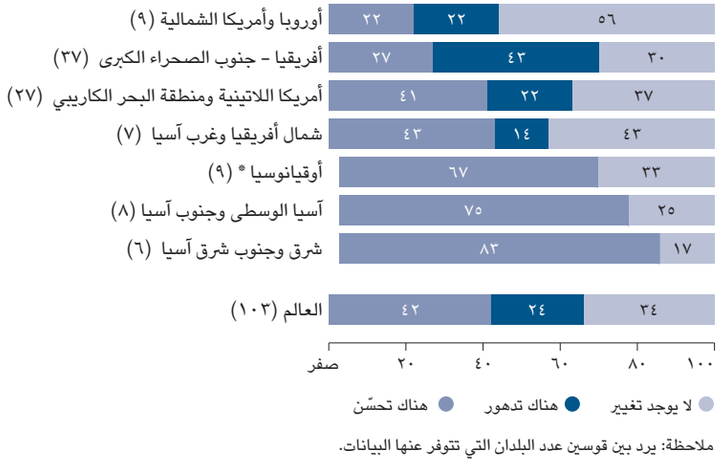

ملاحظة: يرد بين قوسين عدد البلدان التي تتوفر عنها البيانات.

أدخل أكثر من ٤٠ في المائة من البلدان الخاضعة للتقييم تحسينات على موثوقية ميزانياتها الوطنية

لتوفير أساس سليم للتنمية، ينبغي أن تكون الميزانيات الحكومية شاملة وشفافة وواقعية. ومنذ عام ٢٠٠٥، أجرى ١٤٧ بلداً تقييماً واحداً على الأقل بشأن تنفيذ الميزانية الحكومية، وأجرى ١٠٣ منها تقييمات متعددة. وتبين النتائج أن النفقات في ما يقارب ثلثي البلدان التي أنجزت تقييماً واحداً على الأقل كانت في حدود ١٠ في المائة من تقديرات الميزانية الوطنية الأصلية، وأن أكثر من ثلث البلدان كانت في حدود ٥ في المائة من ميزانياتها. وبالنسبة للبلدان الـ ١٠٣ التي أنجزت تقييمات متعددة، تحسّنت موثوقية الميزانية بمرور الوقت في بعض المناطق، حيث أظهر نحو ٨٠ في المائة من بلدان شرق وجنوب شرق آسيا تحسّناً. ويمثل تنفيذ ميزانيات واقعية تحدّياً خاصاً في أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى حيث كانت النفقات في أكثر من ثلاثة أرباع البلدان أكثر من ٥ في المائة، وقد شهد نحو ٤٠ في المائة من البلدان تدهوراً في موثوقية تقديراتها لتنفيذ الميزانية.

النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين سجلت ولادتهم، ٢٠١٠ – ٢٠١٦

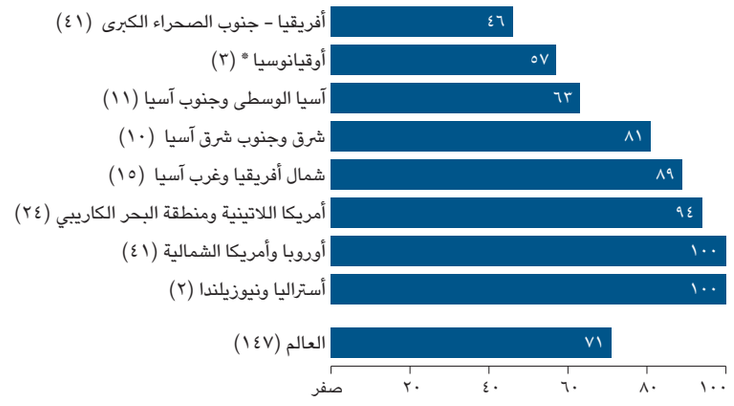

ملاحظة: بالنسبة للفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٦، تتوفر البيانات عن ١٤٧ بلداً تغطي ٨٠ في المائة من أطفال العالم دون سن الخامسة. ويرد بين قوسين عدد البلدان التي تتوفر بيانات بشأنها.

لا يزال تسجيل المواليد محدوداً في بعض المناطق

يعتبر تسجيل المواليد خطوة أولى نحو حماية الحقوق الفردية وتوفير إمكانية الوصول إلى العدالة والخدمات الاجتماعية لكل شخص. وفي حين حققت بعض المناطق شمولية أو شبه شمولية تسجيل المواليد، فقد بلغ المتوسط ٧١ في المائة على الصعيد العالمي، استناداً إلى البيانات المتاحة التي أبلغ عنها لـ ١٤٧ بلداً في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٦ وتغطي ٨٠ في المائة من أطفال العالم دون سن الخامسة. وتم تسجيل أقل من نصف الأطفال دون سن الخامسة (٤٦ في المائة) في أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى، في حين أن النسبة المقابلة في وسط وجنوب آسيا وأوقيانوسيا باستثناء استراليا ونيوزيلندا، كانت أقل من ثلثي الأطفال.

من بين ١٠٢ من الصحفيين الذين قتلوا في عام ٢٠١٦، كان ثلثهم تقريباً في الدول العربية

في عام ٢٠١٦، فقد ١٠٢ من الصحفيين حياتهم في سياق محاولتهم أداء عملهم. وهذا يمثل انخفاضاً عن عام ٢٠١٥، عندما بلغ الرقم المقابل ١١٥ صحفياً، ولكنه يمثل زيادة عن عامي ٢٠١٤ و٢٠١٣، عندما فقد ٩٨ و٩٠ صحفياً، على التوالي، حياتهم. وكان أكبر عدد من الصحفيين القتلى (٣٢ صحفياً) في عام ٢٠١٦ في منطقة الدول العربية، إذ تعرّضت هذه المنطقة لعدة نزاعات مسلحة. وتشير تقارير سابقة إلى أن أقل من قضية قتل واحدة من بين كل ١٠ قضايا لصحفيين قتلوا بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٥ أدّت إلى إدانة؛ والإحصاءات ليست متاحة بعد عن قضايا عام ٢٠١٦.

عدد الصحفيين الذين قتلوا في عام ٢٠١٦

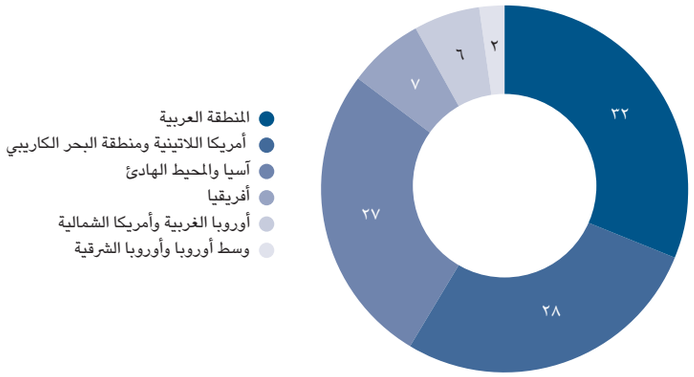

ملاحظة: جرى التجميع الإقليمي وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

اعتمد عدد أكبر من البلدان تشريعات تتعلق بحرية الإعلام، ولكن التنفيذ لا يزال متأخراً

اعتمد ١١١ بلداً قوانين وسياسات تتعلق بحرية الإعلام، واعتمد ما لا يقل عن ١٥ بلداً هذه القوانين على مدى السنوات الأربع الماضية. غير أن تقييمات الخبراء تشير إلى أن التنفيذ لا يزال يشكل تحدّياً. ومن بين البلدان الـ ١٠٩ التي لديها بيانات عن التنفيذ، لم يكن إلاّ لدى ٦٢ بلداً أحكام قانونية واضحة بشأن الاستثناءات من الحق في الحصول على المعلومات في عام ٢٠١٦. وبالمثل، لم يكن هناك سوى ٦٢ بلداً لديها أحكام كافية للمواد الترويجية، بما فيها تلك المتعلقة بتعريف الجمهور بتلك الأحكام بصورة فعّالة. وهذا يعني أنه في حوالي ٤٠ في المائة من البلدان التي لديها قوانين تتعلق بحرية الإعلام، قد لا يكون الجمهور على وعي بوجودها.

عدد البلدان التي لديها قوانين/سياسات عن حرية الإعلام، ودرجة التنفيذ، ٢٠١٦

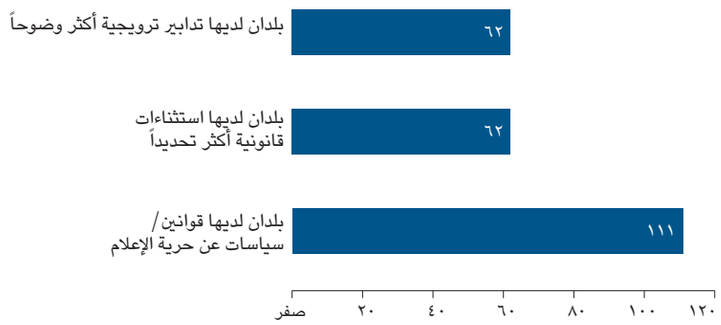

هناك حاجة إلى مزيد من العمل لضمان امتثال مؤسسات حقوق الإنسان للمعايير الدولية

تشجع المؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان الدول على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وحماية الناس من العنف، وضمان عدم تخلف أحد عن الركب. وبحلول نهاية عام ٢٠١٦، كان لدى ٥٧ في المائة من البلدان مؤسسة واحدة من هذه المؤسسات خضعت لاستعراض النظراء من حيث الامتثال للمعايير المتفق عليها دولياً (مبادئ باريس)، وقد وجد أن ٣٧ في المائة من البلدان ممتثلة. وكان الامتثال في أستراليا ونيوزيلندا هو الأعلى إذ بلغت نسبته ١٠٠ في المائة. وكان الامتثال أعلى من المتوسط العالمي في أوروبا وأمريكا الشمالية وبلغت نسبته ٤٦ في المائة. وتمثل قيم جميع المناطق زيادة عالمية كبيرة بالمقارنة بعام ٢٠٠٠، حيث لم يستعرض الامتثال سوى ٢١ في المائة من البلدان، وكان لدى ١٦ في المائة منها لديه مؤسسة وطنية مستقلة. بيد أن انخفاض معدّلات الامتثال في بعض المناطق يبرز الحاجة إلى مزيد من بناء القدرات والتعاون الدولي.

النسبة المئوية للبلدان التي لديها مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان تقدّمت بطلب لاستعراض الامتثال للمعايير الدولية والنسبة المئوية للبلدان التي اعتبرت ممتثلة بنهاية عام ٢٠١٦

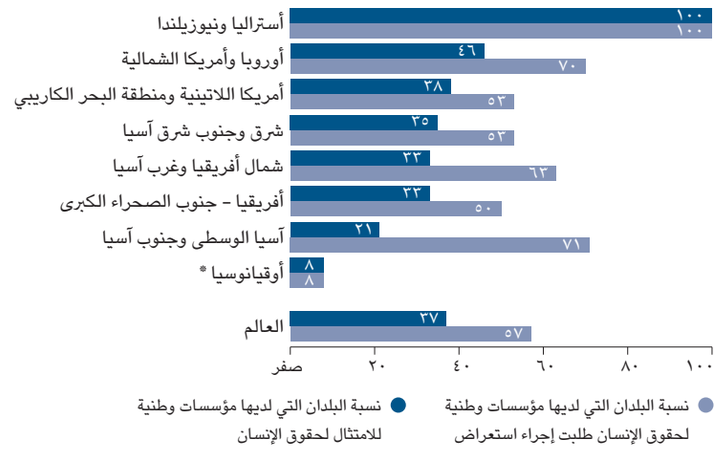

الهدف ١٧: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

هناك حاجة إلى التزام أقوى بالشراكة والتعاون لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فتحقيق هذه الأهداف سيتطلب سياسات متماسكة وبيئة مؤاتية للتنمية المستدامة على جميع المستويات ومن جانب جميع الأطراف الفاعلة، كما يتطلب تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. وتحقيقاً لهذه الغاية، حدّدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المجالات التالية باعتبارها حاسمة: تعبئة الموارد، والتكنولوجيا، وبناء القدرات، والتجارة، والتماسك في السياسات والمؤسسات، والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعدّدين، ورصد البيانات والمساءلة. ويعتبر تحقيق وسائل تنفيذ الأهداف أمراً أساسياً لتحقيق خطة التنمية المستدامة، وكذلك التنفيذ الكامل لخطة عمل أديس أبابا. وقد أحرز تقدّم تدريجي في هذه المجالات، ولكن هناك حاجة إلى المزيد.

صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٠٠ - ٢٠١٦ (بلايين الدولارات بمعدّل عام ٢٠١٥ الثابت)

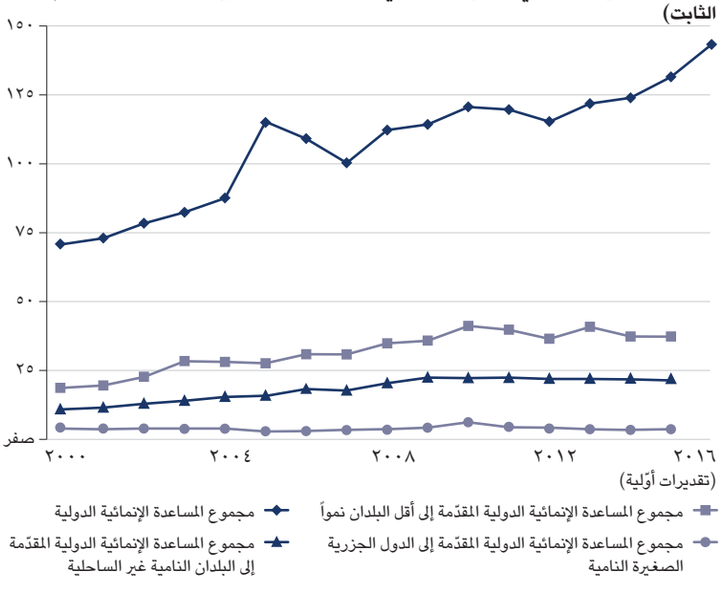

وصلت المساعدة الإنمائية الرسمية إلى مستوى عال جديد، ولكن المعونة المقدّمة إلى أفقر البلدان لا تزال متباطئة

في عام ٢٠١٦، ارتفع صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بنسبة ٨,٩ في المائة بالقيمة الحقيقية ليصل إلى ١٤٢,٦ بليون دولار، مما يشكل ذروة جديدة. وبلغت المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الدخل الوطني الإجمالي للبلدان الأعضاء ٠,٣٢ في المائة، بعد أن كانت ٠,٣٠ في المائة في عام ٢٠١٥. وأدّى ارتفاع المعونة التي تنفق على اللاجئين في البلدان المانحة إلى زيادة المجموع. ولكن حتى عندما لم تؤخذ تكاليف اللاجئين في الاعتبار، فإن المعونة ارتفعت بنسبة ٧,١ في المائة. وفي عام ٢٠١٦، انضمت ألمانيا إلى خمسة بلدان أخرى — هي الدانمرك والسويد ولكسمبرغ والمملكة المتحدة والنرويج — في تحقيق هدف الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الرسمية المحدّد بنسبة ٠,٧ في المائة من الدخل الوطني الإجمالي.

وعلى الرغم من هذا التقدّم، تشير بيانات عام ٢٠١٦ إلى أن المعونة الثنائية (من بلد إلى آخر) إلى أقل البلدان نمواً انخفضت بنسبة ٣,٩ في المائة بالقيمة الحقيقية اعتباراً من عام ٢٠١٥. وانخفضت المعونة المقدّمة لأفريقيا بنسبة ٠,٥ في المائة، حيث تراجع بعض أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية عن الالتزام بعكس ما طرأ في الماضي من تراجع في التدفقات إلى أفقر البلدان. قفزت المساعدة الإنمائية الرسمية التي تنفق على استضافة اللاجئين داخل البلدان المانحة بنسبة ٢٧,٥ في المائة بالقيمة الحقيقية بالمقارنة بعام ٢٠١٥ لتصل إلى ١٥,٤ بليون دولار. وتعمل لجنة المساعدة الإنمائية على تعديل قواعد الإبلاغ المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية عملاً على ضمان عدم تحويل التمويل الذي تخصصه البلدان المانحة للتنمية إلى تغطية تكاليف اللاجئين لديها.

خدمة الدين كنسبة مئوية من مجموع صادرات السلع والخدمات، ٢٠٠٠ - ٢٠١٥

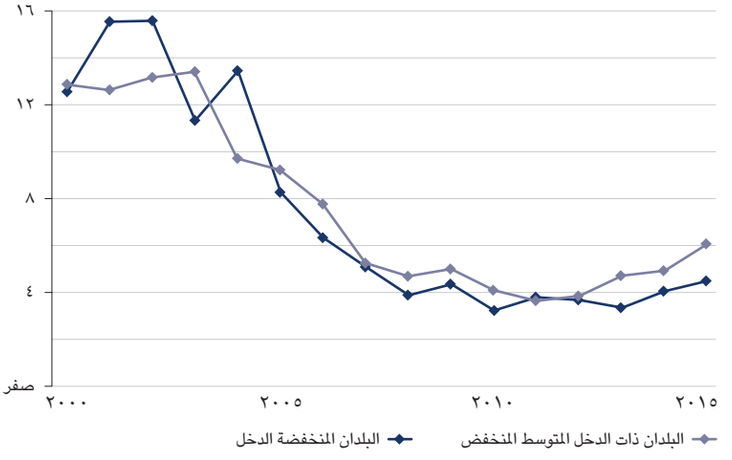

عاد عبء خدمة الديون إلى التزايد بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من بلدان الدخل المتوسط

منذ عقد من الزمن، ابتداء من عام ٢٠٠٠، انخفضت خدمة الديون كنسبة من صادرات السلع والخدمات انخفاضاً كبيراً بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من بلدان الدخل المتوسط. وقد ساهم في هذا التحسن عوامل من قبيل زيادة عوائد الصادرات، وتعزيز إدارة الديون، وإمكانية الاقتراض بشروط جذابة في الأسواق الدولية. كما أدّى الإعفاء المباشر من الديون إلى تخفيف عبء الديون الواقع على البلدان المؤهلة للاستفادة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون: فقد حصل ٣٦ بلداً من أصل ٣٩ بلداً على إعفاءات من الديون من الدائنين الرسميين قدرها ١٣٦ بليون دولار.

ومع ذلك، فإن خدمة الديون عاودت الارتفاع. وفي الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١١، انخفضت خدمة الديون في البلدان المنخفضة الدخل من ١٢,٩ في المائة إلى ٣,٦ في المائة، قبل أن ترتفع ببطء لتصل إلى ٦,١ في المائة في عام ٢٠١٥. وفي البلدان المنخفضة الدخل، بلغت خدمة الديون أدنى مستوياتها، ٣,٢ في المائة في عام ٢٠١٠ قبل أن تتزايد في السنوات اللاحقة لتصل إلى ٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٥.

في عام ٢٠١٦، انخفضت التحويلات إلى البلدان النامية للسنة الثانية على التوالي

للتحويلات التي يرسلها المهاجرون الدوليون إلى بلدانهم على شكل مدفوعات شخصية وتعويضات للموظفين تأثير عميق على الأسر والمجتمعات المحلية والبلدان. وفي عام ٢٠١٦، بلغ مجموع التحويلات الدولية ٥٧٥ بليون دولار، ذهب ٧٥ في المائة منها (٤٢٩ بليون دولار) إلى البلدان النامية، وفقا لآخر التقديرات. ومع ذلك، انخفضت التحويلات إلى البلدان النامية في عام ٢٠١٦ للسنة الثانية على التوالي، فقد تراجعت بنسبة ٢,٤ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥. ويؤثر انخفاض أسعار النفط وضعف النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الروسي على تدفقات التحويلات المالية إلى بلدان آسيا الوسطى وجنوب آسيا، في حين أن ضعف النمو في أوروبا أدّى إلى انخفاض التدفقات إلى شمال أفريقيا وأفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى. وكانت مساهمة التحويلات المالية في دخل البلدان قد شهدت نمواً ملحوظاً على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية وتجاوزت ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأقل البلدان نمواً في عام ٢٠١٥.

حجم التحويلات (بالدولار الأمريكي) كنسبة مئوية من مجموع الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠٠٠ و٢٠١٥

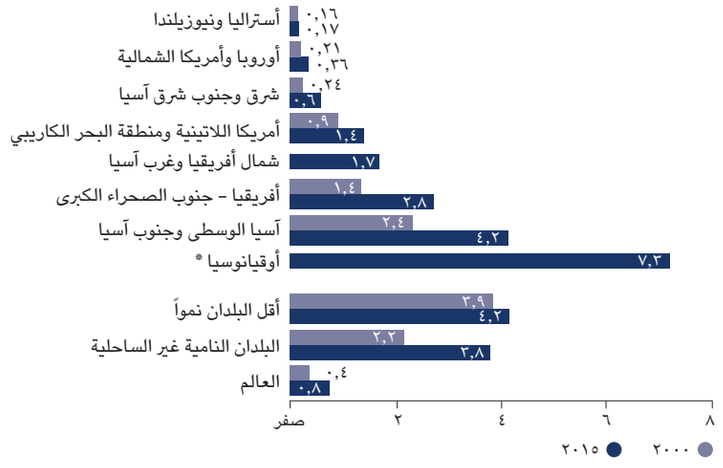

ملاحظة: بيانات عام ٢٠٠٠ لشمال أفريقيا وغرب آسيا وأوقيانوسيا * غير متاحة.

لا تزال خدمات الإنترنت بعيدة عن متناول مساحات واسعة من العالم النامي

لا تزال خدمات النطاق العريض الثابت لا يمكن تحمل تكلفتها إلى حدّ كبير وهي غير متاحة في أجزاء كبيرة من العالم النامي. وفي عام ٢٠١٦، بلغ انتشار النطاق العريض الثابت ٣٠ في المائة في البلدان المتقدّمة النمو، ولكنه لم يبلغ إلاّ ٨,٢ في المائة في المناطق النامية و٠,٨ في المائة في أقل البلدان نمواً. وفي المناطق المتقدّمة النمو، يشارك ٨٠ في المائة من السكان في الإنترنت، مقابل ٤٠ في المائة في المناطق النامية و١٥ في المائة في أقل البلدان نمواً. وعلى الرغم من أن استخدام الإنترنت في أقل البلدان نمواً تضاعف ثلاث مرات خلال السنوات الخمس الماضية، فإن النسبة المئوية للمستعملين لا تصل اليوم إلاّ إلى المستوى الذي كانت البلدان المتقدّمة النمو قد بلغته عام ١٩٩٨. غير أن متوسط أقل البلدان نمواً يحجب أوجه تفاوت كبيرة، حيث إن بعض البلدان لديها أداء أفضل بكثير من غيرها. وفي عام ٢٠١٦، أما بالنسبة للفجوة بين الجنسين فقد كانت مستويات استخدام النساء للإنترنت في جميع أنحاء العالم أقل بنسبة ١٢ في المائة بالمقارنة بالرجال؛ بل إن هذه الفجوة تزال أكبر في أقل البلدان نمواً إذ تبلغ نسبتها ٣١ في المائة. وقد اتسعت هذه الفجوة بين الجنسين في السنوات الأخيرة سواء على الصعيد العالمي أو في أقل البلدان نمواً.

النسبة المئوية للأفراد الذين يستخدمون الإنترنت، ٢٠٠٠ و٢٠١٥

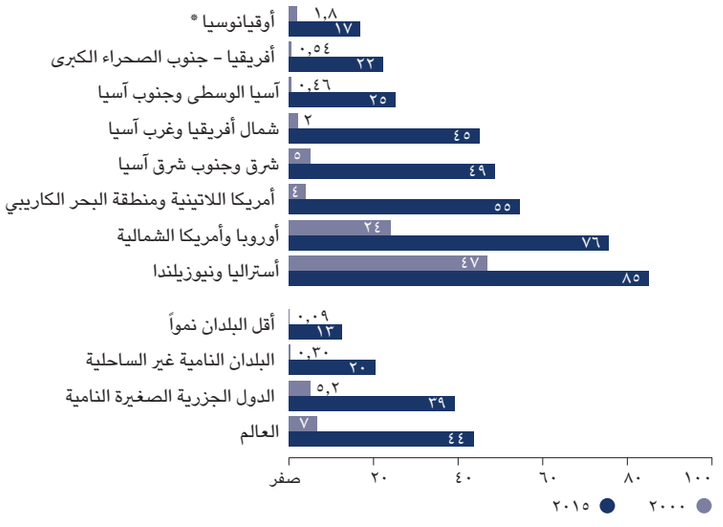

تشهد حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية في تجارة السلع تراجعاً، غير أنها آخذة في الارتفاع فيما يتعلق بالخدمات

على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية، مثلت المناطق النامية حصة متزايدة من التجارة الدولية، حيث زادت نسبة صادراتها من السلع العالمية من ٣١ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ٤٥ في المائة في عام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، حافظت المناطق النامية بوجه عام على فائض تجاري في مقابل بقية العالم. غير أن حصة صادرات السلع العالمية من أقل البلدان نمواً انخفضت من ١,١ في المائة إلى ٠,٩ في المائة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٥. ويمكن أن يعزى جزء كبير من هذا التغيير إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية، نظراً لأن صادرات العديد من أقلّ البلدان نمواً تتركز في السلع الأوّلية، من قبيل المعادن والفلزات والوقود. ومن ناحية أخرى، ارتفعت حصة أقل البلدان نمواً في صادرات الخدمات العالمية من ٠,٥ في المائة إلى ٠,٨ في المائة في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٥.

حصة أقل البلدان نمواً من صادرات السلع والخدمات في العالم، ٢٠٠١ – ٢٠١٥ (كنسبة مئوية)

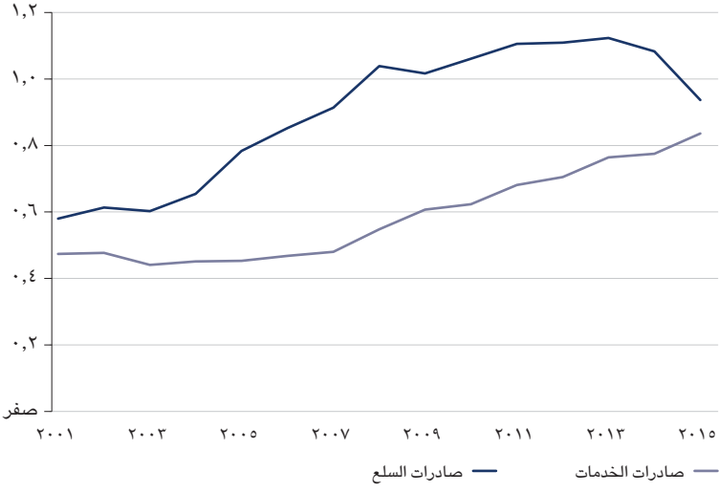

متوسط الرسوم الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدّمة النمو على المنتجات الرئيسية التي تصدرها البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، ٢٠١١ - ٢٠١٥ (كنسبة مئوية)

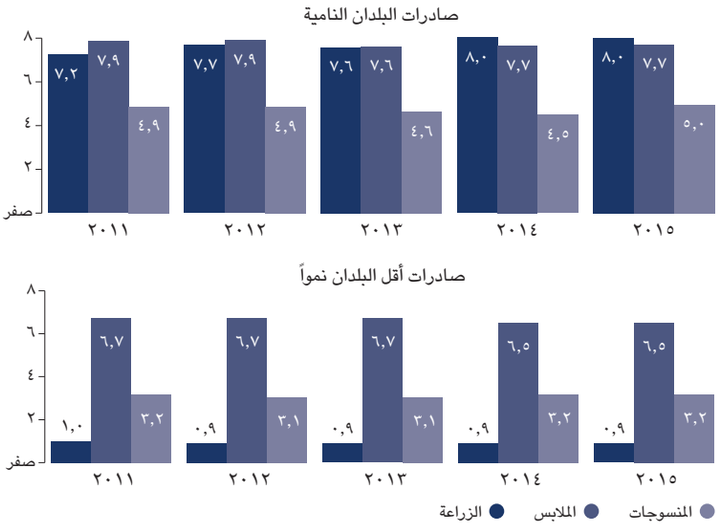

ظل متوسط الرسوم الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدّمة النمو على المنتجات الرئيسية للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً مستقراً

في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥، ظل متوسط الرسوم الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدّمة النمو على الواردات من أقل البلدان نمواً مستقراً تماماً. وفي عام ٢٠١٥، بلغت هذه الرسوم ٠,٩ في المائة للمنتجات الزراعية و٦,٥ في المائة للملابس و٣,٢ في المائة للمنسوجات. كما ظلت الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات من البلدان النامية دون تغيير إلى حدّ كبير في السنوات الأخيرة، ولكنها كانت أعلى من تلك المطبقة على الصادرات الرئيسية لأقل البلدان نمواً، فقد بلغت ٨,٠ في المائة للمنتجات الزراعية، و٧,٧ في المائة للملابس، و٥,٠ في المائة للمنسوجات في عام ٢٠١٥. وإلى حدّ كبير، يمكن أن تُعزى الزيادة الطفيفة في الرسوم الجمركية المفروضة على منتجات البلدان النامية إلى استبعاد الصين وتايلند من برنامج الأفضليات المعمم للاتحاد الأوروبي والذي دخل حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وكان قطاع النسيج الأشد تأثراً بهذا التغيير.

مدى استخدام مقدمي التعاون الإنمائي لأُطر النتائج القطرية وأدوات التخطيط التابعة للبلدان نفسها، ٢٠١٥ (كنسبة مئوية)

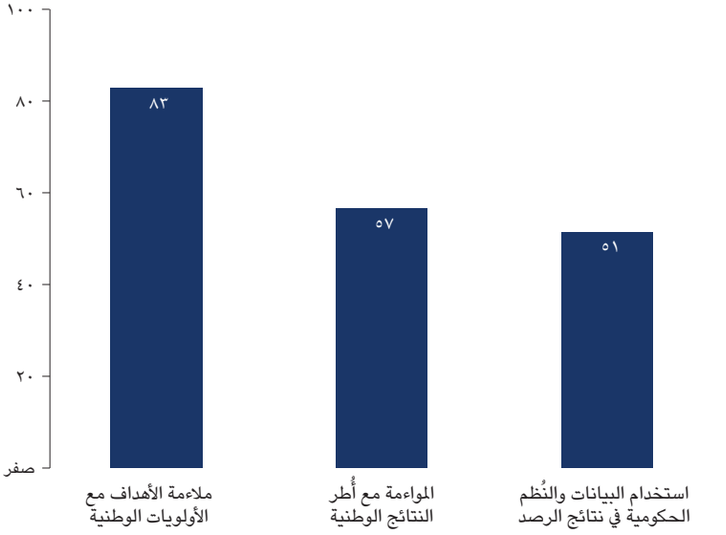

هناك تقدّم متواصل في رصد فعالية التنمية وفي احترام الحيز الخاص بالبلدان في تقرير سياساتها

في عام ٢٠١٦، شارك ١٢٥ بلداً في رصد الفعالية الإنمائية الذي تقوده البلدان، مما يدلّ على التزامها بتعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين. ومن بين هذه البلدان، أبلغ ٥٤ بلداً عن إحراز تقدّم شامل نحو تلك الالتزامات. فعلى سبيل المثال، أبلغت البلدان عن إحراز تقدّم في تسجيل التعاون الإنمائي بشأن الميزانيات الوطنية المقدّمة للرقابة البرلمانية، وفي تتبع مخصصات الميزانية الموجهة نحو المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

واستخدمت أطر النتائج القطرية للبلدان نفسها لتحديد ٨٣ في المائة من التدخلات الجديدة التي تدعمها البلدان المانحة في عام ٢٠١٦. وقد استمد ٥٧ في المائة من مؤشرات النتائج في هذه التدخلات الجديدة من أطر النتائج التي تقودها البلدان، واستخدم نحو النصف (٥١ في المائة) بيانات مستمدة من نُظم الرصد الوطنية لتتبع النتائج. ويشكل المدى الذي يستخدم فيه شركاء التنمية أطر النتائج التي تقودها البلدان مؤشراً على الاحترام الحيز الخاص بالبلدان في تقرير سياساتها ودورها القيادي في تحديد طريقها نحو التنمية المستدامة.

عدد ونسبة البلدان التي لديها خطة إحصائية وطنية ممولة بالكامل والتي هي قيد التنفيذ، ٢٠١٦ (كنسبة مئوية)

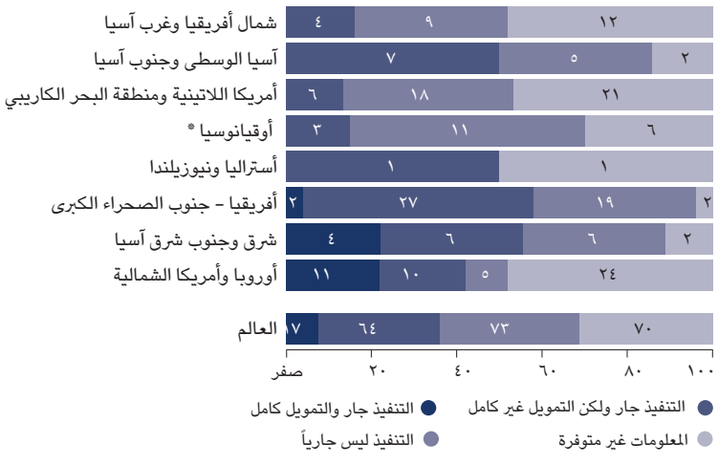

لم يموّل سوى ١٧ بلداً، معظمها في أوروبا وأمريكا الشمالية، الخطط الإحصائية الوطنية بالكامل

في عام ٢٠١٦، كان أكثر من نصف البلدان أو المناطق التي تتوافر عنها معلومات (٨١ من أصل ١٥٤ بلداً) تنفذ خططاً إحصائية وطنية. ومن بين البلدان الـ ١٧ التي لديها خطط ممولة بالكامل، يوجد ١١ بلداً في أوروبا وأمريكا الشمالية. وتحدد هذه الخطط الاستراتيجية التي يمكن بها لأيّ بلد أن يطور القدرة الإحصائية عبر كامل نظامه الإحصائي الوطني. ويمكن للبلدان، من خلال تصميم هذه الرؤية الاستراتيجية وتنفيذها ورصدها، أن تستجيب بشكل أفضل للطلب المتزايد على البيانات العالية الجودة والحسنة التوقيت والمصنفة تفصيلياً والتي يمكن الحصول عليها.

ولم يكن هناك سوى ٣٧ بلداً من أصل ٨٣ بلداً أو منطقة لديها معلومات ذات صلة، تتوفر لديها تشريعات إحصائية وطنية تتوافق مع جميع المبادئ الأساسية العشرة للإحصاءات الرسمية. وتدعو الحاجة إلى وضع تشريعات إحصائية متينة ومدعومة سياسياً لضمان اتباع المبادئ الأساسية والمعايير المهنية والعلمية الأخرى في إنتاج الإحصاءات الرسمية.

لا تزال نسبة ما تخصصه المساعدة الإنمائية الرسمية من دعم مالي للإحصاءات منخفضة

في عام ٢٠١٤، تلقت البلدان النامية ٣٣٨ مليون دولار كدعم مالي للإحصاءات. وفي حين أن هذا يمثل زيادة بنسبة ٢,٩ في المائة تقريباً عن عام ٢٠١٠، فإنه لا يشكل سوى ٠,١٨ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي عام ٢٠١٤ كان المستفيدون الرئيسيون بلدان أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى (٢١٤ مليون دولار)، تلتها بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٧٣ مليون دولار). ولا بدّ من مواصلة الجهود والدعم المالي لضمان قدرة البلدان النامية على رصد التقدّم المحرز على نحو أفضل فيما يتعلق بأهداف السياسات الوطنية والمبادرات الدولية. ولتلبية الاحتياجات من البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، ستحتاج البلدان النامية إلى ما يقدر بنحو بليون دولار من الدعم الإحصائي سنوياً من مصادر محلية ومانحة.

مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة إلى المناطق النامية المكرسة لأنشطة بناء القدرات الإحصائية، ٢٠١٠ و ٢٠١٤ (بملايين الدولارات الأمريكية)

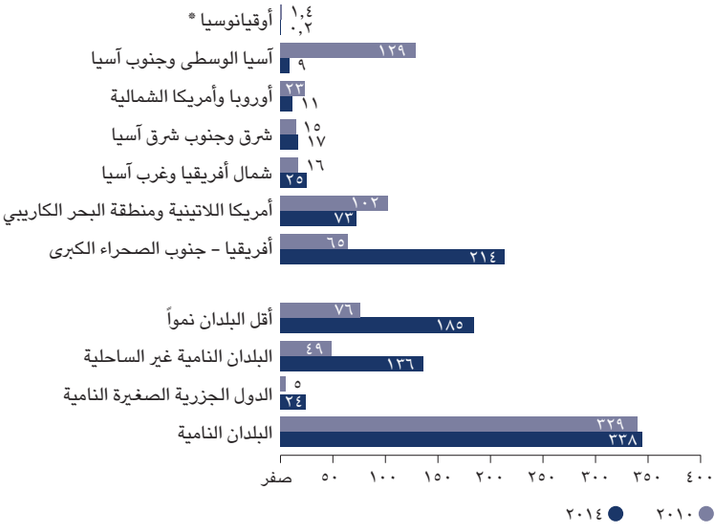

في حين أن تعداد السكان والمساكن لا يزال يشكل مصدراً رئيسياً للبيانات، فإن ٢٥ بلداً لم تتمكن من إجراء تعداد واحد في الفترة ٢٠٠٧ – ٢٠١٦

تعدّ تعدادات السكان والمساكن مصدراً رئيسياً للبيانات التفصيلية اللازمة لصوغ السياسات والبرامج الإنمائية وتنفيذها ورصدها. وخلال الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٦، أجرى ٨٩ في المائة من البلدان أو المناطق في جميع أنحاء العالم تعداداً واحداً للسكان والمساكن على الأقل. وبسبب مجموعة متنوعة من العوامل، لم يتمكن ٢٥ بلداً أو منطقة من إجراء تعداد للسكان خلال الفترة نفسها. وشملت هذه العوامل القيود المالية، والصعوبات التقنية التي واجهتها البلدان في إعداد التعداد، والكوارث الطبيعية، وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. ومن بين هذه البلدان أو المناطق، يوجد تسعة بلدان في أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى وسبعة بلدان في شمال أفريقيا وغرب آسيا.

النسبة المئوية للبلدان التي أجرت تعداداً واحداً للسكان والمساكن على الأقل خلال الفترة ٢٠٠٧ – ٢٠١٦ (أحدث البيانات المتاحة)

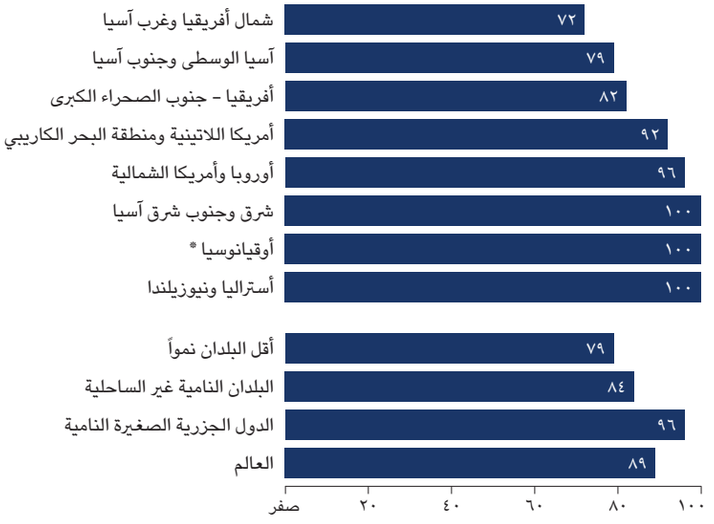

لا يزال التسجيل الكامل للمواليد والوفيات بعيداً عن كونه شاملاً، ولا سيما في أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى

في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥، كانت بيانات تسجيل المواليد لدى ٥٦ في المائة من بلدان العالم أو مناطقه (١٣٨ من أصل ٢٤٦) مكتملة بنسبة ٩٠ في المائة على الأقل. وفي أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى، لم تحقق هذه التغطية سوى ٨ بلدان من أصل ٥٣ بلداً. إن الطفل غير المسجل عند الولادة يحرم من حقه في هوية رسمية ومن المرجح أن ينضم إلى الملايين الذين يواجهون التمييز وانعدام فرص الحصول على الخدمات الأساسية. وعلى مدى السنوات الست نفسها، كانت بيانات تسجيل الوفيات لدى ١٤٤ بلداً أو منطقة، أيّ ٥٩ في المائة، مكتملة بنسبة ٧٥ في المائة على الأقل. وفي أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى، لم يبلغ هذه النسبة سوى ٩ بلدان من أصل ٥٣ بلداً. وتعد بيانات تسجيل الوفيات حاسمة بالنسبة للعديد من المؤشرات الصحية ولأغراض تخطيط السياسات. وحتى في البلدان التي لديها نُظم تسجيل مدنية فعّالة، لا تزال التحدّيات تكتنف تغطية تسجيل المواليد والوفيات والإبلاغ الكامل عن الإحصاءات الحيوية.

النسبة المئوية للبلدان التي لديها بيانات تسجيل الوفيات مكتملة بنسبة ٧٥ في المائة على الأقل والنسبة المئوية للبلدان التي لديها بيانات تسجيل المواليد مكتملة بنسبة ٩٠ في المائة على الأقل، ٢٠١٠ – ٢٠١٥ (آخر البيانات المتاحة)

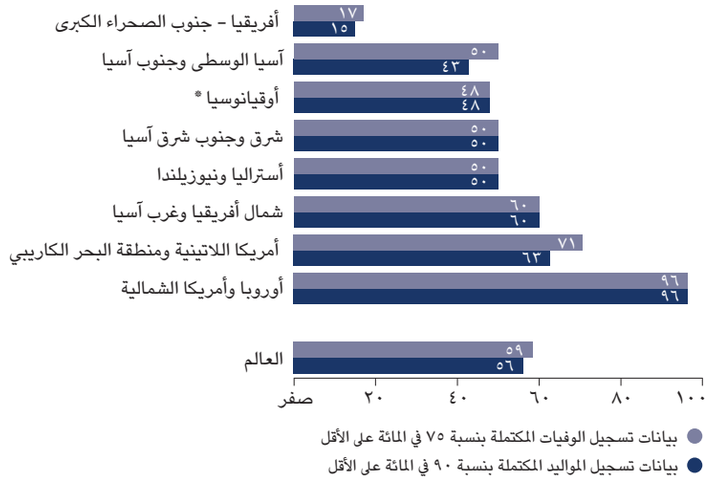

ملاحظة للقارئ

إطار المؤشرات العالمية لمتابعة أهداف التنمية المستدامة واستعراضها

تستند المعلومات الواردة في هذا التقرير إلى أحدث البيانات المتاحة في حزيران/يونيه ٢٠١٧ بشأن مؤشرات مختارة للإطار العالمي لأهداف التنمية المستدامة. والمؤشرات المعروضة هي تلك التي تتوفر بشأنها بيانات كافية لتقديم لمحة عامة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وقام فريق الخبراء المشترك بين الوكالات والمعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة بوضع إطار المؤشرات العالمية [١] واعتمدته اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في آذار/مارس ٢٠١٧، كما اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في تموز/يوليه ٢٠١٧. ويتمثل الغرض من مجموعة المؤشرات هذه في استعراض التقدم المحرز على الصعيد العالمي. وليس المقصود من اختيار المؤشرات الواردة في هذا التقرير أن تمثل مجموعة مختارة من الغايات استناداً إلى أهميتها، نظراً لأن جميع الأهداف والغايات تتمتع بنفس القدر من الأهمية، ويتعين أن تعالجها المؤشرات المناسبة.

ويستند تكوين المناطق والمناطق الفرعية في هذا التقرير إلى التقسيمات الجغرافية التي تأخذ بها الأمم المتحدة، مع إدخال بعض التعديلات اللازمة للتمكن، قدر المستطاع، من إنشاء مجموعات من البلدان يمكن إجراء تحليل لها [٢].

مصادر البيانات والأساس الذي يستند إليه هذا التحليل

بالنسبة لمعظم المؤشرات الواردة في هذا التقرير، تمثل القيم مجاميع إقليمية و/أو دون إقليمية. وعموماً، فإن الأرقام هي المتوسطات المرجحة للبيانات القطرية، وذلك باستخدام عدد السكان كعامل ترجيح. وهي تحسب من البيانات الوطنية التي تجمعها الوكالات الدولية، استناداً إلى ولاياتها وخبراتها المتخصصة، من النُظم الإحصائية الوطنية. وكثيراً ما تعدّل البيانات الوطنية المقدّمة إلى النظام الإحصائي الدولي لأغراض المقارنة الدولية، ويجري وضعها كتقديرات، في حال عدم توفرها. ووفقاً لما قررته اللجنة الإحصائية استناداً إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٦/٦، يتعين إعداد التقديرات المستخدمة في تجميع المؤشرات العالمية بالتشاور الكامل مع السلطات الإحصائية الوطنية. وتحتفظ شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة بقاعدة بيانات تضم البيانات والبيانات الفوقية العالمية والإقليمية والقطرية المتاحة لأغراض مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وهي متاحة على الموقع الشبكي التالي: http://unstats.un.org/sdgs.

ومع أن الأرقام الإجمالية المعروضة تمثل طريقة ملائمة لتتبع التقدم المحرز، فإن وضع فرادى البلدان داخل منطقة معينة قد يختلف اختلافاً كبيراً عن متوسطات المنطقة ككل. كما أن عرض الأرقام الإجمالية لجميع المناطق يحجب واقعاً آخر يتمثل في عدم توفر بيانات كافية في كثير من أنحاء العالم لتقييم الاتجاهات الوطنية ولإرشاد ورصد تنفيذ السياسات الإنمائية.

تحسين نوعية البيانات وتوفرها

يعدّ توفر البيانات الجيدة أمراً حيوياً بالنسبة للحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجمهور عموماً، لاتخاذ قرارات مستنيرة وضمان استعراض دقيق لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. على أن تتبع التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة يتطلب جمع ومعالجة وتحليل ونشر كمية لم يسبق لها مثيل من البيانات والإحصاءات على المستويات دون الوطنية والوطنية والإقليمية والعالمية، بما في ذلك تلك المستمدة من النُظم الإحصائية الرسمية ومن مصادر البيانات الجديدة والمبتكرة.

ويواجه العديد من النُظم الإحصائية الوطنية في جميع أنحاء العالم تحدّيات خطيرة في هذا الصدد. ونتيجة لذلك، فإن المعلومات الدقيقة المتاحة في الوقت المناسب عن جوانب معيّنة من حياة الناس غير معروفة، ولا يزال كثير من المجموعات والأفراد "غير مرئية"، ولا تزال العديد من التحدّيات الإنمائية غير مفهومة جيداً. وفي القرار ١/٧٠، أقرّت الدول الأعضاء بالدور الحاسم لتعزيز جمع البيانات وبناء القدرات والتزمت بمعالجة الثغرات في البيانات (الفقرة ٥٧).

وينبغي، حيثما أمكن، أن يستند الرصد العالمي إلى بيانات وطنية قابلة للمقارنة وموحدة يتم الحصول عليها من خلال آليات إبلاغ راسخة تقدمها من البلدان إلى النظام الإحصائي الدولي. ويمكن تحسين هذه الآليات عن طريق تعزيز وظيفة التنسيق التي تضطلع بها المكاتب الإحصائية الوطنية و/أو المؤسسات الوطنية الأخرى. ولسدّ الثغرات في البيانات وتحسين قابليتها للمقارنة الدولية، سيتعين على البلدان أن تعتمد معايير متفق عليها دولياً، في حين أن الأوساط الإحصائية الدولية ستعمل عن كثب مع الشركاء الإنمائيين وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية وتحسين آليات الإبلاغ. وتلعب المنظمات الدولية والإقليمية والآليات الإقليمية دوراً هاماً في تيسير هذه العمليات.

وسيتطلب نجاح هذه المبادرات العالمية بذل جهود لبناء القدرات وتعبئة الموارد. وإضافة إلى ذلك، سيلزم استكشاف مصادر جديدة للبيانات وتكنولوجيات جديدة لجمع البيانات وللدمج بين مصادر مختلفة للبيانات، بما في ذلك من خلال إقامة شراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية. وسيكتسي إدماج المعلومات الجغرافية المكانية والبيانات الإحصائية أهمية خاصة في إنتاج عدد من المؤشرات.

---

[١] ترد قائمة للمؤشرات الكاملة في المرفق الثالث لتقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات والمعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، (E/CN.3/2017/2) للمزيد من التفاصيل، انظر: https://unstats.un.org/sdgs/indicators/indicators-list.

[٢] ترد تركيبة تلك المناطق الفرعية في القسم التالي المعنون "المجموعات الإقليمية".

المجموعات الإقليمية

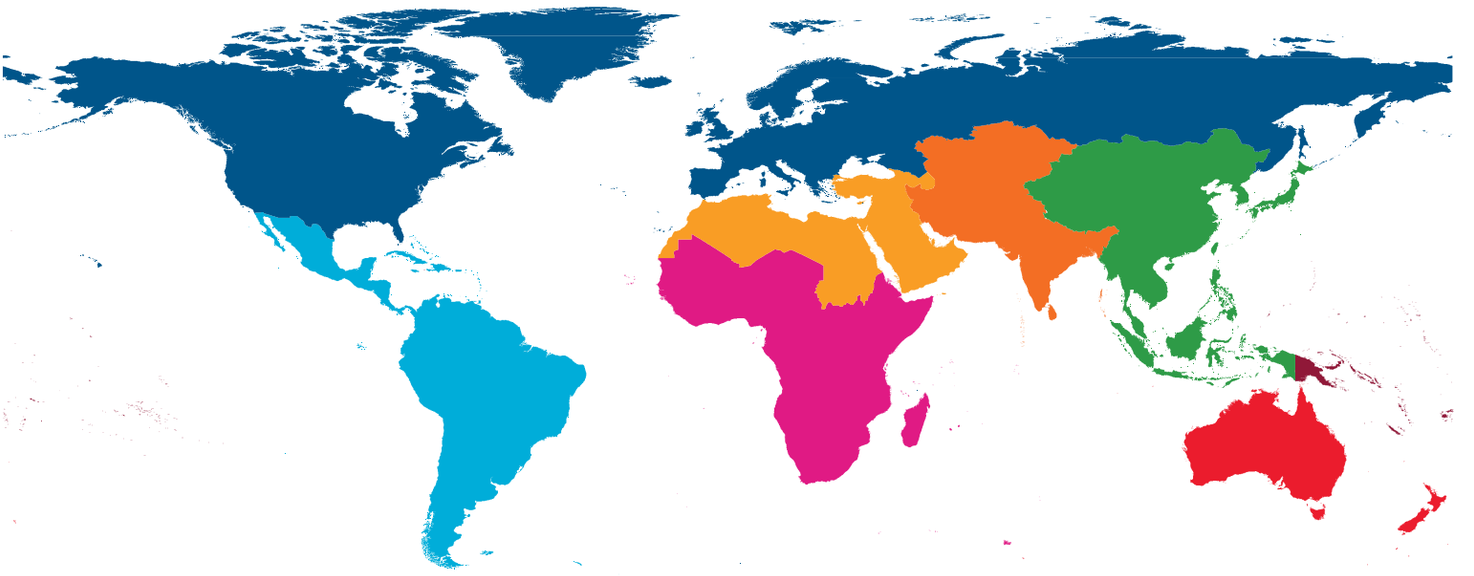

ملاحظة:
- أوقيانوسيا * تشير إلى أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا في المنشور بكامله.
- إن الحدود والأسماء المبينة في الخريطة أعلاه والعلامات المستخدمة لا تعني أن الأمم المتحدة تقرّها أو تقبلها رسمياً.

يقدّم هذا التقرير بيانات عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة للعالم بأسره وللمجموعات المختلفة. وتستند مجموعات البلدان إلى المناطق الجغرافية المحدّدة بموجب رموز البلدان أو المناطق القياسية للاستخدام الإحصائي (المعروفة باسم M49) [٣] مما يشكل تصنيفاً موحداً وضعته شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة. وتظهر المناطق الجغرافية على الخريطة أعلاه. ولأغراض العرض، تم الجمع بين بعض مناطق التصنيف الموحّد M49.

ويمثل استخدام المناطق الجغرافية كأساس لمجموعات البلدان تغييراً رئيسياً عن التصنيف المتبع في تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٦ والتقارير المرحلية عن الأهداف الإنمائية للألفية. ففي السابق، كانت بيانات البلدان تعرض على أساس تصنيف المناطق إلى مناطق "متقدمة" ومناطق "نامية"، ومن ثم تقسيمها إلى مناطق فرعية جغرافية أخرى. ومع أنه لا وجود لاتفاقية ثابتة لتعيين البلدان أو المناطق "المتقدمة" و"النامية" في منظومة الأمم المتحدة، فإن البيانات المتعلقة ببعض المؤشرات الواردة في هذا التقرير لا تزال تقدم عن المناطق المتقدمة النمو والمناطق النامية لأغراض التحليل الإحصائي فقط، مما يستند إلى الممارسة التي تستخدمها الوكالات الدولية التي قدمت البيانات [٤].

إضافة إلى ذلك، يقدّم النص والأشكال، قدر الإمكان، بيانات عن أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي مجموعات بلدان تتطلب اهتماماً خاصاً.

ويمكن الاطلاع على قائمة كاملة بالبلدان المدرجة في كل منطقة ومنطقة فرعية وفي كل مجموعة بلدان على الرابط التالي: https://unstats.un.org/sdgs/indicators/regional-groups

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد الواردة في هذا المنشور لا تعني التعبير عن أيّ رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأيّ بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أيّ منها أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

[٣] يمكن الاطلاع على التفاصيل الكاملة للمعيار M49 في موقع شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة على الرابط التالي: https://unstats.un.org/unsd/methodology/m49.

[٤] ترد تفاصيل هذا التغيير في مذكرة مناقشة بعنوان "تحديث المجموعات الإقليمية لأغراض تقرير أهداف التنمية المستدامة وقاعدة البيانات المتصلة بذلك"، مؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. والمذكرة متاحة على الرابط التالي: https://unstats.un.org/sdgs/indicators/regional-groups.

الصور:

الغلاف © World Bank/Dominic Chavez

الصفحة ١٦ © The World Bank/Mohamad Al-Arief

الصفحة ١٨ © UN Photo/Albert González Farran

الصفحة ٢٠ © UN Photo/Eskinder Debebe

الصفحة ٢٤ © World Bank/Dominic Chavez

الصفحة ٢٦ © The World Bank/Mousa Sabury/Rumi Consultancy

الصفحة ٣٠ © UN Photo/Albert González Farran

الصفحة ٣٢ © UN Photo/Sophia Paris

الصفحة ٣٤ © The World Bank/Graham Crouch

الصفحة ٣٦ © The World Bank/Gerardo Pesantez

الصفحة ٣٨ © The World Bank/Mohamed Azakir

الصفحة ٤٠ © UNICEF/Kibae Park

الصفحة ٤٢ © UN Photo/B. Wolff

الصفحة ٤٤ © UN Photo/UNICEF/Marco Dormino

الصفحة ٤٦ © UN Photo/Martine Perret

الصفحة ٤٨ © UN Photo/Kibae Park

الصفحة ٥٠ © The World Bank/Helena Mulkerns

الصفحة ٥٤ © UN Photo/Emmanuel Hungrecker

مراجع الخرائط: الخريطة على الصفحة ٤٦ هي من المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة، التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

الخريطة على الصفحة ٤٧ هي من برنامج تقييم المياه العابرة للحدود (مرفق البيئة العالمية/برنامج الأمم المتحدة للبيئة/الخطة الشاملة لبرنامج المساعدة الرئيسي لتعزيز قدرات البلدان النامية في مجال العلوم البحرية – اليونسكو).

الخريطة على الصفحة ٥١ مأخوذة من التقرير العالمي بشأن الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٦، الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة.

مراجع إشارات المعلومات المصورة: إشارات المعلومات المصورة الواردة في الصفحات من ٣ إلى ١١ وفي الصفحتين ١٤ و١٥ مأخوذة من الموقع thenounproject.com بموجب رخصة NounPro.

التصميم: وحدة التصميم البياني بالأمم المتحدة/إدارة شؤون الإعلام

تصميم التقرير الإضافي، وتصميم الرسومات، والتنضيد وتحرير النسخة: قسم تحضير النصوص وتصحيح التجارب المطبعية/إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات

المحرر: لوي جينسين

حقوق الطبع ٢٠١٧ © الأمم المتحدة

جميع الحقوق محفوظة في العالم كله

توجه الطلبات المتعلقة بالنصوص المقتبسة وبحقوق نشر الصور إلى مركز الأذون الخاصة بحقوق النشر على الموقع التالي: http://www.copyright.com.

وتوجه جميع الاستفسارات الأخرى المتعلقة بالحقوق والتراخيص، بما في ذلك الحقوق التابعة، إلى العنون التالي:
United Nations Publications, 300 East 42nd Street, New York, NY, 10017, United States of America.

البريد الإلكتروني: publications@un.org؛ الموقع الإلكتروني: http://www.un.org/publications

من مطبوعات الأمم المتحدة، صادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

e-ISBN: 978-92-1-361718-2

يستند التقرير إلى مجموعة رئيسية من البيانات أعدتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة واستخدمت فيها مدخلات قدمها عدد كبير من المنظمات الدولية والإقليمية استجابة لدعوة تضمنها قرار الجمعية العامة ١/٧٠ (الفقرة ٨٣) لتقديم تقدير سنوي للتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وترد أدناه قائمة بالمنظمات الدولية والإقليمية التي أسهمت في التقرير. كما ساهم فيه عدد من الإحصائيين الوطنيين والخبراء القادمين من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

الاتحاد البرلماني الدولي
الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة
اتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات
اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحّر
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة
استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحدّ من الكوارث
أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
تحالف الدول الجزرية الصغيرة
دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام
شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة
شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بالأمم المتحدة
الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين/شراكة الإحصاء ٢١
صندوق الأمم المتحدة للسكان
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
صندوق النقد الدولي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
اللجنة الاقتصادية لأوروبا
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا
لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية
مجموعة البنك الدولي
مركز التجارة الدولية
مصرف التنمية الآسيوي
مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
مكتب الأمم المتحدة المعني بالحدّ من مخاطر الكوارث
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمحيطات
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
مكتب الأمم المتحدة المعني بسيادة القانون والمؤسسات الأمنية
مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام
مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال
مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالشباب
مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
منظمة الأمم المتحدة للطفولة
منظمة التجارة العالمية
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
منظمة السياحة العالمية
منظمة الصحة العالمية
منظمة الطاقة المستدامة للجميع
منظمة الطيران المدني الدولي
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
منظمة العمل الدولية
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
هيئة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة/هيئة الأمم المتحدة للمرأة
الوكالة الدولية للطاقة
الوكالة الدولية للطاقة المتجددة

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني لأهداف التنمية المستدامة في شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة http://unstats.un.org/sdgs.

أهداف التنمية المستدامة

"قبل عامين، اعتمد قادة العالم خطة عام ٢٠٣٠ الطموحة للتنمية المستدامة، وفي صميمها سبعة عشر هدفاً للتنمية المستدامة. إن هذه الخطة هي خطتنا المشتركة لتحويل العالم خلال خمسة عشر عاماً، وبصورة حاسمة، لبناء حياة كريمة للجميع."

— الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس

17-01700